محمد علي علوبة (١٨٧٥ - ١٩٥٦)

ذكريات اجتماعية وسياسية



المركز العربي للبحث والنشر

القاهرة ١٩٨٢

محمد علي علوبة (١٨٧٥ ـ ١٩٥٦)

ذكريات اجتماعية وسياسية

المركز العربي للبحث والنشر
القاهرة ١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذه « ذكريات إجتماعية وسياسية » لوالدنا المرحوم محمد على علوبة « باشا » كان قد أملاها واختار عنوانها فى السنين الأخيرة من وفاته يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ على السيد / محمد عبد الهادى الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب .

وقد تم طبع هذا الكتاب طبقا للأصل الذى كنا قد سلمناه إلى وزارة الثقافة والارشاد القومى تنفيذا للقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ والقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن اعتبار بعض الوثائق والمذكرات ذات قيمة للتاريخ القومى .

و بالرغم مما سبق صدوره من مؤلفات وبحوث ومما نشر فى الصحف عن ثورة سنة ١٩١٩ مما يتصل بموضوع هذه « الذكريات » فقد تحاشينا نشر شىء منها امتثالا لوصية والدنا بعدم نشرها قبل مضى خمس وعشرين سنة من وفاته .

والآن وقد انقضت هذه المدة يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٨١ رأينا واجبا علينا وحقا للرأى العام ولمن يعنيهم تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ والظروف المحيطة بها أن نعمل على نشر هذه الذكريات التى كان صاحبها أحد مؤسسى الوفد المصرى الناطق بلسان هذه الثورة .

و يسعدنا أن يقوم بطبع ونشر هذه الذكريات المركز العربى للبحث والنشر ويمثله السيد الدكتور محمود الشنيطى . و يسرنا أن نقدم له ولجميع العاملين معه خالص الشكر والتقدير

مايو سنة ١٩٨١ ابناء المرحوم محمد على علوبة

ذكريات
إجتماعية وسياسية

القسم الأول
نشأتى

حدثنى أبى ـ طيب الله ثراه ـ أن جده لأبيه ، وإسمه محمد ، عرفى من أهل الحجاز، ينتمى إلى قبيلة هناك إسمها قبيلة حسام الدين ، وأنه هاجر إلى مصر ، و يغلب أن يكون أبحر من « جده » إلى « القصير» ثم إتجه شمالا إلى مديرية جرجا وأستوطن بلدة « جهينة » نسبة إلى قبيلة جهينة العرب الأقحاح و يقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدرى ان كان رزق فيها بجدى أو أنه أتى به معه من الحجاز، ولكننى عرفت أن جدى ـ وكان يطلق عليه أسم السيد محمد الجهينى ـ نزح إلى منفلوط وفيها رزق بأبى ، ثم إنتقل إلى أسيوط ، ولاعلم لى بمثوى الجد وان كان يغلب على ظنى أنه دفن فى منفلوط .

أما أبى فقد عاش منذ طفولته فى أسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ على العلوتى ، ثم مارس . فن الخط فى المجالس الملغاة حتى حسن خطه وكان ملما بقواعد اللغة كلفا بحسن التعبير يستشهد بآيات من القرآن الكريم و يتمثل بشعر بعض الشعراء . وفى أسيوط تز [illegible] ، وأبوها من أسرة سلام وأمها من أسرة من الأشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفردها عمامة خضراء . وقد عرض علىّ أحد هؤلاء - وأنا فى مدرسة الحقوق - أن أثبت نسبى كشريف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما علىّ إلا أن أثبت فيها إسمى ، فرفضت ذلك موضحا له أن هذا النظام - نظام الأنساب - فاسد وأن الناس عند الله سواسية لايتميزون إلا بأعمالهم وأن الشرف فى اعتقادى لايكون بالنسب وإنما يكون بالعمل الصالح .

تقدم أبى فى معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف فى الحكومة ثم أصبح رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو يماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية . وكان المرحوم حسن الشريعى (بك) رئيسا لهذا المجلس . وولدت أنا بالمنيا فى حى يسمى « درب الشجرة » لايزال إسمه باقيا كما سمعت . و بعد ستة أشهر من ولادتى نقل المرحوم حسن الشريعى إلى أسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلى وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلى من الجيزة إلى أسوان . وإختار حسن الشريعى (باشا) والدى رئيسا لكتاب هذا المجلس العالى ، فانتقلنا إلى أسيوط ، وظل فى منصبه هذا مدة رئاسة الشريعى ومن خلفه ، إلى أن ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية وأصبح من أعيان بندر

أسيوط ومن أعضاء مجالسها المحلية والحسبية وأنعم عليه بالرتبة الثالثة.

وكنت وأنا فى الكتاب أذهب أحيانا إلى المجلس لأنتظر أبى وأتبعه الى البيت، وعلقت بذهنى صورة لم يمحها الزمن، فقد لاحظت ان والدى كان يذهب أحيانا إلى حجرة كبيرة تضم رؤساء الأقلام والكتبة والتلاميذ الذين يتمرنون على الأعمال للتفتيش عليهم أو للأستعلام عن مسألة ما، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض زملائه، فاخذه أبى من فوره إلى مركز المديرية -وكان قريبا- وهناك طلب معاقبته بالضرب فمد وضرب بالعصا على قدميه. ويظهر أن الضرب كان إجراء عاديا حتى أن هذا الشخص ظل يلوذ بوالدى بعد تركهما خدمة الحكومة والغاء المجالس القديمة، وانتهى أمره بأن أصبح وكيلا لمكتبى فى أسيوط بعد أن غدوت محاميا، وكان يذكرنى دائما بتلك «العلقة» التى تلقاها من والدى أيام مجلس الأستئناف.

كيف بدأ تعليمى

فى الكتاب

أرسلنى أبى إلى كتاب بمدينة أسيوط يقع فى سوق الخضر بجوار مسجد القاضى، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين، يجلس بها الفقيه-

المرحوم الشيخ محمد طه. والعريف و يكتظ فيها الأطفال من مختلف الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كفيفات يتعلمن تلاوة القرآن للتكسب بها. وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها فى ركن لدى مدخل الكتّاب، ونجلس على حصير متلاصقين. والفقيه يمسك بيده غابة طويلة يقرع بها رأس أى طفل مشاغب ليلفته إلى النظام فإذا لم يرتدع أو لم يحفظ اللوح المكلف بحفظه أمر بمده فى الفلقة وضربه بالعصا على قدميه. وكنا نستعمل فى الكتابة ألواحا من الصفيح ثم إرتقينا وصرنا نكتب فى ألواح من الأرتواز.

تعلمت الحروف الأبجدية، ثم بدأت أحفظ قصار السور حتى إذا ختمت جزء «عم» نفح والدى الفقيه بشىء من المال وكذلك كوفىء عندما ختمت جزء «تبارك». ولم يكن لنا من عمل فى الكتاب سوى حفظ اللوح وكتابته وكنت أضيق ذرعا بهذا العمل الذى لايعدو تمرين قوة الحافظة. وكان هذا الطور من حياتنا طورا مضنيا مرهقا ليس فيه شىء من التيسير فى الكتابة ولا فى اكتساب معلومات فى الحساب أو غيره.

وزهدنى فى الكتاب، فوق ذلك، أن مدخله الخارجى كان متربا تتلقانا فيه البراغيث وقت الشتاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه، ولم تكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وإنما كنت أجدها حين أكشف عنها كوات من براغيث لاحصر لعددها.

وكان إذا مات ميت و بدا لأهله أن يحتفوا بجنازته إستأجروا أطفال الكتاب ليسيروا أمام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرفونها ، ولا أخفى أنني كنت أفرح أشد الفرح عندما كنت أسمع بموت ميت يتفق أهلوه مع الفقيه على تشيعه لأننا كنا نعفى من القراءة. على أن الفقيه كان يأخذ لتشييع الجنازات أبناء االفقراء، فقط و يترك أبناء الأعيان ، فلم أشترك لاأنا ولا أبناء عائلة خشبة مثلا فى مثل هذا الأمر وانما كنا نرجع إلى بيوتنا فرحين .

وعندما ختمت سورة «يس» قدم والدى للفقية مكافأة سخية ، ولم يكتف بهذا ، بل إعتزم- من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه- أن يزفنى بالموسيقى ، وأحاط بى أترابى ونفر من أصدقاء والدى وأقاربى وإجتازوا بى القيسارية كلها ، وكلما مررنا بتاجر من الأصدقاء وقف مهللا مهنئا ، ولعل السبب فى ذلك أنى كنت وحيد أبوى- ولم يكن رزق بأخواتى بعد- وللوحيد مكانة خاصة ورغبة فى تكوينه تكوينا يرضى والديه وأهله .

بقيت على هذه الحال أعانى حفظ القرآن بلا تفهم إلى أن ختمته بداية وعيادة. وعنّ لوالدى أن أتفقه فى الدين واللغة فأرسلنى إلى شيخه الذى علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى . و يلوح أن أبى كان يؤهلنى للألتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين فى ذلك الوقت حتى أن إحدى قريباتى ... وكانت زوجة لتاجر ثرى . تمنت أن يهبها الله أربعة أولاد لتلحقهم جميعا بالأزهر الشريف كى يصبح أحدهم عالما حنفيا والثانى مالكيا والثالث شافعيا والرابع حنبليا ،

وذلك كان فى رأيها منتهى الكمال، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درس أحدهما الطب فى إنجلترا واشتغل طبيبا فى الحكومة وتخرج الثانى فى مدرسة البوليس وغدا ضابطا كبيرا.

تتلمذت على الشيخ على الطوبجي، فكنت أذهب إلى منزله صباحاً مع أربع صبية آخرين، ونتبعه بعد الظهر إلى مسجد من مساجد أسيوط. وكم كانت دهشتى عظيمة وألمى بالغا حين وجدته يبدأ تعليمنا الأجرومية بتدريس الأعراب مبتدئا بسورة الفاتحة مستفتحا بقوله: إن بسم الله الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة أوجه.... ثم يشفع هذا بدرس فى التفسير. وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره، وهكذا انحصرت أعمالنا نحن التلاميذ فى الأجرومية والتفسير وجلب الماء ورش فناء الدار. ومضى شهر وثان وثالث، وأغلظ الشيخ لنا القول ذات يوم، فلم أطق البقاء، وذهبت الى أبى باكيا رافعا علم العصيان والثورة، قائلا أنى غير قادر على الاستمرار فى هذا التعليم وأنى أرغب فى الألتحاق بمدرسة أسيوط الأبتدائية فهدأ من روعى وكتب من فوره الى ناظر المدرسة.

فى المدرسة الأبتدائية

قبلت فى السنة الأولى ولم يكن باقيا على الأمتحان النهائى سوى ثلاثة أشهر، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهى فى شهر شعبان.

ولاحظت ان الضرب من وسائل التاديب فى المدرسة ايضا بيحتى حذاء التلميذ و يضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية يسرف فى ضرب بعض التلاميذ ، ولم أنج من هذا الاضطهاد يوم شكى طفل بأنى أعاكسه فأمر معلم اللغة العربية بخلع حذائى وطرحت أرضا وضربت على قدمى بالعصا ، تلك كانت أحوالنا فى السنة الأولى ، وابتداء من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ.

اللغة العربية

كانت اللغة فى الكتّاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يرى المعلم أن تقدير التلاميذ بقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيسرف فى التعجيز و يوغل فى التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف أصعب العلوم وأثقلها على نفوسنا . فهل آن لنا أن نقبل على تيسير لغتنا كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشتى الوسائل من قصص جذاب ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها أفهام الصغار؟ ان هذا لاشك يحتاج إلى وجود المعلم القدير وأنا ألاحظ مع الأسف عجز نفر من المعلمين ، ولى على ذلك دليلان :

الأول ـ أن مدرسا من خريجى مدرسة عبد العزيز الأولية جاءنى منذ بضع سنين يشكو حاله و يدعى أنه لم ينل من الترقية مايناسب مدة خدمته ، وكان يلبس أحسن اللباس و يقبض مرتبا شهريا يقرب من

الثلاثين جنيها كما ذكر. وتصادف أن كان أمامي كتاب فطلبت إليه أن يقرأ علىّ شذرات منه فكان يخطىء و يلحن فى كل سطر ومما قرأه (قال الزَّمَخَشْرى) بدل (الزَّمَخْشرى) المعروف لكل إنسان متوسط الثقافة، كما قرأ (وعن إبن القِيَم) بدل (ابن القَيِّم). فأيقنت أن مثله لايؤتمن على تعليم أبنائنا اللغة العربية.

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال: لا تعجب. وذكر أنه ذهب مرة للتفتيش فى احدى المدارس الأبتدائية للبنات واطلع على كراسة لتلميذة كتبت فيها «الحجرات لها نوافذ» ولاحظ إشارة من المعلم بالحبر الأحمر على كلمة «لها» وصححها بكتابة «لهم» كأنما الحجرات جمع عاقل، وبهذا تبلبل فكرة التلميذة طبعا وجنحت الى الخطأ الذى لقنها المعلم إياه.

هذا مايحدث فى بعض المدارس المصرية. أما المدارس الأجنبية فى مصر فإن بعضها يعمد إلى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية وترغيبهم فى اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى فى اللغة الأجنبية منهم فى لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الأجنبية ويمقتون لغة آبائهم وأجدادهم، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الأجنبية انجليزية أو فرنسية أو غيرهما بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب عقلية الطفل وتتدرج معه كلما كبر وتضع فى نفس الوقت كتبا عربية يلمس صعوبتها من اطلع عليها، وقد رأيت بنفسى فى سنة ١٩٥٢ كتابا قررته احدى تلك المدارس، وهى بلا شك قد أوحت بوضعه. أطلعتنى

عليه احدى حفيداتي وكانت في الثانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثماني سنوات وسألتني تفسير بعض كلمات وردت فيه طلب منها وضعها في جمل . والكلمات هي : «مِشَنّ ـ ثَجّاجة ـ قُطيلة . وعجبت كيف تكلف بمثل هذا طفلة لا تعرف معنى أكثر الكلمات المتداولة . أليس في هذا تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير أبنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير واحد من رجال الأدب وأساتذة العربية عن معنى هذه الكمات فلم يحيروا جوابا وفهمت من الطفلة بعد أيام أن المعلم أخبر تلميذاته بأن المِشَنّ يعني دُش الحمّام ، والثّجّاجة تعني السيفون ، والقطيله تعني الفوطة ، كأن العرب الأقدمين كانوا يستعملون الدش والسيفون في خيامهم .

ونجم عن هذا أن الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى الفرنسية وهي الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها بسهولة ، ولا تطيق الأطلاع على الكتب العربية . وليس هذا شأن تلك الطفلة وحدها بل هو شأن جميع الصبيه العرب في جميع المدارس الأجنبية ، فالطفل المصري فيها يقوى في لغتها والأحساسات الأجنبية والمعلومات والأذواق الأجنبية تلصق بعقله الظاهر وترسب في عقله الباطن وتلازمه متى شب وكبر . وقد ظهرت آثار ذلك في كثير من رجال مصر والشرق وبدأ التباين بينهم ، فهذا انجليزي الطبع والذوق وذاك فرنسي النزعة والمسلك .

ومما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم بناتنا وأبنائنا مطالعة مايسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى

تاريخ النبي محمد، ورأيت بنفسي هذه
الكتب مع حفيدة لى، كما أن طفلا من أحفادى كلفه مدرس اللغة
الأنجليزية حفظ قطعة دينية غير إسلامية هى عبارة عن صلاة وتضرع فأبى
الطفل وشكى الى والده فلفت هذا نظر المدرس وهدده ولولا ذلك لألزم
الولد بحفظها.

أن أطفالنا يلقنون فى تلك البيئات التبشيرية ما يضعف إحساسهم
القومى و يبعدهم عن دينهم و يقربهم إلى بيئات أجنبية ودول أجنبية،
وآثار ذلك ملحوظة ظاهرة فيمن تخرجوا من تلك المدارس إذ ليس بينهم
واحد أو واحدة - الا من عصم ربك - يعطف على ديننا أو وطننا أو قوميتنا
حتى وصل الأمر إلى أن وزيرا سابقا مصريا مسلما تربى فى المدارس
الأجنبية سألنى حين إعتزمت السفر إلى القدس سنة ١٩٣٠ للدفاع فى
قضية البراق الشريف ضد الصهيونيين أمام لجنة عينتها عصبة الأمم لنظر
تلك القضية - سألنى عن سبب إعتزامى السفر فأجبته أن السبب هو الرغبة
فى تخليص محل البراق الشريف المملوك للمسلمين والمتنازع عليه بين
العرب واليهود، فلم يكن منه الا أن جابهنى بقوله أنه لاضرورة للذهاب
وتحمل المشقة فليس يعنينا أن يأخذ اليهود محل البراق أو يتركوه ولاضرورة
للدفاع عنه وسواء عنده حكمت اللجنة للعرب أو لليهود وأن هذا أمر تافه
لايليق بى أن أتعب نفسى من أجله. ولم إستغرب صدور هذا من رجل
تربى فى مدارس التبشير وحقن بسمومها. وهذا الرجل أصبح فيما بعد سفيرا
لمصر فى الخارج.

وثمة ظواهر أخرى لاحظتها فى مواطنينا الذين شبوا فى أحضان مدارس التبشير، هى أنهم برعوا فى الرقص ولعب الميسر ومعاقرة الخمور، وفقدوا الأحساس القومى الذى بدونه لا تقوم للأمة قائمة.

والذين يرسلون أبناءهم وبناتهم إلى مدارس التبشير يعللون هذا بأسباب منها :

إتقان اللغات الأجنبية، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن الطالب من الأستزادة فى العلوم من منابعها بدل الوقوف عند الإطلاع على تراجم عربية لا تغنى فتيلا.

ومنها : أن النظام فى المدارس الأجنبية أرقى منه فى المدارس المصرية، وأن التلميذ فى الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو فى الأخرى مهمل لا إهتمام بشأنه. وقد إطلعت على شهادات مدرسية لأطفال فى المدارس الأجنبية لم يتجاوزوا العاشرة فأذا أسماؤهم تسبق بكلمة «مسيو أى السيد» بخلاف ماتراه فى المدارس المصرية التى تكتب إسم التلميذ مجردا، فضلا عما نسمعه من أن المعلمين فى بعضها يهينون التلاميذ و يسبونهم ويجرحون احساساتهم، أضف الى ذلك أن سلوك الأطفال فى المدارس المصرية لايخلو من مها ترات وشتائم ببسبب ضعف الرقابة عليهم فى فناء المدرسة، وهندامهم لا يعتنى به كذلك، و يقال أن بعض المعلمين يشجعون تلاميذهم على الأضراب طلبا للراحة متنكرين بذلك لواجباتهم نحو أوطانهم.

والحق أن المدرسة لايصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وإنما يجب أن تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم، فهذين يمكن تكوين المواطن الصالح الذى يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة.

ومن الواجب أن ندرك أن المدارس الأجنبية فى بلادنا لا تقل خطرا عن الأحتلال الأجنبى، فالأحتلال طغيان مادى أما التعاليم الأجنبية فهى احتلال العقول والنفوس والعواطف جميعا.

ولقد أدرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فمنعوا اليهود من غشيان مدارس أجنبية فى اسرائيل، ومنعوا كذلك إنشاء أية مدرسة أجنبية جديدة، وحين أعطى وزير معارفهم تصريحا بأنشاء مدرسة أجنبية قاموا فى وجهه واضطرت الحكومة إلى الغاء التصريح.

فحرى لنا أن نفكر فى هذا الخطر، ونسعى بعد إلغاء الأمتيازات وجلاء المحتل فى منع هذا الأذى عن بلادنا. فأذا تعذر منه فليمتنع المصريون على الأقل من الألتحاق بهذه المدارس، ولنبذل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا وتيسير التعليم فيها وتنظيم ادارتها.

والمعروف أن كثيرا من ذوى اليسار يرسلون أبناءهم و بناتهم الى المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لأعتقادهم أن مدارسنا لاتحقق لأبنائهم التعليم والتربية الصحيحين.

وسبيل الوصول الى مانبتغيه يتحقق بعاملين أساسين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين فى علومهم وسلوكهم

الثانى : الأكثار من المدارس ذات المصاريف ـ تخفيفا عن ميزانية الدولة ـ على أن تكون نموذجا صالحا للتربية والتعليم .

لقب علوبة

كيف اتخذت لعائلتى لقب علوبة! ان هذا اللقب غريب ومستحدث . فما مصدره ؟

أخبرنى والدى أنه حين كان طفلا يلعب مع أترابه فى الحى الذى درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدة أحد زملائه تناديه وتدلله بكلمة «علوبة» وهى تحوير لكلمة «على» . ولصق هذا الأسم بوالدى ، وأصبح جمهور الأسيوطيين يدعونه «على علوبة» كأنهما إسمان مختلفان ، وكنت أسمع الناس يقولون لبعضهم إنهم ذاهبون الى طاحون علوبة .

وخطر ببالى بعد سنوات عديدة أن نتخذ لقبا يجمع أفراد أسرتنا ، وترددت بين إختيار لقب علوبة أو الجهينى ، ولاحظت أن الجهينى هو نسبة الى بلد و يشاركنا فيه كثير، أما لقب علوبه فليس فى القطر من يشاركنا فيه وهو الذى إشتهرنا به . لهذا صممت واخوتى على اختياره ، وسجلته بأشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ . ويمكن إرجاع هذه الكلمة لغويا إلى مادة «عَلَب» ومعناها إشتد وصلب .

فى المدرسة الثانوية

أتممت دراستى الابتدائية فى مدرسة أسيوط، ولم تكن الشهادة الأبتدائية وجدت بعد - فقد تقررت فى السنة التالية لخروجى وكان النظام يقضى بأجراء إمتحان قبول فى المدارس الثانوية لمن يريد الألتحاق بها. ولم يكن فى القطر المصرى فى ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية، الخديوية والتوفيقية فى القاهرة ورأس التين فى الاسكندرية.

وأديت إمتحان القبول فى المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الجماميز وحارة السادات ونجحت فيه. وكانت فصول السنة الأول قسمين، قسم فرنسى به خمسة فصول، وقسم إنجليزى به ثلاثة فصول. وكان ناظر الخديوية فى أول الأمر مصريا هو المرحوم محمد نظيم بك، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الأنجليز.

ومما يجدر ذكره أن التنافس بين فرنسا وإنجلترا كان أشد مايكون ظهورا فى الوسط القاهرى، مما أوجد فينا - نحن التلاميذ - وعيا خاصا أخذ ينمو بمرور الزمن، هو كراهية الأحتلال الانجليزى..

وكان السير إيفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثل انجلترا، والمستشارون الانجليز فى الوزارات، إذا أشاروا بأمر وجبت طاعتهم، وكنا نعلم مما أعلنه وزير خارجية انجلترا فى ذلك الحين أن الوزير المصرى

مكلف بتنفيذ مشورة مستشار به الأنجليز والا وجب عليه ترك الوظيفة .

أما وزارة المعارف ـ وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية ـ فقد كان على رأسها وزير مصرى ـ هو المرحوم على باشا مبارك ثم غيره من بعده ـ وكان وكيلها أرمنيا متمصرا هو يعقوب أرثين باشا ، وكبير مفتشيها « دنلوب » الأنجليزى المعروف قاتل التعليم فى مصر والذى رقى مستشارا فيما بعد ، وكان صاحب الأمر المطلق ولا معقب لحكمه فى شئون التعليم . وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الأنجليز من آن لآخر فرادى أو مجتمعين و يلقى إليهم بتوجيهاته فتتبع ـ وكان الوزراء بتوقيعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الأنجليز. فكانت الأوامر تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية .

انتقلت الى السنة الثانية فى سنة ١٨٩٢ وهى السنة التى مات فيها الخديوى محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمى باشا من أوربا ونصب خديويا . وكانت الفرحة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا يبغضون الخديوى توفيق لأنه رفض مطالب عرابى ورفاقه من انشاء مجلس نيابى ومساواة المصريين بالأتراك والجراكسه ـ رفض ذلك وقال لهم كلمته المأثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد إحساناتنا ، ـ ولأنه استعان بالأنجليز واحتمى بهم ولجأ هو وأصحابه الى بارجة إنجليزية فى الأسكندرية . ثم كان أن ضرب الأنجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد فى سنة ١٨٨٢ . وأمل الناس أن يقاوم الخديوى الشاب نفوذ الأنجليز ويخلص البلاد من الأحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات .

من أجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديوى الشاب الذى لم تتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة. وستذكر طرفا من حكم عباس فى حينه.

وفى هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية فى المدرسة، فأغضب ذلك الضابط الأول، وارتأى أن أكون - وأنا فى السنة الثانية - باشجاويشا على تلاميذ القسم الداخلى جميعا. فأحسست بالحرج من إسناد هذا المنصب إلىّ ومن أن أصبح رئيسا أراقب حركة التلاميذ الكبار فى المأكل والمذاكرة والنوم، فصارحتهم بأن الفيصل بينى وبينهم هو القانون، ورجوتهم المحافظة على النظام وإلا اضطررت إلى إبلاغ الضابط، وبذلك هدأت نفوسهم. وحرصت على حفظ النظام فى حجرة المذاكرة ليلا الى وقت النوم. وجعلت من التلاميذ دوريات أربع فى عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولمدة ساعتين أفتش عليها أحيانا، لمنع التلاميذ من المذاكرة فى عنابر النوم خشية الحريق لأن التلميذ كان يستعيض عن الكهرباء بشمعة يوقدها و بربطها فى عامود سريره، وكان بأكثر الأسرة كِلَّات (ناموسيات)

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين والمصريين. وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والرياضة والطبيعة والكيمياء والترجمة، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ والتاريخ الطبيعى والجغرافيا والقُشْمُغْرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية.

وما يلفت النظر أن التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم

جزء فيه ينحصر فى تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين. أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام فلم نعط منه سوى نتف صغيرة لا تغنى ولا تثمر. وكان مدرس التاريخ سويسريا غير كفء كما كان مدرس القشمغرافيا أيضا ضعيفا فى مادته. كذلك كانت دراسة الجغرافية، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب أجنبية فى مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية فى التاريخ الطبيعى والجغرافيا والرياضة كى يزيدوا معلوماتهم و يكملوا - بجهودهم الخاصة - مانقص منها. ومما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم أننا كنا غرباء عن القاهرة لانبارح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها. كذلك كانت مرتباتنا من أهلينا ضئيلة. وفوق ذلك فلم يكن فى القاهرة مسارح سوى مسرح الشيخ سلامه حجازى، أما أماكن اللهو (الكاباريهات) فكادت تكون محرمة على التلاميذ وماكنا فى خروجنا نفكر فى غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنناول الخشاف أو الشاى أو القهوة. وأذكر أننا ونحن نسمر ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا فأثنينا عليه وامتدحنا سلوكه، لكن أحدنا - وهو المرحوم محمود بسيونى - بادرنا بملاحظة هى أنه بأسف إذ رآه يوما جالسا فى خمارة «متاتيا»، مع أن متاتيا مقهى لايختلف عن مقاهى باب الخلق إلا فى أنها تبيع خمرا لمن يطلب. ولم يعترض أحد على هذه الملاحظة التى يراد بها إلصاق شبهة بتلميذ لمجرد جلوسه فى مقهى به خمر، وهذا يدل على تمسك

تلاميذ ذاك العصر بالتقاليد السائدة فيه . أما التدخين فكان معدوما بين التلاميذ إلا قلة من كبار السن ،وأنا شخصيا لم أدخن مطلقا طول مدة الدراسة وإنما عرفت التدخين بعد تخرجي من مدرسة الحقوق بأعوام متأثرا ببيئة المحامين فى أسيوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لاينقل من سنة الى أخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ أى ٦٠٪ فى كل علم فأذا لم يحز هذه الدرجة ولوفى علم واحد كالخط أو الرسم رسب وأعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولامظاهرات ولاأحتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على ترويد أنفسهم بالدراسة المتصلة والذين يخطئهم التوفيق فى الأمتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية أو مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيها هينة لينة وامتحان القبول فيها بسيطا .

ثم أن امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الألمام لهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وأنا باشجاويش الداخلية لتلامذة البكالوريا بأيقاد الشموع فى العنابر بشرط إبعاد الكلوبات عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية أو الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات التلاميذ . وكانت الرقابة فى الأمتحانات العامة شديدة لاتمكن من الغش بأى صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة تمد الطالب بعلم وفير أو تربية قومية متينة ، وانما كانت تكفل اعداد موظفين فى الحكومة أى آلات تكفى لسير أداة الحكم على النمط الذى يريده

اللورد كرومر، وكانت تقاريره العديدة التي تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشعر بأنه هو وحده المتولى ادارة الحكم فى البلاد. وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التي تريدا انجلترا توزيعها. كما كانت جريدة «الأهرام» تميل إلى السياسة الفرنسية التي تعاكس النفوذ الأنجليزى. وكان للصراع بين القوتين الفرنسية والانجليزية أثره فى تنبيه بعض المصريين الى حقوقهم كما كان له أثره فى تغذية الشعور الوطنى وسنفصل ذلك عند الكلام عن الخديوى عباس حلمى والاستعمار الانجليزى.

فى مدرسة الحقوق

كان على بعد أن نلت شهادة الدراسة الثانوية أن ألتحق بأحدى المدارس العالية - ولم تكن الجامعة وكلياتها أنشئت بعد - واتجه تفكيرى الى اختيار احدى مدرستين الطب أو الحقوق. وفكرت مبدئيا فى الألتحاق بالطب لأنى واقعنى بطبعى أميل إلى دراسة الحقائق الثابته، ودراسة الأنسان كجسم قائم وما يعتريه من أمراض أمور ثابته، والناس فى العالم متشابهون فى تكوينهم ودقائق أجسامهم، والعقاقير أدوية عالمية تصلح لجميع البشر، والجراحة فى الأنسان واحدة. فمن نبغ فى علم من علوم الطب - سواء فى مصر أو غيرها - يصبح عالميا لايتغير علمه بتغير الوسط. ولكن صرفنى عن دراسة الطب أمران: (أحدهما) أنى أشمئز من

تشريح الجثث. وأعاف رؤية القروح والدمامل والصديد وفحص • مايخرج من المعدة أو الأمعاء. و(ثانيا) أن الطبيب يكون عادة تحت رحمة المرضى. وواجبه يقتضيه أن يلبى كل طلب ولو كان بعد منتصف الليل فيترك فراشه و يرتدى ثيابه و يغادر منزله ولو فى ليالى الشتاء القارص.

والتحقت بمدرسة الحقوق وفى ظنى أن حفظى للقرآن ودراستى للعربية سنوات عدة سيساعداننى فى المستقبل على أن أكون محاميا قادرا على شق طريقه فى العمل. وأعترف أنى أصبت فى السنتين الأولى والثانية. بخيبة أمل. فلم أستسغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانى وقانون العقوبات وتحقيق الجنايات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف فى وضعها التقديرات ولم تكن علوما تغذى العقول. والغرض منها تكوين محامين أو قضاة يطبقون مايؤمرون به دون أن يكون لهم مجال فى تفكير شخصى أو تقدير ذاتى. لكن نظرتى الى هذه القوانين تغيرت بعد أن دخلت السنة الثالثة و بدأنا ندرس القانون المدنى وقانون المرافعات وغيرهما على أساتذة نوابغ، منهم: ناظر المدرسة الأستاذ تيستو الفرنسى وكان أستاذا كبيرا فى كلية الحقوق بجامعة «جرونوبل» بفرنسا، يمتحن الفرنسيين الراغبين فى نوال درجة الأستاذيه، وله مقالات علمية قانونية فى المجلات الفرنسية . ومنهم: المرحوم الشيخ محمد زيد استاذنا فى الشريعة الأسلامية، والمرحوم سلطان بك محمد أستاذنا فى أدب اللغة العربية والمنطق. فالمرحوم سلطان بك محمد حبب الى دراسة المنطق وآداب

العربية، والمرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من أعلام الشريعة الأسلامية، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى مايصح أن يوضع له من حدود. أما الأستاذ تيستوفكان يشرح قانوننا المصرى و يقارنه بالقانون الفرنسي و بقواعد الشريعة الإسلامية و يعطى للشريعة الأسلامية حقها و يفضل بعض قواعدها فى كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسي، فكان فى الواقع يلقى علينا دروسا فى الشريعة المقارنة، ثم إنه كان عالما راسخ القدم فى بحث أصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون. لهذا تغير رأى و بدأت أدرك أن دراسة القوانين ليست دراسة نصوص جافة، وإنما هى تأهيل للشاب كى يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الإنسان وروح المجتمع، واعتقدت أن الشارع إنما هو طبيب للمجتمع، ويجب أن يكون ملما بأخلاق بيئته وبما تحتاجه من علاج. وأن الطبيب البشرى الذى يعالج الأجسام لايمتاز على الشارع وهو طبيب إنسانى اجتماعى يسعى فى رفع النفوس و يدفع الناس الى الأقلاع عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين. وبهذا الاعتقاد تفتحت امام عينى واجبات المشرع ومايلزم له من سعة الأطلاع ومايستحقه من احترام وتقدير لأنه ضرورة فى الحياة الأجتماعية والأنسانية فازداد شغفى بدراسة أصول القوانين وأسباب اختلافها وأقبلت عليها إقبالا.

بعد التخرج

نلت إجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم أرد الأكتفاء بها، ورغبت فى

الحصول على الدكتوراه من فرنسا أو بلچيكا ، وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض ، وجهزت نفسى واستعددت للسفر. وفى صيف تلك السنة قابلت بالصدفة ناظر مدرستنا مسو «تيستو» أمام مصلحة البريد بالقاهرة ، فهش فى وجهى وسألنى عما أعتزمته ، فأخبرته بعزمى على السفر لأحصل على الدكتوراه. فما كان منه- وهو من ممتحنى الدكاترة فى القانون من الفرنسيين للحصول على درجة أستاذ- إلا أن بادرنى بقوله «اياك والذهاب إلى أوربا فأن وقتك هناك سيكون ضائعا. لقد كنت أدرس لكم القانون المدنى المصرى مقارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشريعة الأسلامية ، وكانت المادة التي أشرحها لكم أوسع بكثير مما يحتاجه طالب الليسانس فكنت أعطيكم فى الواقع مواد شهادة الدكتوراه. وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الأسلامية وقواعدها وهي لا تدرس فى أوربا. فما الذى تفيده من الذهاب إلى هناك لتعيد دراسة بعض ماأعطيته لكم مضافا إليه القانون الادارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة اليه لأختلاف نظام الادارة هناك عن النظام المصرى. وأنت اذا اشتغلت فى مصر الآن بالقضاء أو المحاماة فأنك تستفيد علما ومرانا أكثر مما تفيده بأوربا فى ثلاث سنوات أو أربع.

وكان لتلك الكلمات من رجل عظيم أحبه وأحترمه وقع عظيم فى نفسى فقلت له على الفور إنى الآن وقد اقتنعت بقولك قد صممت على مزاولة المحاماة فى مصر. فشجعنى وافترقنا.

فى المحاماه

فى المحاكم المختلطة

حين أعتزمت الأشتغال بالمحاماه. مفضلا اياها على التوظف بدالى أن أنخرط فى سلك المحاماه أمام المحاكم المختلطة لأزداد إحاطه باللغة الفرنسية بعد أنَ نلت منها حظا لابأس به فى مدرسة الحقوق بجانب ماأفدته من مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت أغشاها بعد أنتهاء اليوم المدرسى من الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم أنقطع عنها إلا بعد أن أحسست بأرهاق شديد خفت منه على صحتى.

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم، لها مجلات قضائية وأحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الأهلية، وقضاتها الأجانب من كبار الأساتذة فى بلادهم أو من مستشارى المحاكم العليا فيها، وكانت الحكومات الأجنبية تتبارى فى اختيار كبار علمائها لتولى القضاء فيها، بينما الحكومة المصرية مع الأسف كانت تختار العاطلين من قضاتها للجلوس مع هؤلاء الكبراء الأجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من القضاة المصريين الأكفياء.

ويجب التنويه بأن سمعة المحاكم المختلطة ماكانت تخلو من هنات، فقد كانت تعتدى على اختصاصات المحاكم الأهلية وتتوسع فى

اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لاتخلو من خطأ . كما كان شائعا أن قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون أمامهم ينتمون الى دولة واحدة اما إذا اختلفت الجنسية فأن كل قاض أجنبى يتغلب الى قنصل لدولته يسعى فى الحكم لمصلحة مواطنيه . وإذا كان الخصم مصريا فالويل له إذ المعروف أنه يكون ضحية لخصومه الأجانب .

ورأيت أن التحق بمكتب أحد كبار المحامين الأجانب للتمكن من اللغة الفرنسية فى المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات أغزر مما يكون عليه المحامى أمام المحاكم الأهلية . وكان المحامى البلچيكى الشهير «كارتون دى ڤيار» صاحب أكبر مكتب للمحاماة فى القاهرة ، فاتصل والدى بالمرحوم أحمد بك فتحى زغلول وكان رئيسا لمحكمة ، مصر الأهلية ومن أشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالأستاذ كارتون دى ڤيار ثم صحبنى إلى هناك وألحقنى بالمكتب . وكان الأفوكاتو « مرز باخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى ڤيار فى مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الأطلاع على مذكرات الأستاذ كارتون دى ڤيار قديمها وحديثها لأعرف مافيها من مبادىء قانونية . ورافقته يوما الى المحكمة المختلطة ـ وكان مقرها بالعتبة الخضراء ـ حين ذهب ليترافع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد أمراة إيطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعارة . وقد طالب بأخراج المرأة الأيطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استغلته فى غير حدود عقد التأجير . وحضر عن الأيطالية محام إيطالى

طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو أن موكلته مريضة لا تستطيع مغادرة فراشها وليس في مكنتها أن تدلي اليه بملاحظاتها . وما كان الاستاذ كارتون دى ڤيار رغم استعجال القضية يستطيع معارضة طلب التأجيل لمثل هذا السبب . لكنني لاحظت أن سيدة في الجلسة كانت كثيرة الأهتمام بالقضية فرجحت أن تكون هي المدعى عليها ولفتت نظر الأستاذ كارتون دى ڤيار الى ذلك فطلب الى القاضي أن يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فاذا هي المدعى عليها وليست حاملا وليست ضعيفة جاءت من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محاميها غير صادق فيما اخترعه من سبب للتأجيل . ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة .

والحق أن هذا الحادث أثر في نفسي وفي تقديري لبعض المحامين في المحاكم المختلطه . وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفق لى أن أذهب الى أسيوط موطني وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد ماتبين لى صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذى احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية .

في المحاكم الأهلية

في أوئل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى أسيوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق لكنه كان رجل خلق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين في البلدة . ولم يكن هناك من حملة الليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين و يتمرن هو الآخر في مكتب حسين فهمى بك . أما باقي المحامين

فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم فى نصوص القوانين امتحانا سهلا. وكان منهم النابه والخامل وبعضهم من كتبة المجالس الملغاة أو ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر. أما القضاة فكانوا خليطا من خريجى الحقوق ـ فى مصر أو أوربا ـ أو ممن أمضوا بضع سنوات فى الأزهر وهذا الخليط يدل على أن مستوى القضاء لم يكن عاليا. ثم انضم الى محامى أسيوط المرحوم مرقس حنا والأستاذ أحمد رمزى ـ المحامى الآن ـ اللذان تركا النيابة للاشتغال بالمحاماه.

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامى فى مهنته اذا كان متمكنا من اللغة العربية وعلى شيء من الذكاء دون حاجة الى التعمق فى القانون والشروحات. ولهذا كان أكبر المحامين فى أسيوط أقدرهم على الخطابة والتأثير.

وكان الجمهور لا يأبه بالأمور القانونية وإنما كان يعجب فى المحامين بذلاقة اللسان و يزنهم بهذا الميزان. ومن الوقائع التى لا أنساها والتى تدل على عقلية الجماهير فى ذلك الزمن أنى ذهبت مرة الى محكمة ملوى الجزئية موكل عن شخص مدع بحق مدنى فى قضيته جنحة ضد آخر زور عليه عقدا ببيع قدر صغير من الأطيان. حضرت عن المجنى عليه مطالبا بتعويض. وكان محامى الخصم أضعف المحامين فى أسيوط حتى قيل فيه إن كان عرضحالجيا أمام المجالس الملغاة. ترافعت بما يقتضيه واجب القانون وعرضت أدلة التزوير بإيجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون أن أتعرض طبعا لشخصه أو أجرح عواطفه. ثم قام محامى المتهم وترافع

بصوت جهورى و باللغة العامية مرافعة طويلة ليس فيها شيء من الأدلة على البراءة وحبل همه الطعن فى شخص موكلى المجنى عليه. وقد حكم القاضى بما طلبت من تعويض وبحبس المتهم ستة أشهر فكان ذلك نصرا مبينا لى. وذهب وكيلى يهنىء موكلى ثم رجع الى وأخبرنى أن الموكل غاضب وأن كان يتمنى لوخسرنا القضية وجعلنا همنا فى المرافعة سب المتهم وتجريحه فأن هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه.

وأمر آخر أثر فى نفسى من مسلك بعض القضاة، فقد كان يسكن بندر أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل عن قضايا محكمة «أبى تيج» وكان يذهب إليها بقطار الصباح ثم يعود. وذات يوم ذهبت و بعض المحامين فى القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا فى نفس العربة التى يجلس فيها وعلى مرأى من يتولى الدفاع فى قضايا مدنية ينظرها هو هناك. ولم يكن بمحطة «أبى تيج» سوى عربة واحدة وكان اللائق أن يستغلها القاضى الى المحكمة ثم تعود لتنقلنا اليها، وكم كانت دهشتنا عظيمة عندما رأيناها نعود بالقاضى نفسه بعد أن طلب القضايا وشطب قضايانا لعدم حضور المحامين الذين لم يحضر موكلوهم اعتمادا عليهم. نعم رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيرا عن أنه لعب لعبته كى يتمكن من أدراك القطار العائد من الجنوب ليكون فى أسيوط فى الساعة الحادية عشرة صباحا. وترتب على هذا التصرف أننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم إعادة القضايا التى حكم بشطبها وكان يمكن أن تكون عرضة للمؤاخذة إذا إشتكى أرباب القضايا واتهمونا بالأهمال وعجزنا عن إثبات

حضورنا رسميا فى قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة معتزين بسلطة خولها لهم القانون تسمح لهم أن يحكموا بالحبس أربعة وعشرين ساعة على المحامى نفسه بتهمة التشويش فى الجلسة أو القبض عليه أثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على مقام القاضى . وقد استغل بعضهم هذا الحق فأوقف أمامه فى محكمة أسيوط محاميا من أقدر المحامين وأشرفهم - هو المرحوم أحمد محمد خشبة الذى أصبح بعد سنوات وزيرا - مهددا بحبسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض المحامين حتى ضقنا ذرعا وانتهى الأمر بأن أضرب المحامون مرة عن العمل وتركوا القضايا لاعتداء قاضى على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا الأضراب أثره فى وزارة الحقانية و بين القضاة أنفسهم حتى أنكشفت هذه الغمة وصينت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضى يفهم أن المحامى إنما هو زميله ونده وانتهى الأمر بأن تبادل القضاء والمحاماة العون وأصبح القاضى يشرف بأن يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم و بأتساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفى بضع سنوات اصبحت فئة المحامين فى أسيوط من أقدر المحامين فى القطر المصرى ومن أكثرهم علما وكفاية بعد أن كثر عدد الشهادات فيهم ولا انكر أن المحاماة فى أسيوط كانت تدر على المحامين مغانم كثيرة عقب تصفية المجالس الملغاه وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا فى بحبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا و بالمتقاضين .

فى المحاكم الشرعية

فى سنة ١٩٠٠ وأنا أزاول المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمى قيدت أسمى محاميا أمام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب أن نباشر أنا والمرحوم محمود بسيونى قضية أمام محكمة أسيوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناظرة وقف زوجها ضد مدعى من الوجهاء ومن أقارب صاحب الوقف بطلب عزلها عن النظر لخيانة إدعاها.

حضرنا أمام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتى المحكمة عن يمينه وأحد القضاة عن يساره وقام محامى المدعى يشرح ادعاءه و بطلب عزل موكلتنا. وطال الأملاء من المحامى الشرعى وأحس رئيس المحكمة بشيء من الظمأ، و بدل أن ينادى الحاجب بدق الجرس- وهو فى نظره مكروه شرعا- صفق أثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب إليه أحضار ثلاثة أكواب من شراب الخرنوب ليطفىء هو وزميلاه ظمأهم وشربوا هنيئا بصوت مسموع وشكره زميلاه على أريحتيه فاستغفر الله وأضاف أنه سيحضر لهم غدا أن شاء الله شرابا السوبيا. واستمر محامى المدعى الى أن حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه أحضار الطشت والأبريق وجعل يتوضأ على مقربة منا فى الجلسة، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا أنا ومحمود بسيونى من استغراب لترك الرئيس كرسيه وقت المرافعه وناداه وهو يتوضأ وقال له يافضيلة الرئيس ربما يقال أنك تركتنا. وقت المرافعة فأجابه رحمه الله أنا لست معكم والبركة فيكم واستمر فى

وضوئه ثم أخذ يصلى. فما كان من عضو اليسار الا أن نهض وجلس فى كرسى الرئيس ليتولى الأشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا. ثم بدأ على عضو اليمين شىء من الأعياء والكسل وداعبه النعاس فكان يفتح عينيه و يغمضها تبعا لأرتفاع صوت المحامى وأنخفاضه و بذلك أصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع فى شخصه الهيئة كلها. ثم أن عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى فى التعبير بما أقنعنا بممالأته له. وكل هذا فيه مجافاة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن أن هذه محكمة شرعية يجب أن تكون أسمى من غيرها لأنها تنطق أحكامها بأسم الله الرحمن الرحيم و بقوة الدين والإيمان واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبعا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحداثة عهدى بالمحاماة رأيت تكليف محمود بسيونى وله فى المحاكم أكثر من سنتين ـ أن يتقدم هو بطلب الرد وألححت عليه حتى تشجع وطلب فى استحياء الى القاضى أن يسمح له بقبول طلب وارد فى القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقبوله: ماالذى تطلبه؟ فأجاب محمود بسيونى ـ أن القانون يافضيلة القاضى يقرر فى الماده كذا مايأتى.. وقرأ عليه نص المادة، وعضو اليمين فى سباته فما أن سمع عضو اليسار ذلك حتى قال: ماهذا يامحمود بسيونى؟ هل يصح هذا ووالدك صديقنا... فأجابه بأن هذا أمر قانونى يافضيلة الشيخ فقال: قل ماشئت سطرنا هذا الرد فى محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة و بعد بضع دقائق حكم أصحاب الفضيلة. يرفض الرد و يعزل موكلتنا من النظر. ثم ذهب عضو اليسار الى منزل

الوجيه المدعى يهنئه بالحكم وتعشى معه فى داره.

ولم يكن منى بعد الذى رأيته سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحمد الله فقد الغيت المحاكم المختلطة وادمجت المجالس الحسبية والمحاكم الشرعية والمجالس الملية فى المحاكم الوطنية.

الزواج

فى سنة ١٩٠٣ تقرر قبولى محاميا أمام محكمة الأستئناف. ولم يكن يشاركنى هذا الأمتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير الحاصلين على شهادة الحقوق فاتسع نطاق عملى.

ورغب أهلى فى تزويجى وترددنا كثيرا فى اختيار الزوجة وبحثوا فى بندر أسيوط وضواحيه ثم عزموا على البحث فى القاهرة فأستأجر أبى منزلا فى شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لأرستقراطية أهلها دخلا فى أختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وأن تتفق وطبقتى فى الحياة.

وشاءت الصدفة أن أتصل فى أسيوط بمفتش أحدى الشركات وبموظف فى وزارة الأشغال يأتى أسيوط لماما لفحص الآلات التجارية، وكان الأول من أقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقها لها وجارا، واقترحا على والدى مصاهرتها، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين

أفراد أسرتى فى القاهرة و بين تلك الأسرة، وتمت الخطبة بين والدى و بين والد العروس .

وهنا قامت مشكلة هى أن التقاليد فى القاهرة تعطى العروس الحق فى رؤيتى من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها، واعترضت وأنا فى أسيوط على أن ترانى دون أن أراها و بعد أخذ ورد أقنعها والدها بأن تطمئن لأنه رآنى بنفسه.

ولقائل أن يقول أن هذا التقليد عقيم، إذ كيف يرتبط إثنان بر باط الزوجية دون أن يرى أحدهما الآخر ودون أن يقف أحدهما على طباع الآخر قبل الزواج، ولهذا التقليد القديم أنصاره الى الآن وخاصة فى الوجه القبلى، وهم يقولون أن البنت يجب أن ترضخ لمشئية أبويها، فهما أقرب الناس اليها واحرص الناس على سعادتها وأقدر منها على تقدير مكانة الزوج وأهليته دون تأثر بعاطفة الحب والغرام التى قد تطغى على التقدير الصحيح.

يقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه، أما الزواج بهذه الطر يقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه، و يسوقون الأدلة على ذلك بما يشاهدونه فى كثير من حالات الزواج على الطر يقة الأورو بية.
تلك أقوال لااحيدها ولاأعارضها وإنما هى تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من بعض البلاد الشرقية ورسيت فى نفوسنا وخاصة فى بلاد الصعيد حتى أصبح من العسير الفكاك منها: وواضح أنها تغابر التقليد الغربى، كما أنها تخالف مايراه الشرع من إباحة رؤ ية الزوج وجه خطيبته و يديها وسماع

صوتها. والزمن كفيل بمعالجة هذه الحالة.

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد فى الصعيد وقت زواجى أن صديقا حميما لى من علية القوم وأثر يائهم تزوج بصعيدية من طبقته من بلدة تجاور أسيوط، تزوج بها دون أن يراها، وأقامت معه فى منزل الزوجية ببندر أسيوط لاتخرج منه ولا تبادل أترابها الزيارات، وإذا رغبت فى زيارة أهلها أقلتها ليلا الى قريتها عربة أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلا على نفس الحالة، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كان يسكنان معهما فى منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه. وكان صديقى يحبذ هذا التقليد ولا يرى مبررا لأن يرى زوجة أخيه أو أن يرى شقيقه زوجته.

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التى لم تكن تبرح منزلها قد تبدل مسلكها بعد التطور السريع فى حالتنا الأجتماعية، فأصبحت سافرة، واندمجت فى الجمعيات الخيرية وصارت عضوا بارزا فيها تتصل بالسيدات والرجال، ولم يثر ذلك أى غرابة بين الناس تأثرا بالتقاليد الحديثة، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضوا فى جمعيات خيرية وهى وكيلة الاتحاد النسائى من أيام المرحومة هدى شعراوى

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفور الذى بدأ فى أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذى نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل. ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة، وأن يقترن تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القويم حتى يصبح لنا تقليد قومى عام لاشائبة فيه

يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغراب الذى أراد أن يقلد الطاووس فلم يفد طاووسا ولم يبق غرابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدى هو الذى قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن المحاماة كانت تدر على ربحا وفيرا . وأغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكناى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس . المحجبة الى أسيوط استقبلها اصدقاؤنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهوارة على خيولهم بفناء المحطة ومشوا فى مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم و يقدمون لهم الشربات الى أن أوصلوا العربة المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحياها مغن حضر بتخته من القاهرة وعالمه شهيرة جاءت فى نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد لله زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد فى ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ فى بيتنا بأسيوط .

علاقة الولد بأبيه

بقيت فى منزل الأسرة لاأساهم فى نفقات البيت ـ رغم ايرادى كمحام ـ الا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ

. الأستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رأيتها حين كنت فى الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين مانحن عليه فى الشرق من عادات وماعليه الغرب وخاصة أمريكا . فقد دعاني ذات ليلة أحد أصهارنا وكان فى بعثة زراعية يدرس فى جامعة بأحدى البلاد الغربية من بحيرة متشيجان ، كما دعى معى عميد كلية الزراعة هناك . وصهرنا هذا كان يسكن طابقا من مبنى يملكه أمريكى يشغل الطابق الأول منه . وبعد تناول العشاء صعد الينا فتى هوصاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل بعد الظهر فى مزارع الكلية . فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاما . فأخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه أن يرجع إليه بعد عام للنظر فى أمره . وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح مايدخره لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة و يلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها ، فذكر له قريبى أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعا للأخشاب والأثاث (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبى : اليس من العيب أن أحمل والدى نفقات الكلية بينما أنا قادر على العمل بعد الظهر وادخار هذه النفقات ؟ .

وتركت كلمات الفتى فى نفسى أثرا عميقا . وتجسم أمامى الفارق الشاسع بين ماهم عليه فى أمريكا ومانحن عليه ، وتذكرت كيف يتواكل شبابنا على آبائهم فى نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من آبائهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلا له إيراده ومسئولا عن حياته .

ويظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت الينا من النظام القبلى القديم وكمنت فى أعماقنا . ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى . فيحس الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفزه هذا على العمل فيزداد النشاط ويزداد التفكير ويزداد الأنتاج ونقترب من تلك الأمم النشيطة التى تستغل كل مرافق الحياة أحسن استغلال .

كثيرا مانسمع أن أصحاب الملايين فى أوروبا وأمريكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجر يتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب مايستحقونه فأذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا أكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة ويبقى على الزمن ، بعكس مانراه فى بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأسر بعد موت مؤسسيها العصاميين لأن أبناءهم من بعدهم عجزوا عن الأحتفاظ بها فانهارت وضاعت . والذنب فى ذلك يقع على الآباء الذين أهملوا ابناءهم ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية

كى يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئولياتهم. وكل منا يذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الأهمال وانتهى أمرها وأصبحت فى خبر كان.

وفاة والدى

ذكرت أن والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد أنشأ فى بندر أسيوط مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأطيان الزراعية منها قدر لابأس به يحيط بجزء من بندر أسيوط و يصلح لأقامة المبانى كما اشترى أطيانا بورا لأصلاحها. و يظهر أن أصلاح الأراضى البور متوارث فينا. وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت أعماله وارتبط نتيجة لذلك ببعض البنوك وأصبح مدينا لها فلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات. وقد توفى فى ٧ مايو سنة ١٩٠٧ وأقيم المأتم ستة أيام فى أسيوط كما هى العادة فى ذلك الحين. وكان على أن انفرد بحمل العبء بعده لأن إخوتى كانوا تلاميذ صغارا. وثانى يوم الوفاة خاطبنى أحد رجال البنوك وأخبرنى أن والدى مدين بسند وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصى دفع المبلغ فى ميعاده، وفعل غيره مثل ذلك، فعجبت لمسلكهم وطلبت اليهم أن يصبروا حتى تتم أيام المأتم.

وفى هذه الأثناء جاءنى أحد وجهاء أسيوط وكان صديقا لوالدى كما كان من عملائى كمحام ونصحنى بالأمتناع عن توقيع أية ورقة لدائنى

والدى قائلا أن حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد علىّ فى ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى أن تذهب الديون بالتركة كلها وأنا أن وقعت أصبحت مسئولا بثروتى الخاصة عنها فلا داعى لأن أورط نفسى فى هذا المأزق واشغل نفسى بمسئوليات هذه التركة المثقلة بينما أنا قادر على أن أعيش أنا وأخوتى وأبنائى فى راحة وطمأنينه بما حياتى الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة. ورجائى أن أحصى الديون ثم أفكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة إذا أنا ضمنت بشخصى دفع الديون.

ومع اعتقادى بصدق رغبته فى تجنيبنا أخطارا مالية فقد قلت له: إننى سأوقع سندات الدين ثم أفكر بعد ذلك.

فدهش وسأل: كيف تفكر بعد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك؟
فأجبته بأن ابى ترك لى ثروة لاأعرف قيمتها كما ترك سمعته. فكيف أتحلل من المسئولية المالية- أعتمادا على القانون الذى لايلزم الوارث. الا بمقدار مايرثه- مع أن سمعة أبى لا تفارقنى ولا تفارق العائلة. فهل ترضى أن أكون جحودا وأن أمس سمعته وسمعتنا بالتهرب مما تعاقد عليه؟ أننى أفضل أن أضمن الديون لو ضاعت ثروتى الشخصيه، لا لأحتفظ بمال وإنما لأحافظ على سمعة أبى الذى انفق على من ماله وأحسن تربيتى حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول. فقال: أنت حر فيما تفكر فيه. ولكننى أديت واجب النصيحة. و بعد أنتهاء أيام المأتم وقعت بضماننى الشخصية ومسئوليتى وحدى على كل ماتعاقد عليه والدى من ديون.

وعينت وصيا على إخوتى الصغار ووكيلا عن والدتى وأختى وجعلت

أسدد الديون من مالى الخاص ومما بعته من أطيانى ومن بيع بعض أملاك أبى الى أن سددت كل المطلوبات ثم استرددت مادفعته عن التركة.

وكان أبى قد تعاقد لمصلحتى- منذ كنت تلميذا- مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيها لمدة عشرين سنة وتولى هودفع الأقساط، فلما وافاه الأجل استمررت فى دفع الأقساط، وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ماخصهم فى جميع مادفعه والدى عنى.

كذلك كان رحمه الله قدرفع قضية شفعه يطالب فيها بحديقة اشتراها عمدة أسيوط المرحوم عبد الرحمن النميسى باشا وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له. فكلمته تليفونيا برغبتى فى زيارته وكانت مفاجأة له، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له أننى أعرف ماكان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدها وأذكر كيف كنت تدللنى وأنا طفل وتركبنى جوادك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى- وهو المولد الكبير فى أسيوط- وقد طرأ بينك وبين والدى سوء تفاهم، وأنا أرث أبى فيما ترك لكننى لا أرث العداوة بينك وبينه، وتأييدا لذلك أقرر لك أنى عن نفسى وباعتبارى وكيلا ووصيا على ورثة أبى قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وانى أتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا أطالبك بشىء مما دفعه والدى. فدهش وقال: حتى المصاريف! هذا لايمكن. قلت: أحضر ورقة ودواة وكتبت تنازلى وتنازل أهلى دون أن أستشيرهم- عن القضيتين. وحاول أن يدفع المصاريف فلم أقبل ثم انصرفت. ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى أن توفى رحمه الله. وقد وافق أهلى فيما بعد على هذا التنازل بلا تردد.

تكوين أحزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الأحتلال وبعده بسنوات. وانما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر مكرم أيام الحملة الفرنسية. كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام إسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى، ثم كانت فترة إلتهب فيها هذا الشعور بزعامة أحمد عرابى والجيش المصرى، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديوى توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الأنجليز وانتهى الأمر بأن ضرب هؤلاء الأسكندرية واحتلوها فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة ودخلوها فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ثم إحتلوا القطر المصرى بأسره.

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ وبدأ يلتهب بسبب الأحتلال وبسبب ماقام به المحتلون وأذنابهم من أعمال منفرة ومكائد تقع آثارها على الشعب مما سنذكره فيما بعد. وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا أفنت صحته وهو فى مقتبل العمر، وأصبح بذلك زعيما شعبيا وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم أنشأ الحزب الوطنى سنة ١٩٠٦. وبعد ذلك تألف حزب الاصلاح فى ابريل سنة ١٩٠٧، ثم حزب الأمة فى سبتمبر سنة ١٩٠٧. وكانت جريدة «المؤيد» لسان حزب الأصلاح. وجريدة «الجريدة» لسان حزب الأمة. والذى يعنينا هو أن نتعرف الأسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت وممن تكونت.

الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى- أى حزب مصطفى كامل- فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى إخراج الأنجليز بلاقيد أو شرط على أن تبقى السيادة الرمزية للسلطنة العثمانية أى لخليفة المسلمين. ولم ير الحزب الوطنى بأسا من الأبقاء على هذه السيادة الرمزية لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الأحتلال، ولم يكن على مصر سوى أن تدفع جزية لسلطان تركيا رضى المسلمون بأحتمالها مؤقتا خشية أن تنضم تركيا الى الأنجليز فى تثبيت الأحتلال ولكى تبقى تركيا- صاحبة السلطة الشرعية الرمزية على البلاد- مع كتلة الدول التى تعارض الأحتلال ومنها فرنسا، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر. وكان يشايع مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوربا.

حزب الأصلاح

أما حزب الأصلاح فقد عرف عنه أنه ألف ليحافظ على مركز الخديوى ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديوى بعد أن تم الأئتلاف بينه وبين سير «جورست» المعتمد البريطانى، وبعد أن شاع أن الخديوى انقطعت صلاته بمصطفى كامل. ولا يخفى أن الشيخ

على يوسف- زعيم حزب الأصلاح- كان أزهر يا معمما وكان يعاونه فى تحرير جريدة «المؤيد» بعض الأزهريين، بل أن الكثير من أنصار السراى وحزب الاصلاح كانوا من هذا الطراز. ورجال الدين فى كل بلد يناصرون غالبا الفرد الحاكم، وربما يكون سبب ذلك أنهم ليسوا من أرباب الساسة أو أنهم يؤثرون طمأنينة العيش أو رفعة الشأن فى ظله، أضعف الى ذلك أن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خبرات أو مرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء، فكان الخديوى مطلق اليد فى هذا كله بأعتباره ناظر الأوقاف المصرية، ومن الأنصاف أن نذكر أن جريدة «المؤيد» كانت غنية بالمواد العلمية والثقافية، وأنها كانت تناصب الأنجليز العداء وقت أن كان سوء التفاهم قائما بين الخديوى واللورد كرومر. فلما عزل اللورد وتصافى الخديوى مع سير «جورست» خلفه لان أسلوبها مع الانجليز.

حزب الأمة :

أما حزب الأمة فكان معروفا عنه كراهيته لطغيان السراى وسعيه فى منع إستبدادها والحد من سلطانها، ورغبته فى النهوض بالشعب عن طريق التطور لاعن طريق الثورات، وحرصه على المطالبة بالدستور، كى يصل الى تأليف برلمان- متفقا فى ذلك مع ماينادى به الحزب الوطنى- تصبح السلطات فى يده، و بذلك ترتفع الأمة و ينصح وعيها و ينبغ من بينها الكثيرون، و يأتى يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون طفرة ودون إلتجاء

إلى الأخلال بالنظام. وكان المهيمنون على حزب الأمة من سراة الشعب ووجهائه أمثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم على شعراوى باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا. ولايظن فيهم أنهم يسعون إلى الحكم، وكان يطلق عليهم أصحاب المصالح الحقيقية. كما كان يرأس تحرير جريدتهم «الجريدة» الأستاذ أحمد لطفى السيد.

إنضمامى الى الحزب الوطنى

مات مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨. وكان موته مأتماعاما. وقد شعر الناس أن أنصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين فى جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا. وكنت أنا من أنصار هذا الحزب، ثم إندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل، وساهمت فى انشاء مطبعة جديدة لجريدة «اللواء»، وأصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد، كما أصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب، فكنت أحضر جلساته فى القاهرة ثم أرجع الى مقر عملى فى أسيوط.

سفرى الى الآستانة

بعد قيام الدستور فى تركيا سنة ١٩٠٨، أقمنا مهرجانا كبيرا فى بندر أسيوط طاف بالمدينة، كما أقمنا سرادقا ألقيت فيه الخطب، وكنت فيه من الخطباء. ثم قرر الحزب الوطنى سفر فريق من أعضائه إلى تركيا لتهنئة

رجال الثورة بالدستور. فسافرت فى صيف سنة ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد بك رئيس الحزب وبعض الأعضاء فى باخرة الى «الآستانة». وكان فى إستقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية. ونزلنا فى فندق «بيرابلاس».

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان أثناء إنعقاده، وكان يدعى بمجلس المبعوثان، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة إسمه أحمد رضا بك. وقد أجلسنا فى لوج السفراء، وهناك رأيت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلفون فى الزى واللغة والعنصر، فيهم التركى واليونانى والأرمنى بملابسهم الأفرنجية، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين ويمنيين بملابسهم الوطنية يتشحون بالعباءة والعقال. وسمعت أثناء الجلسة عضوا من العرب يسأل زميله عما يدور فى المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها، وكان موضوعها كما عرفنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها.

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكريما لنا أن يرفع الجلسة، ودعانا لمقابلته فى مكتبه، واستقبلنا أحسن إستقبال، وقدم لنا وزير المالية «جاويد بك» قائلا: «أقدم لكم وزيرنا الشاب جاويد بك وهو من الدونمه» أى اليهود الذين طوردوا فى أسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبهم فى مقدونيا واعتنقوا الأسلام، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة فى الشؤون المالية.

ثم زرنا بعض الوزارات ، وكنا نقابل فيها . بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لمشاهدة عرض عسكرى فى ميدان «تقسيم» حضره السلطان محمد رشاد الخامس- الذى خلف السلطان عبد الحميد- وطاف بوحدات الجيش فى عربة يجرها جوادان . و بدالى أن أزور وز ير الحربية الجنرال محمد شوكت باشا الذى قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانه ظافرا ، وهوعربى عراقى . زرته فى وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حديد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى أيما ترحيب ، ودار بيننا الحديث فى موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد النفقات الباهظة التى صرفت على إنشائها ، وكان من رأيه أن يكتفى بمد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضًا عن إنشاء سكة طو يلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتعرضها للعواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى أدبه الجم ختم نقده هذا بقوله : «ولكن هذه كانت إرادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم» و يقصد بذلك السلطان المعزول ، ولم يمنعه عزل الخليفة من الأحتفاظ له بكرامته ، وهذا يدل على أن هذا الثائر كان من طبقة راقية .

أقمنا فى الآستانة عشر ين يوما ، زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لافى مبانيها ولا فى شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب فى شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن هندام يمتاز عن جيش مصر وأن كان الجيش

التركى أكثر عددا ولاحظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلنى أعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على احداث يتعذر التغلب عليها فوق ما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلقب بالرجل المريض. واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقها فى يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها مرجعه تنازع الأوربيين فيما بينهم، لا القوة الذاتية لتركيا.

ثم رجعنا الى مصر نعمل فى الحزب الوطنى ولجانه.

فى الجمعية التشريعية

قامت فى مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور و برلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الأحتلال واشتدت الحركة الى أن أضطر المسيطرون على الحكم إلى التفكير فى إيجاد هيئة تحل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع إختصاصا. لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح، أو وضع دستور يعطى الأمة حقوقها كاملة، فعمدوا الى إنشاء مجلس باسم «جمعية تشريعية». وقد رأيت أن أرشح نفسى لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر أسيوط بأعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه.

وزاحمنى فى الأنتخاب وجيهان يكبرانى سنا ومن أسرة لها مقامها هناك هى أسرة خشبة، وكانا من أصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على

مزاحمتها ماتمتعت به من مركز ملحوظ فى مدينة اشتغلت فيها محاميا ثلاث عشر سنة .

ولهذا الترشيح قصة طريفة لابأس من ايرادها . فقد كانت مصر فى تلك الأوقات أى فى سنة ١٩١٣ تحت الأحتلال البريطانى كما نعلم . وكان اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى البلاد له شهرة واسعة ومقام ملحوظ فى العالم كله وفى انجلترا بنوع خاص كان جنديا وسردارا للجيش المصرى ، أعاد فتح السودان ، وطبق شهرته العالم فى حرب الترنسفال ضد البوير . ورجل كهذا مكلل بأكاليل النصر وله شخصيته العسكرية لايستغرب وقد عين معتمد البلاده فى مصر أن يصبح الحاكم بأمره فيها خاصة وقد إنبث المفتشون الأنجليز فى كافة إدارات الحكومة بالمدن والأقاليم يملون إرادتهم و ينصرفون فى الأدارة حسب مشيئة السلطة الانجليزية فهذا مفتش للرى وذاك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى أصبح أولئك المفتشون فى المديريات هم ملوكها فعلا تحت إشراف وإمرة المستشارين فى الوزارات الذين يحكمون الوزراء .

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وأنا من رجال الحزب الوطنى ، أما منافساى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الأعيان وذوى المنزلة فى المديرية . وأجريت عملية الأنتخاب ولم يفز أحدنا بأغلبية مطلقة ، فأعيد الأنتخاب بينى وبين أحد الأثنين . ودبر منافسى أمرا لو نجح فيه لقضى على منافستى ، ذلك أنه قبيل الانتخاب سافر اللورد كتشنر الى أسوان ، فاتفق منافسى مع مستشار الداخلية فى القاهرة ، بعد صدور اذن من اللورد

كتشنر وهو فى اسوان ، أن ترسو باخرة اللورد فى أسيوط عند رجوعه ، فيفتح مدرسة فى أبنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسى فى أسيوط .

وقد أرسل منافسى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين و كما دعا الهوارة بخيولهم ، وأقام سرادقا كبيرا . وكان لهذا التدبير أكبر تأثير على الناخبين ، ومن الأميين ـ وهم الكثرة الساحقة من الناخبين ـ يجرؤ على إنتخابى وفى المديرية المفتش الأنجليزى وأنا فوق ذلك من رجال الحزب الوطنى .

فكرت فى دفع هذا البلاء ، وارتأيت أن أتصل بمدير المديرية فتنصل محتجا بأن الأمر فى يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بأن هذا الأحتفال يضر بالأنتخابات . فقال لى بكبرياء إنه لايمكن معارضة هذا الأمر فأنه صادر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقبول الدعوة .

كان على بعد ذلك أن أتخذ اجراء آخر . فأرسلت برقية الى مستشار الداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه أن هذه الدعوة تخفى وراءها غرض منافسى فى الفوز فى الأنتخابات ، وأن اللورد كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة وألغاها . ولايصح أن يتخذ أسم اللورد كتشنر من حيث لايدرى وسيلة للضغط على الناخبين فأن الواجب يقضى بأن تكون حرية الأنتخاب مصونة سليمة . ورجوته أن يخطر اللورد برأيى هذا .

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار ـ وهو سيرجراهام ـ

وعلمت أنه أرسل صورتها الى اللورد كتشنر محبذا رأيى مقترحا تأجيل الأحتفال الى مابعد الأنتخابات. وقد كان وأخبر المستشار مفتش الداخلية فى أسيوط ليخطر منافسى بأمر من اللورد بأنه ارتأى تأجيل الحفلة الى وقت آخر يحدد فيما بعد وأن الباخرة لن ترسوفى أسيوط وسيكتفى اللورد بأفتتاح مدرسة أبنوب دون أن يعرج على أسيوط. وأرسلت المديرية الى جميع الناخبين بألغاء الدعوة، ثم هدم السرادق وأنزلت الأعلام والمصابيح ورجع الهوارة بخيولهم الى قراهم.

وكانت النتيجة أن أنعكست الآية، وقال الناس وقتئذ أن محمد على منع اللورد كتشنر من النزول بأسيوط. ثم أجريت عملية الأنتخاب فكتب لى الفوز وأصبحت نائبا عن بندر أسيوط.

وفى بدء انعقاد الجمعية دعا الخديوى أعضاءها لمأدبة. ثم دعاهم اللورد كتشنر لحفلة شاى فى سرايه بقصر الدوبارة، ووقف اللورد يستقبل الأعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو بأسمه كى يصافحه، وعندما جاء دورى هز يدى وهو يبتسم وقال لى: إنى لم أذهب الى أسيوط. فشكرته وقلت له: أن أسيوط مستعدة لاستقباله فى أى وقت يشاء.

ولابد هنا من التنويه بأننا رغم التنافس الشديد بينى وبين الأخوين، لم نسمع أيام معركة الانتخاب بطعن فى الأشخاص ولابكلمات نابية من أحدنا ضد الآخر، بل كان الاحترام متبادلا بيننا إبان المعركة، وظللنا بعد الأنتخابات أصدقاء كما كنا.

وأكثر من ذلك أن أخا ثالثا لمنافسَيّ ، كان صديقا لى ، إتخذ أيام الأنتخابات خطة الحياد الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى ، ولم يقم بينه وبين أخويه أى سوى تفاهم بسبب هذا الحياد .

كذلك أسجل أن الأخ الأكبر الذى لم ينل العدد الكافى من الأصوات فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله ان انتخاب محمد على كان عملا عادلا فهو أولى منا نحن الأثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلا لبندر أسيوط .

فهل تسود هذه الأخلاق السامية ثانية الأنتخابات العامة فى بلادنا ؛ ونرى الأصدقاء والأقارب يقدرون الواجب ويحفظون كرامة المتنافسين ويترفعون عن المهاترات واختلاق الأكاذيب حتى لاتنتهى هذه المعارك بعداوات ألقت بنا فى وهدة الحزبية الجامحة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ ، وألقى فيها الخديوى عباس الثانى بنفسه خطبة الأفتتاح . وعين المرحوم أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية . وكان النظام يقضى بأن يكون لها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة وقد عينت عدلى يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق أغلب الأعضاء على أنتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق لأعتقادهم أنه موتور من الخديوى بسبب إقصائه إياه عن الوزاره ، وموتور

من الأنجليز لأنهم لم يسعوا فى إرجاعه، و يرجع سبب إقصائه عن الوزارة الى أنه ضرب الطاولة بيده فى جلسة مجلس النظار بحضرة الخديوى، فاعتقد هذا أن سعدا فعل ما فعل، اعتزازا بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم، واعتمادا على اللورد كرومر الذى أشار بتعيينه وز يرا ومدحه فى تقر يره السنوى المرفوع الى حكومته.

وتزعم سعد المعارضة فى الجمعية التشر يعية، وناصره كثير من الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى. وكان أشد المعارضين معه فى الجمعيه على شعرواى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العز يز فهمى وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مدكور وأنا.

وانتخب سعد وكيلا، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول و يكون له حق التقدم فى التشر يفات ورئاسة الجلسات، وجعلنا نبث الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون أن يمس أحدا بتجر يح، وكانت حجتنا أن من ينتخبه نواب الأمة يجب أن يقدم على من تعينه الحكومة. وثم ماأردنا، وأعتبر سعد زغلول الوكيل الأول.

وقد أدى المعارضون واجبهم كاملا، وكانوا أصحاب الصوت العالى فى الجمعية. وهى وان كانت جمعية استشار ية إلا أن قراراتها كان لها أثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذوسلطة. و بلغ من تشددنا نحن المعارضين أن أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا اشترك فى مناقشة دون أن يقف، فما كان منى الا أن اعترضت على أن يتكلم الوز ير وهو جالس وأن الواجب أن يقف إحتراما للهيئة، فاعتذر و وقف وأكمل كلامه.

وقد أصبحت الجمعية التشريعيه قوة يحسب لها حساب ، لأنها لم تكن فيها أقلية وأكثرية بالمعنى البرلمانى الصحيح ، ولم يكن فيها أحزاب ، ولايؤخذ من أعضائها من يتولون الوزارات ولايخشى منها على الثقة أوعدم الثقة بالوزير فأن الخديوى كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية أمام الأعضاء ، أثرهما فى أن أصبح للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بأن العمل يجرى فيها للوطن وللمصلحة القومية دون غيرهما .

فهل يكون لنا فى المستقبل برلمانات وأحزاب يعمل أعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والأنصاف . ولايكون لمصالحهم الشخصية أى تأثير على المصلحة العامة؟ إننا بهذا وحده ننهض ببلادنا ، ونرفع من شانها ، ونعوض مافاتها ، ونسير بها قدما فى طريق الرقى والتقدم والكمال .

الرغبة فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف

كنا فى الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة . وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا . وحدث فى إبان انعقادها وفى شهر مايو سنة ١٩١٤ على ماأذكر أن سعد باشا أخبرنى أن حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف . وفاتحه فى ذلك بصفته رئيسا للمعارضة وبصفتى صديقا له . ولا أخفى أنى أغتبطت

بتقدير حسين رشدى باشا لى وكنت اذ ذاك محاميا لم يمض على تخرجى خمسة عشر عاما. ورغم أن منصب المستشار فى أكبرهيئة قضائية هوحلم شاب مثلى- ولم تكن محكمة النقض والأبرام قد أنشئت- فقد أردت أن يدلى الى سعد برأيه فى الموضوع لكنه بدوره طالبنى بأبداء- رأيى لأن الموضوع خاص بى. فقلت له أن رشدى باشا لم يعرفنى الا لسبب وجودى فى الجمعية الشريعيه. وقد اختارنى الناخبون نائبا عنهم فيها. فلا يجوز لى أن أتخلى عن عضوية الجمعية واطرح ثقة الناخبين. ثم ان قبولى لهذا المنصب قد يتيح للناس أن يتقولوا و يزعموا أن طلبى لمحكمة الأستئناف يكون لاخراجى من المعارضة وفى هذا مافيه من المساس لشخصى. وطلبت الى سعد باشا أن يتوسط ويخبر صديقه رشدى باشا باعتذارى مع الشكر ففعل.

أحداث سنة ١٩١٤

فى أغسطس سنة ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى، ولم يكن مضى على الجمعية التشريعية سوى بضعة أشهر- اذ بدأت انعقادها فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ واوقفت أعمالها فى يونيه سنة ١٩١٤. ثم أعلنت انجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بحجة صيانة مصر أو لضرورة الحرب، كما أعلنت انتقال حقوق تركيا اليها لأن تركيا دخلت الحرب مع ألمانيا ضد انجلترا وحلفائها. كذلك عزلت الخديوى عباس الثانى عن عرشه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤- وكان نزيلا فى القسطنطينية- ومنعته من الرجوع الى مصر. وكان المرحوم حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء فى ذلك الحين ورغم أن الخديوى عباس لم يكن محبوبا من

المصريين فأنهم نظروا إلى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصيه، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنه فى حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسعى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية إذ الواجب فى نظرهم أن ينصب خديوى مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين.

لكن انجلترا كانت تستند الى قوة السلاح، وتستعين بالأساليب السياسية الملتوية. وشاع فى ذلك الوقت أن المصريين أن لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فأن الأنجليز يلجأون الى تعيين رجل أجنبى فى هذا المنصب، كما شاع أنهم سيحضرون زعيما مسلما ينصبونه سلطانا على مصر هو «أغاخان». وفى أثناء هذا التبلبل عرض الأمر على المرحوم الأمير حسين كامل عم الخديوى وأكبر الأمراء سنا فقبل المركز خيفة إقصاء العائلة الخديوية عن حكم مصر.

لكن هذا لم يمنع سخط الشعب على الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا تحت حماية الأنجليز، رغم أنه كان أقرب الأمراء إلى قلوب المصريين لأختلاطه بهم وتزعمه حركة الزراعة فى مصر حتى لقب بأبى الفلاح. ورغم أنه لم يتصف بالجشع فى اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين. ولم ينل عطف المصريين رغم تطوافه بالبلاد وكرمه المعروف عنه، وقد القيت عليه قنبلة فى أوائل أيام حكمه.

ولاحظ الأنجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا ولاية العهد على الأمير

كمال الدين حسين كى يتبوأ السلطنة بعد وفاة أبيه و يقال أن كمال الدين رفض بحجة أنه لايقبل تاج مصر من يد الأنجليز المحتلين الذين أعلنوا الحماية على مصر.

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على محصولاتها ومواشيها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة فى ميادين الحرب باسم متطوعين. فازداد سخط الأهالى على الأحتلال الى درجة أن الشعب كان يتمنى انتصار الألمان وحلفاءهم ومعهم تركيا فى تلك الحرب الطاحنة.

ونظر لأنى عاصرت حكم عباس من يوم أن قام الى أن انتهى وهى حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب أن أبسط شيئا مما حدث فى تلك الأوقات.

عصر الخديوى عباس الثانى

كان المصريون يبغضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشيعه للأتراك والجراكسه وغيرهم من الأجانب الذين احتكروا المناصب فى البلاد . ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجأ الى الأنجليز واعتبرهم حماته ضد الشعب المصرى .

كان هذا إحساس المصريين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا إثر وفاة أبيه وتولى حكم مصر فى سنة ١٨٩٢ . وكان شابا فى الثامنة عشر بهى الطلعة شاع عنه أنه قال للمحيطين به « أما أن اكون خديو يا بالمعنى الصحيح وإما أن أحمل حقيبتى » (أى بترك الحكم) . كذلك شايع رغبات المصريين وآمالهم ، وظهر بمظهر الوطنى الغيور . ففرح الناس به وتوسموا الخير فى حكمه وأحبوه غاية الحب لدرجة أنه بعد أن أدى الصلاة يوما فى مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عربته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا فى مصر وفى أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكوا الخيول من العربة وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فأن هذا الأمير الشاب كان فى السنوات الأولى من حكمه مناهضا للأحتلال معارضا فيما يسيء الى مصر لكن السير ايفلين بارنج ـ الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر ـ كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الأرادة بث الموظفين البريطانيين فى الوزارات والمصالح كى تصبح مصر أداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود

ومما حدث بينهما أن الخديوى عباس سافر فى شهر يناير سنة ١٨٩٤ الى منطقة الحدود فى رحلة يتفقد أثناءها الجيش المصرى المرابط فى أسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد فؤاد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا . وهناك استعرض الخديوى القوات المصرية ، وأثنى على بعض الوحدات ، وأبدى انتقادا على أورطتين يقودها ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشنر ، وأظهروا امتعاضهم . لكن الخديوى بعد أن عرف من سرداره بامتعاض الضباط عز عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس أعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده .

ولم يلبث كتشنر أن طير خبر الحادث الى اللورد كرومر فى القاهرة وكانت علاقته بالخديوى متوترة فاراد أن ينتقم منه و يستذله . وفوجيء الخديوى فى رجوعه عند رسو يخته فى جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبديا للخديوى غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطلبا إلى الخديوى تقديم الاعتذار والثناء على

الضباط الانجليز ، وإلا فأنه يعزله . وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا ينوه فيها ببساطة المسألة وأن الخديوى لاينكر ما قام به الضباط الانجليز من أعمال تستوجب الثناء . لم تكتف انجلترا بتلك البرقية وتركت اللورد كرومر يشتد فى طلباته و يعنف ، حتى إذا وصل الخديوى الى الفيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان ما أرادت سلطة الاحتلال ، وأعلن الخديوى سروره بنظام الجيش المصرى كله وثناءه على جميع الضباط الانجليز ، ونشر هذا فى الجرائد الأجنبية والعربية ، و بذلك كفر الخديوى عما إعتبروه إساءة لهم ، وسمحوا له بمواصلة السفر ودخول القاهرة بعد أن تمت الذلة التى أرادوها لشاب يناوىء إحتلالهم و يعارض سلطانهم .

معاونة الخديوى لمصطفى كامل

ورغم ذلك فقد استمر الخديوى فى معارضته ، وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطنى فى مصر ، و يسافر الى اوروبا حيث ينادى باستقلال بلاده و يطالب بجلاء المحتلين ، و يتصل بكثير من كبار الفرنسين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هى مدام « جوليت آدم » . وكانت فرنسا فى ذلك الوقت هى العدو اللدود لأحتلال الانجليز مصر بعد أن رفضت الأشتراك معهم فى غزوها حين . دعت اليه خشية التورط فى أعمال حربية بعد أن أنهكتها حرب السبعين وفضلت الأحتفاظ بقواتها فى أراضيها خيفة أن تنقض عليها ألمانيا على غرة .

وكان من أثر التنافس بين فرنسا وانجلترا أن قام رجال من الفرنسيين مثل دُلونكل وغيره يناهضون الأحتلال و يزورون مصر، فالتهب شعور المصريين ودوّت سمعة مصطفى كامل ، وأنشأ الحزب الوطني وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية بأسم « اللواء المصرى » . واشتد نضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولو لم ينضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم أنه الهيئة الوحيدة التى تدافع باخلاص عن الوطن .

الاتفاق الودى

ومما زاد فى كراهية الأحتلال وأوجد اليأس فى نفوس كثير من المصريين . ذلك الأتفاق الذى تم بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وسمى بالأتفاق الودى ، ومفاده أن تكف فرنسا عن معارضة إنجلترا فى مصر وتسكت إنجلترا على اطلاق فرنسا يدها فى مراكش . فأن هذا الأتفاق قوى مركز انجلترا ومنع فرنسا من مناهضة أحتلالها لمصر ، وأتاح لفرنسا فرصة تنفيذ أغراضها الاستعمارية فى مراكش فاحتلت أراضيه وانتهى الأمر بأعلان الحماية الفرنسية على مراكش سنة ١٩١٢ .

حادث دنشواى

على أن الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر فى نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير فى جهاده الوطنى الى أن حدثت مأساة

دنشواى فى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلاصتها أن فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقرى وراق لبعض أفرادها أن يصطادوا الحمام ببنادقهم من ابراج قرية دنشواى ، ولا يخفى أن الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن أن صيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجران للحريق ، وقد جرحت امرأة واشتعلت النار فى أحد الأجران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة أو شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فأعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين إهانة للجيش البريطانى واعتداء عليه ، مع أن الطبيب الانجليزى أثبت فى تقريره أن وفاة الضابط كانت بضربة الشمس لا من آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة أولئك الفلاحين الذين أجترأوا على مطاردة المعتدين . وتألفت هذه المحكمة المخصوصة برياسة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتحى زغلول - وقبل أن تصدر أحكامها نصبت المشانق فى القرية أمام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة أمام بيوتهم ويجلد آخرين ، فكان العويل والصراخ وكانت القسوة التى ليس بعدها قسوة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب إلى أوروبا وجعل يخطب فى الناس و يندد بهذا الظلم الفادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر فى الصحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه

الفضيحة السياسية و يقيض فى شرح المظالم البشعه التى ارتكبها الانجليز والقسوة المبالغة والتنكيل بالفلاحين ، حتى ضج الرأى العام هناك واشمأز من هذه الفظائع .. وكانت النتيجة إقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر فى أول أبريل سنة ١٩٠٧ . فعم المصريين فرح شامل . وعين مكانه سير « الدون جورست » واتخذت انجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنه والتقارب بين هذا العميد الجديد و بين الخديوى عباس .

المهادنة مع سير جورست

باعدبين الشعب والخديوى تهادنه مع سير جورست خلف كرومر، واتفاقه معه على التعاون فى إدارة البلاد ، وبمعنى أوضح رضى الخديوى بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل إغضائهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى أن أرسل الى الخديوى بما يفيد قطع الصلة به .

بيع الرتب والنياشين

انتشرت شائعات لم تلبث أن تأكدت أن الخديوى يبيع الرتب والنياشين ، وأنه يأتى أعمالا يبتغى بها منفعته الخاصة . فامتعض المصريون ، ولم يغتفر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ماقبل من أنه كان ينفق هذه الأموال على الحركة الوطنية .

بعض آثار الاحتلال

الحق أن الاستعمار البريطانى لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به ، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلمنا قبيل كل عيد إسلامى ، ويتخذ إجراءات غريبة تولد الحزن فى نفوسنا . وكان المتعلمون هم أكثر الناس امتعاضا لهذه الأجراءات . وبينما كانت السياسة الأستعمارية تباهى بنشر العدل ، وتدعى أن الأنجليز هم حماة أصحاب الجلابيب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطانى فى العاصمة هو الحاكم بأمره ، كما كان المستشارون فى الوزارات والمفتشون فى الأرياف والمهنيون فى المصالح وفى الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصرى أى أثر فعال فى إدارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية . حتى أن المدير فى مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدوم مفتش انجليزى يهرع ومعه الوكيل والحكمدار وجنود البوليس لاستقباله على رصيف المحطة . ولم يشذ على هذا التقليد - فيما أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن ، وكان مديرا لأحدى مديريات الوجه البحرى وتربى تربية غربية دفعته الى نبذ هذا السلوك . ولا ننكر أن الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ أمرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم فى مصر

فى التعليم عندما سعى المصريون فى زيادة عدد المدارس العالية

وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر أن التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وأن الأفضل أنشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم فى ذلك أن الغرض من المدارس يجب أن يكون تخريج موظفين كافين للعمل فى الوزارات والمصالح و يكفى للدلاله على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم أن الانجليز عندما احتلوا مصر سنة ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٥ر٨٪ و بعد خمس وأربعين سنه من أحتلالهم وطبق إحصاء سنة ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٣/٤ ٨٪. وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر فى عرقلة يقظة الامة وتقدمها ليستقر أمر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أمكنها أن تتوسع فى انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين فى سنة ١٩٥٥ أى فى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠٪ رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة

أما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الأحتلال فيها أن بعض المصريين فكروا لأول مرة فى انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع أخرى لأن مصر هى بلاد القطن ، وعملت الدعاية اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وأنشأت مصنعا أشترت آلاته ومعداته من انجلترا و بدأ عمله و بعد قليل رأت سلطة الأحتلال أن هذه اليقظة الصناعية فيها خطر على مصانع « لانكشير » وعلى المنسوجات التى

ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد ، فأرغموا الخديوى بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على إصدار دكرِ يتو فى ١٣ ابر يل سنة ١٩٠١ يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضر يبة تساوى الضر يبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ، ونجم عن هذا الأجراء الشاذ أن تعطل المصنع و بيعت آلا ته بأبخس الأثمان لرجل من أعيان الاسكندر ية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا وأقام بها مصنعا هناك . ولم يقم فى مصر بعد ذلك مصنع لنسيج القطن المصرى إلا بعد الثورة المصر ية سنة ١٩١٩ و بعد أن أنشأ المرحوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم أنشأ مصنع المحلة الكبرى ، و بعده انشئت مصانع أخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد ، وكثرت المصانع المتنوعة . وأملنا أن تصبح مصر بلادا صناعية بفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، و بفضل الكهر باء المولدة من مساقط المياه والتى ستستخدم فى صهر الحديد وصنع المخصبات للمزارع المصر ية . ولا يفوتنا أن نذكر أن مصر لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضاقت أراضيها الزراعية ، و يكفى أن تعلم أن الفرد فيها لا ينال الآن اكثر من ربع فدان من الأراضى المنزرعة أن وزعت على السكان . وفوق ذلك فأن الأحصاءات تدل على أن مصر من أكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت أكثرها جميعا ،وأن عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فاذا كنا الآن نحو ٢٣ مليوناً فأننا نصبح بعد خمسين سنة أكثر من ٤٦ مليوناً ، فكيف يمكن تغذية ابنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة

الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الاراضي المنزرعة ؟ أن بريطانيا العظمى ذاتها لايكفى إنتاجها الزراعى السنوى أبناءها أكثر من سبعة أسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعتها وتجارتها و بواخرها الكثيرة ، وتجنى من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية ابنائها والأنفاق على جيوشها وأساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف أن الأمم تحفظ كيانها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد أجل امتياز قناة السويس .

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصه ، وللأحداث التى سبقته ، أعمق الأثر فى نفوس المصريين وفى أزدياد كراهيتهم للاحتلال الانجليزى . حتى أتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة إلى المال ، فأبدت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد أجل الأمتياز أربعين سنة - ومدة الأمتياز ٩٩ سنة تنتهى فى سنة ١٩٦٨ - وكان بعض النظار فى ذلك الحين يعارضون مد أجل الأمتياز وفى مقدمتهم حسين رشدى باشا وسعد زغلول باشا ومحمد سعيد باشا . ولكن الشائعات تواترت بأن المعتمد البريطانى « سير جورست » و بطرس باشا غالى ناظر النظار كانا يميلان الى مد الأمتياز . فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى أن اعتدى الشاب ابراهيم ناصف الوردانى على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحادثات جارية فى موضوع مد أمتياز الشركة .

وتحت ضغط الرأى العام ، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطنى

وأقطاب حزب الأمة ، رئى أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية - وكانت قائمة فى ذاك الوقت . وأن يكون رأيها قاطعا فى هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى فى أى أمر طبق قانونها النظامى . وسعت الحكومة فى إقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لأعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الأستثناء ، تهدئة للنفوس ، وكان هذا رأى الخديوى عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الأنجليزية ، وأباحت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتقضى فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد أجل هذا نائبا عن الحكومة المصرية أمام الجمعية العمومية .

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الأمتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الأمتياز .

اتعقدت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعد المناقشة أصدرت قرارها بالأجماع فى ٧ أبريل سنة ١٩١٠ برفض المشروع . فكان لهذا القرار رنة فرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عدم إتمام الأنفاق .

المؤتمر القبطى

على أن المصريين لم ينجحوا فى مقاومة مشروع مد أمتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك فى مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون للتفرقة بين افراد الأمة ، ألا وهى قيام مؤتمر قبطى يطالب

بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته ، كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والدكتور أحمد السعيد نبث الدعاية فى أسيوط ضد هذا المؤتمر . لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بندر أسيوط وانعقد فعلا فى ابريل سنة ١٩١١ ، وكان ابرز زعماء حركة انعقاد والمؤتمر الأستاذ أخنوخ فانوس المحامى ومطران أسيوط وبشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع أصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته ، والمعروف أن أصحاب المقطم كانوا فى جريدتهم المناطقين بلسان دار المعتمد البريطانى ، لذلك إعتقد الناس أن هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطر الأمة شطرين متخاصمين تنفيذا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى

وترتب على حركة المؤتمر القبطى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانه تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظار السابق ، وكنت من أعضائها ثم انعقد المؤتمر فى أواخر ابريل وأوائل مايو سنة ١٩١١ فى محل « روكسى » بمصر الجديدة وكان يدعى « لونابارك » وكنت من خطبائه . وكان الغرض منه الرد على ماقاله زعماء المؤتمر القبطى وتهدئة الحال . وأحمد الله أن خمدت هذه الفتنة وانتهى أمرها ونجت البلاد من شرها .

ايطاليا وفتح ليبيا

فى أواخر سنة ١٩١١ - ومصر تحت الأحتلال وتحت السيادة التركية الأسمية - عنّ لأيطاليا أن تتملك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربى المجاور لنا، واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الأحتلال أن تقف موقف الحياد، بيد أنها لم تستطع ان تحول بين المصريين و بين معاونتهم للطرابلسيين بالمال والذخيرة والمؤن . وكان شعور المصريين عارما ازاء طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الاميران عمر طوسون، و يوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات . ولم تقو تركيا طبعا على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت فى أيدى الايطاليين وقتل من قتل من المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين المصريين مما هو مذكور فى كتب التاريخ .

والذى يعلق بذهنى وأريد أن أسطره هنا أمر له مغزاه ذلك أن كبراء العائلة الحاكمة أظهروا من النشاط ماأظهروا وجمعوا من المصريين ماجمعوا وهؤلاء بذلوا عن سخاء واريحية . ثم جاءت الأحداث أخيرا بحرب فلسطين وانقضاض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم وطردهم من ديارهم، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة ذوى الثروات الطائلة بالتبرع للفلسطينيين بشىء من المال أو المؤن، بل لم يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة، وسبب ذلك أن طرابلس كانت تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى

كباقى البلاد العربية . ومن هذا نفهم أن دفاع الامراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وأنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا . أما العرب فأمرهم لايهم الأمراء فى كثير أو قليل .

ومما أثر فى نفوس المصريين و باعد بينهم و بين الأسرة الحاكمة . حتى كرهوها أن افراد هذه الاسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء فى مجتمعاتهم أودورهم أما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها الا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب اكبر مصرى بأنفة وعظمة و يعتبر ذلك تفضلا منه على المصرى . وكانوا يعاملون بعضهم بشىء غير قليل العنجهية وكان بعضهم يضرب الفلاحين . وما كانوا يتبرعون بشىء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام بنجدة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم يسمع أنهم أفتتحوا مدارس أو معاهد أو مستشفيات . وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد . وإعتقادى أن ذلك كان رغبة فى تخليد ذكراهم وربما كان ايضا طلبا لمغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط

ذكرنا أن المصريين أحبوا الخديوى فى سنوات حكمه الأولى ، لكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه . ومما زاد فى سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما ذكرنا ، ورفعه بذلك مراكز أشخاص غير جديرين

بالتكريم والتعظيم . وقد بلغ شرهه تشغيل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه فى ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من أملاكه . كما سخرهم فى أراض بجهة مريوط . كما ساق الحكومة الى مساعدته فى أنشاء سكة حديد مريوط وكانت خاصة به . ثم فكر فى سنة ١٩١٣ فى بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلوم بعد أن سيطرت ايطاليا على ليبيا ، وبمعنى آخر أن منفعته الشخصية كانت هى الدافع له على بيع سكة جديد مريوط الى الأيطاليين مع مافى ذلك من التهديد الاقتصادى والحربى لمصر ..ويتناول هذا التصرف أراض تلك السكة وهى غير مملوكة . للخديوى بل هى ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية إعترض اللورد كتشنر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة أن رضخ الخديوى وسعى فى بيعها للحكومة المصرية . وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وأدواتها بمبلغ كبير .

التهادن بين الحزب الوطنى وحزب الإصلاح

أذكر أنى وقت أن كنت عضوابمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية أيام الصيف لقضاء فترة أستجم فيها هناك . وكان ذلك قبل عيد من الاعياد الرسمية التى لها تشريفات . وقابلنى المرحوم سعيد ذو الفقار باشا سر تشريفاتى الخديوى ، وأخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهنئة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيباً بأنى حضرت من اسيوط للأصطياف ولم يكن معى طبعا بدلة تشريفة . لكنه أصر على حضورى واخطرنى بأن هذا بأمر من سمو الخديوى . وكان

ذلك أيام الخصومة بين الحزب الوطني وحزب الأصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراىٔ فى مقابلات أو تشريفات . وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى . ولما شدد سعيد ذو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقتذاك فى الثغر . وكان سعيد باشا قد الح على أن اشترى اسطنبولينا وما يلزم ارتداءه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة . وقد ارتأيت أن اشترى فعلا الملابس الضرورية حتى اكون فى التشريفة واسمع ما يريده الخديوى من هذه المقابلة الفجائية . وقد أخبرنى سعيد باشا أنى لن أكون مع طائفة من الناس محامين كانوا أو أعيانا وأنى سأقابل الخديوى متفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الأكليروس .

ذهبت الى السراى ، وكان الخديوى وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء . فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى أن لا تتطاحن الاحزاب بتلك الشتائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى . وأنه يبغى بذاك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين . فأجبته ـ وقد يرمى بكلامه الى شيء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى ـ بأن رجال الحزب لايفكرون فى الطعن أنما هم يردون على مطاعن توجهها إليهم جريدة المؤيد وإنى مقتنع بأن جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فأن جرائد الحزب الوطنى تمتنع طبعا عن الرد . وأرجو الله أن يفلح المؤيد عن

مسلكه وفى ذلك كانت اشارة منى تشعر الخديوى بأن فى مكنته أن بأمر الشيخ على يوسف بذلك . فسكت الخديوى ثم قال إن شاء الله وترجو منه التوفيق . ثم خرجت من حضرته . وكانت النتيجة أن امتنعت جريدة المؤيد من غد يوم التشريفة عن السباب والطعن . وامتنعت بذلك جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما ارضانا جميعا .

تأليف الوفد المصرى

اعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ونظرا لأن تركيا دخلت الحرب مع ألمانيا ضد انجلترا فقد أعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا إليها ، وآقامت الأمير حسين كامل سلطانا بأعتباره أكبر أفراد العائلة الخديوية وهوعم الخديوى عباس الثانى .

واستمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ماكابدوا من جور المحتلين وأخذهم الناس بالقهر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليزعلى الشعب ضغطا شديدا وسجن كثيرمن المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الأحتلال و يعرقلون تصرفاته التعسفية .

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكنى الى القاهرة إثر انتخابى عضوا بالجمعية التشريعية ، وكثر إتصالى بسعد زغلول باشا بسبب إشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت

أعمالها صرت أنا و بعض أعضائها تتردد على منزله من آن لآخر تتداول الآراء ونتتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولسن رئيس جمهور ية الولايات المتحدة قد أعلن مبادئه الاربعة عشر التى تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحقها فى الحر ية وتقر ير المصير . وإعتبر الناس تلك المبادىء إنجيلا بين المتحار بين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التى صرح رئيس وزرائها مستر لو يد چورچ علنا باعتناقه هذه المبادىء و بأن بلاده تلتزمها بعد أنتهاء الحرب .

وكان لأعلان هذه المبادىء آثرها العميق فى العالم كله ، وساد الأعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر فى نهو الحرب لتأثيرها فى الأمبراطور يتين الألمانية والنمساو ية وفى جيوشهما أيضا ، وأنتهى الأمر بتسليم ألمانيا والنمسا رغبة فى حقن الدماء وآملا فى أن تسود مبادىء ولسن تصرفات الدول جمعاء . وأن تتحقق حر ية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب ألا غالب ولا مغلوب ولا متنصر ولا مهزوم .

تلك كانت ايضا عقيدة الأمة المصر ية وقت أن وضعت الحرب اوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات المانيا وحليفاتها وأن ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالى أمام هذه الاعتبارات أن أقابل سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفبر سنة ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الز يارة فى اليوم التالى فالتقيت به وقلت له أن الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وأن الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولسن مبادئه ، كما أعلن لو يد چورچ تأييد هذه

المبادىء وأن علينا واجبا كأعضاء فى الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وأنت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا فما الذى نعمله ؟

فسألنى سعد ، وما الذى تبغى أن نعمله ؟ فأجبته أن الفكرة فيما يجب أن يعمل - أى فى الوسيلة - لم تتبلور فى ذهنى ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شىء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى فى تحقيق ما تصبو إليه البلاد اعتمادا على المبادىء التى أعلنها ولسن ، ولا زلت أكرر له ياباشا أنك المسئول الاول أمام الشعب . فأجابنى أن بعض أصدقائنا قد فكروا فى هذا الأمر وأنه يتداول معهم فيما ينبغى أن يعمل وعند اتفاقهم على الفكرة يخبرنى بالنتيجة حتى نكون معا فى العمل لتحقيقها ، كما أنه سيخبرهم بمسعاى . تركته على هذا الأمل ، ثم اعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وفى اليوم التالى أى فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ مساء خاطبنى سعد باشا بالتليفون وطلب إلىّ الحضور إلى منزله فى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ بعد أن تم الأتفاق بينه وبين أصدقائه ولم يبح لى بأسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد فى الموعد المحدد ، فوجدت فى مكتبه على شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك . وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد بأننا نحن الستة قد أصبحنا هيئة نسعى فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وأنهم اتفقوا على مقابلة عميد انجلترا فى مصر سير ونجت للسماح لنا بالسفر لأوروبا حتى نكون على مقربة من

مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد . وأنهم أرسلوا الى العميد يطلبون مقابلته وأنه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار الحماية أى بعد الساعة من وصولى اليهم ، وأنهم اتفقوا على أن يذهب الى دار الحماية كل من سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وأن يبقى محمد محمود وأحمد لطفى السيد وأنا فى دار سعد انتظارا لرجوعهم وأن يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة طريفة لفتت نظرى ، هى أن سعد وزميليه الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الردنجوت السوداء استعدادا لمقابلة سير ونجت . فعجبت لهذا وقلت فى نفسى أن العميد ليس ملكا حتى يرتدى إخواننا لمقابلته لباسا رسميا ، وكتمت هذه الملاحظة ، وكان الوقت لا يتسع لمناقشة مثل ذلك . ولا أدرى الى الآن من من الزملاء اقترح ارتداء هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المندوب السامى وقابلوه ، ودارت بينه بينهم محادثة . ثم رجعوا إلينا ، وكلف عبد العزيز فهمى بتسجيل مادار فى المقابلة فى محضر نشرته الصحف وسجلته كتب التاريخ ، وهاك نص المحضر :-

محضر ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ سيرونجت الحديث بقوله :

إن الصلح اقترب موعده وأن العالم يفيق بعد عمرات الحرب التي شغلته زمنا طويلا . وأن مصر سينالها خير كثير ، وأن الله مع الصابرين ، وأن المصريين هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة . وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابه سعد باشا . ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فأن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كسحر يتق انطفأ ولم يبق إلا تخليف آثاره ، وأنه يظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وأن الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم اكثر من أربع سنين .

فقال سير ونجت ـ حقا إنه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وأنه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية في هذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية فأنه بعد تمام المخابرة والأتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية و بأمل الوصول الى ما يرضي .

ثم استمر قائلا ـ يجب على المصريين أن يطمئنوا و يصبروا و يعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فأنها تلتفت لمصر ومايلزمها ، ولن يكون الأمر الا خيرا .

فقال سعد باشا ـ أن الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم !

فقال ونجت ـ يجب ألا تتعجلوا ، وأن تكونوا متبصرين في سلوككم فأن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة.

فقال سعد باشا ـ أن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها فقال ـ أريد أن أقول أن المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر فقال سعد باشا ـ لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فإني إن وافقت الكرت صفتي ، فأني منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض ارادة الرأي العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر في انتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميليّ علي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك . فقال سير ونجت ـ إنه قبل الحرب كثيرا ما حصل من

الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين .

فقال على شعراوى ـ إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال سير ونجت ـ إذن أنتم تطلبون الاستقلال

فقال سعد باشا ـ ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة .

فقال سير ونجت ـ ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء ازيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز بك فهمى ـ نحن نطلب الاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى آتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم أن الحزب الوطنى كان يطلب الأستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها مايؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة . فلأجل إزالة الأعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الأجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى

وذلك معروف عن الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الأعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فأن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود وغيرها من من نالوا الأستقلال قديما وحديثا .

فقال سير ونجت ـ ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن فقال عبد العزيز فهمى ـ أن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، فأن لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام ، وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرو العدد و بلادهم غنية ، و بالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين فهذه مسألة لادخل لها فى الأستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فأنى أعرف أن لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وانما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بأدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد تسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين . وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن اقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل

الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء و يرشد إليه ، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف ومايفيده من الاشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا فقال سير ونجت ـ اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت إستقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها .

فقال عبد العزيز بك ـ أن معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فأذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت إستقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال سير ونجت ـ قد كانت مصر عبدا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا .

فقال شعراوى باشا ـ قد أكون عبدا لرجل من الجعليين ، وقد اكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه و بين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

فقال سير ونجت ـ ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا فقال سعد باشا ـ متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فأننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى

طريقها للهند وهى قناة السويس بأن تجعل لها دون غيرها حق إحتلالها عند الأقتضاء ، بل تحالفها على غيرها وتقدم لها عند الأقتضاء ماتستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم قال على شعراوى باشا - يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق ارباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين "

فقال سعد باشا - نحن نعترف الآن أن انجلترا اقوى دولة فى العالم واوسعها حرية وإنا نعترف لها بالاعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فتطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأنا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الأقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا . ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فقال سير ونجت - قد سمعت أقوالكم وأنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فأنى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فأنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير .

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة وذكروا لنا طرفا مما جرى بينهم و بين سير ونجت ، وكلفنا عبد العزيز فهمي كتابة تقرير عما دار في هذه المقابلة . وقررنا فورا تأليف الوفد منا نحن الستة ، واخترنا سعد زغلول باشا رئيسا وعلي شعراوى باشا أمينا للصندوق . ولما شرعنا في كتابة توكيل نعرضه على الشعب لتوقيعه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على زملائي ضم عبد اللطيف المكباتي بك وكان معنا في المعارضة بالجمعية التشريعية فقبلوا بالأجماع ووضعنا اسمه معنا في التوكيل . وانتهينا في نفس يوم ١٣ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التي اضيفت اليه هو:

« نحن الموقعين على هذا قد انبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوى باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد بك علي وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ولهم أن يضموا إليهم من يختارونه في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما طبقا لمبادىء العدل والانسانية التي ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايتها و يؤيدون موجبها بتحرير الشعوب » .

و يلاحظ أن سعد زغلول ماكان ينتمي لأحزاب وأن علي شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد كانوا من حزب الأمة وأني وعبد اللطيف المكباتي من الحزب الوطني وأن عبد العزيز فهمي كان صديقا حميا لاعضاء حزب الأمة . وكانوا جميعا أعضاء في الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفي السيد والأخير كان رئيس تحرير « الجريدة » لسان حزب الأمة .

ملاحظات على ما دار فى المقابلة

وبالاطلاع على محضر الحديث الذى دار بين سير ونجت والذى سطره عبد العزيز فهمى وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا أن نبدى الملاحظات الآتية :

أولاً - أن مافاه به على شعراوى كان رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بمالم يقله سواه رغم أنه لم يكن تعلم فى المدارس ورغم أنه كان غنيا واسع الثراء بضار كثيرا أن تعرض لبطش الأستعمار . وقد اصبحت كلماته المسجلة فى هذا التقرير درسا وطنيا خالدا يمجد به الناس تاريخه وذكراه .

أما عبد العزيز فهمى بك فقد كان وطنيا وقانونيا يريد بعلمه ومعارفه أن يقتنع سير ونجت بحق الأمة المصرية فى الأستقلال و بنضجها سياسيا وأهليتها للحرية ؛ وكان كلامه قانونيا هادئا يريد به السماح بالسفر كى نعرض قضيتنا على من نشاء فى انجلترا أو أمام مؤتمر الصلح فى فرساى ، ولم يقيد هو ولا على شعراوى الجرىء أمتهما بأى قيد .

أما سعد زغلول باشا فأنه مع طلبه الاستقلال كزميليه تطوع وعرض على المندوب السامى أمورا خطيره ، دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن يكون له تفويض منهم ، وقبل أن يحصل الوفد على توكيل من الأمة . فذكر فى كلامه ما يأتى : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس

بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

وقال فى موضع آخر « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية . وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأنا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الأقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

انظر كيف أن سعدا سمح لنفسه أن يعرض على المندوب السامى حق انجلترا فى احتلال قناة السويس عند الاقتضاء و يعرض التحالف معها فى دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها . ونسى أن المندوب السامى لا شان له فى المفاوضات ، وأن مهمة الثلاثة تنحصر فى طلب السماح بالسفر .

كنا قد قبلنا أن نضيف فى التوكيل اسماء من نقبلهم معنا أعضاء فانضم الينا بعد بضعة أيام اسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك واردنا أن نضم الينا مرقص حنا بك فاعتذر لعدم إمكانه ترك مكتبه كمحام ورشح لنا عوضا عنه الاستاذ

و يصا واصف فقبلناه ، وهذا من جانبه إقترح ضم واصف غالى بك ـ ابن المرحوم بطرس باشا غالى ناظر النظار سابقا ـ وكان يقيم فى باريس اقامة تكاد تكون دائمة وهو أديب فى اللغة الفرنسية ،وذو ثروة تمكنه من البقاء معنا فى أوروبا فطلبنا منه أن يكتب إليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد أيام يخبرنا بأن واصف غالى أجابه بقبوله العضوية مع العلم بأن مبدأه قد سبق له أن أعلنه فى مجلة فرنسية اسمها « ميركور دى فرانس » وقد اطلعنا على هذه المجلة فاذا هو يعلن فيها المطالبة بالأستقلال الذاتى وبعد نقاش بيننا قبلنا عضويته على أمل تغيير رأيه وإقناعه عند مقابلتنا له فى باريس .

وقد ارتأينا أيضا أن يكون معنا الدكتور حافظ عفيفى والاستاذ مصطفى النحاس لأنهما ينتميان للحزب الوطنى ولو أن ثانيهما قاض بالمحاكم وأنهما كثيراالاختلاط بالأندية . ويمكن أن ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى الأوساط التى يؤمّانها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم وخاصة أنصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الأتصال بالأمير عمر طوسون لتكوين وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدىء فعلا فى تكوينه بعد الأتفاق مع الأمير فخشينا مغبة حدوث انقسام ، وكان من مصلحة مصر أن يكون وفدها شعبيا خالصا حتى لايظن أنه مسوق بعضو من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوبة .

و بعد أخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن

رياسة وفد جديد و يظهر أن السلطان فؤاد كان له تأثير فى هذا العدول خيفة أن يساء به الظن من الأنجليز .

انتهى أمر هذه المسألة وانضم الينا من كانوا مع الأمير عمر طوسون ومنهم سينوت حنا بك وعبد الخالق مدكور باشا .

دور حسين رشدى

كان حسين رشد باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الرياسة بعد أن كان نائبا عن الخديوى عباس الثانى وقت غيابه فى الآستانة واستمر رئيسا للوزراء مع السلطان حسين و بعده مع السلطان فؤاد . وقد أفهمنى زملائى أن رشدى باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا أنه أعتزم هو وعدلى يكن باشا الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل الحكومة المصرية الى انجلترا للمطالبة بحقوق البلاد وأنه أوعز إليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة أمام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون أن يكون بين الوفدين أى إتصال فيعتمد هو كممثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب الأستقلال أملا فى أن ينال بهذا التشدد أقصى ما يمكن أن يناله من مطالب البلاد . وكرر حسين رشدى هذا الطلب لسعد وزملائى ونجم عن هذا أن محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة و بصحبته سعد ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وغيرهم إستوقفهم بباب الجامعة ومد عصاه أمامهم قائلا إننا لا نمشى حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الأتفاق وتحديد يوم ١٣ نوفمبر للأجتماع بمنزل سعد أخبرني سعد زغلول بالتليفون بموافاته في منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٣ نوفمبر كما تمت المقابلة مع المندوب السامي ثم تحرر التوكيل .

عقبات

تحرر التوكيل للوفد المصري بأسماء الدئة كما قلنا ثم اضيفت إليه اسماء من ضموا إليه وأخذنا في تعز بعه على الشعب وجمع التوقيعات من سائر أهالي القطر فأنهالت علينا التوكيلات وكانت أيام التوقيع اياما مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة وتطوع الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وماانشعر بعد قليل الا وقد صدر الأمر من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع حدوث شغب في البلاد فعجبنا كيف أن رشدي باشا وهو المعزز الحقيقي بتكوين الوفد الشعبي هو الذي يمنع توقيع التوكيل بصفته وزيرا للداخلية فوق كونه رئيس مجلس الوزراء فارسلنا إليه الخطاب الآتي :

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء أتشرف بأن أرفع الى دولتكم مايلي :

لا يخفى على دولتكم أن من أعز مبادىء الحرية والعدل التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها . ألفت مع جماعة من ثقاة الأمة ونوابها أصحاب الرأى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادىء السامية . لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما لأكثر منا من النيابة العامة فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الأعراب عن رأى أمة فى مصيرها .

لكنه قد إتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها . ويحرم الأمة المصرية من الأنتفاع بهذا القصد الجليل .

التمس من دولتكم بأسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وشأنهم يتمون عملهم المشروع . واذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة الى هذا المنع فأنى اكون سعيدا لو كنت تخبرنى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات .

وفي انتظار الرد تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم إحترامى لشخصكم الكريم ،

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

ولما إطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال إنه لا علم له بالمنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالأنجليز تحت الأحكام العرفية وهو مستعد أن يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا إليه خطابا آخر نصه :
القاهرة فى ٢٤ نوفبر سنة ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء الحاقا لما حررت لكم أمس أتشرف بأخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فألفت نظر دولتكم لهذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر .

تفضلوا بقبول احترامي ،
وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

و بادر حسين رشدى باشا بتنفيذ ما وعد به وأرسل إلينا الخطاب الرسمى الآتى .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا

إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى أتشرف بأحاطتكم علما أنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتصاء. فـإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد إعتبرت مما يدعو الى الأخلال بالنظام العام .

تفضلوا معالكم بقبول فائق الأحترام ،

تحريرا فى ٢١ صفر سنة ١٣٣٧ رئيس مجلس الوزراء
٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ حسين رشدى

وكان الشعب متدفعا لتوقيع التوكيلات سواء الموظفون وغيرهم ولما اشتد الضغط كان كثير من الناس يمضون توكيلاتهم سرا لنا . وكان من شدة الضغط أن بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة أخرى هى أن يكتبوا مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتى موقعا عليه من أربعة من كبار مستشارى محكمة الأستئناف .

ياصاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ونلجأ لعظمتكم لتحقيق هذه الأمانى ،

راغب بدر ـ عبد الرحمن رضا ـ يوسف سليمان ـ محمد صالح

تباطأت السلطة الانجليزية فى السماح لنا بالسفر فأرسلنا الى المندوب السامى الخطاب الآتى :

القاهرة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨

الى صاحب الفخامه سير ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامه

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برئاستى بقصد السفر إلى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد ارسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمست فيه إعطائى أنا وزملائى جوازات السفر . فتفضلت السلطة العسكرية بأجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بانجلترا من غير تأخير فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا . واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها

إجابة طلبنا الى اليوم وأنه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الأجابة ونظرا الى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلوندره قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال مالك من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا وفى الوقت المناسب .

وإنا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وأنا فى انتظار اجابة ملتمسنا تقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

فورد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه :
القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨
عزيزى زغلول باشا

كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى بأحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وبأخباركم ردا عليه بأن فخامة

قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع .

وأضيف الى ذلك أنكم إن كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لايخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل.فالأفضل أن مثل هذه الأقتراحات تقدم كتابة الى فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب السير ميلين شيتهام الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر ،

المخلص

ج . س . سيفسون

السكرتير الخصوص بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شيتهام الى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر لايحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التى لا تحقق مطالب الأمة المصرية فى الأستقلال فقد ارسلنا الى المندوب السامى الخطاب التالى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ وترجمته : صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت .

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ اول ديسمبر سنة ١٩١٨ الصادر من

سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابي المؤرخ ٢٩ نوفبر سنة ١٩١٨ المختص بجوزات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد فى هذا الخطاب أن فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم من الأقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم فى مصر بشرط ألا تكون غير متفقة مع الخطة التى سبق أن رسمتها حكومة جلالة الملك . وردا على هذا لايسعنى إلا أن أصرح لجنابكم بأنه لايسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد أن يطلب طلبات غير مطابقة لمشيئة الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا . وإنى ألفت نظر فخامتكم إلى أن هذه التوكيلات التى أقبل عليها كثير من عليه القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى ما كانت إلا تستوعب أفراد الشعب لولم تتداخل السلطات وتمنع تداولها وتصادرها . وأن سفرنا الى انجلترا لم يكن الغرض منه إلا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الرأى العام البريطانى الذى إليه ترجع الشئون الحكومية ، لأننا مقتنعون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جله على مافطر عليه هذا الرأى العام من حب العدل والحرية والانتصار للضعفاء .

من هنا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا أن ندرك غرضنا بواسطة تبليغات تقدم فى مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنا يجب عرضها بادىء ذى بدء على الرأى العام البريطانى وهو لايمكنه أن يحيط علما بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من ممثلى الأمة المصرية . فعدم تمكيننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا

لمشيئة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر و بين ما تقتضيه مبادىء الحرية والعدل التى فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها أبوابها لخير الأنسانية ولتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الأحترام ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ فى التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد برقية بواسطة رئيسه فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بالأحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وهذه ترجمتها : صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوننج ستريت لندن

تحدث فى مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التى لازلتم إماما لها الى حد أن المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التى مافتىء ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لايعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون سعادتكم أن صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم

تدوى بأصوات الأمم المطالبة بمالها من الحقوق وفى حرية التصرف فى مستقبلها .

وهل أمتكم العظيمة وهى خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها إلا دفاعا عن الحرية تقبل أن يغرس بأسمها انفذ سهم فى قلب هذه الحرية .

ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت أن توقف بنفسها الرأى العام الأنجليزى على حقيقة حالها وأن تطلعه على مطالبها القومية مؤملة فى عدله تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم أن يمنعوا تداول التوكيلات التى قصد بها تخويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل فى طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه إقامة سد منيع بيننا و بين الرأى العام الانجليزى فيصبح عسيرا أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ثم أرسل الوفد فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول الاجنبية بمصر احتجاجا على الخطة التى اتخذت من جانب انجلترا لمنعنا من

السفر ولمنع نشر التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر دون أخذ رأى الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء مذيلا بأمضاءات جميع أعضاء الوفد المصرى . ثم توالت النداءات والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بباريس فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ و٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ و٣ يناير سنة ١٩١٩ بالأحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا فى البرقيات أن يهيىء للوفد الفرصة بأن يدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة فى سفر الوفد .

وأرسل الوفد كذلك فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ الى مسيو چورچ كلنمصو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، وأخرى فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ إلى السنيور أورلندو رئيس وزراء ايطاليا . وارسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى فى ١٤ يناير سنة ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء فى مصر أو أوروبا ، كما توالت الخطب فى اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الأمة نوابها واعيانها وشبابها فاحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الأنجليز على مصر

فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩١٩ أرسل قائد القوات البريطانية فى مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

ياصاحب السعادة

علمت أن سعادتكم تعدون أجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة أو سبعمائة شخص . وانى أرى مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلاق للأمن فبناء على الأعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الأجتماع .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،

قائد القوات البريطانية فى مصر
الجنرال هـ . و . وطسن

تم أرسال القائد افادة أخرى ونصها

القاهرة فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية فى مصر

ياصاحب السعادة

إلحاقا للأعلان الصادر فى جريدة الأجبشيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاى فى يوم الجمعة ٣١ الجارى فلا مانع عندى من أن تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه أن دعوتكم منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،

قائد القوات البريطانية
هـ . و . وطسن

احياء مشروع استعمارى قديم

فى أيام الحرب الأولى فكر الأنجليز بزعامة مستر برونييت ـ المستشار القضائىء حينذاك والساعد الأيمن للمعتمد البريطانى ـ فى مشروع خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة وأهلية ، على أن تحل انجلترا محل الدول صاحبة الأمتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير الحقانية بحيث لايمكن إصدار قانون إلا بمشورة هذا المستشار الأنجليزى .

ومن المسائل التى عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذا لهذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى فى المستقبل مكونا من وطنيين وأجانب وموظفين ، وألا يقتصر على اشراك الأجانب فى المحاكم وانما يشتركون أيضا فى مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية ، وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك فى لجنة تنظر فى أمر التمثيل فى البلديات والمجالس المحلية والقروية ، فترددت ، لكن بعض إخوانى رأوا ضرورة قبولى حتى أساهم فى معارضة أى نص يضر بالبلاد وخاصة بعد أن ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على ألمانيا وحليفاتها كانت

هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن أعضائها رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وجعفر والى باشا ومسيو بيولا كاز يللى رئيس قلم قضايا الحكومة وغيرهم . وفى احدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الاجانب فى المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة - وهو يعلم برغبة انجلترا فى أخذ تفويض من الدول الأجنبية بحلولها محلها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية - يرغب فى اشراك الاجانب فى المجالس النيابية ، وكان بيولا كاز يللى أشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فعارضته وقلت له ان الأجانب اشتركوا فى مجلس بلدية الأسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا ومازالوا أصحاب مصلحة كبرى فى المدينة المكتظة بالأجانب ، وليس هناك مايدعوا الى اشراكهم فى المجالس البلدية الأخرى أو القروية . فأجابنى بيولا كاز يللى - الأيطالى الجنسية والموظف المصرى . بلهجة عنيفة أن الأجانب هم الذين نظموا مصر كما نظموا بلدية الأسكندرية ، ولهم فى البلاد مصالح كبرى ، وأن الرجل الأوروبى إذا وجد فى مجلس بلدية بندر أو قرية فأنه يرفع من شأنها و ينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم - فقلت له بلهجة كلهجته مامعناه أنت تريد اشراك الأجانب فى القرى وليس فى قرانا على ماأعلم سوى بقال رومى هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها و يتحكم فى شؤونهم لأنه ليس بقالا فحسب وإنما هو مراب و بائع خمور ، وكيف تقبل تغلغل هذا النفوذ فى قرانا ونحن نسعى فى استقلال بلادنا ببرلمان مصرى ، ومحاكم مصرية . وانقضت الجلسة على شىء من الجفاء بيننا .

واستمر اهتمام المعتمد البريطانى بتلك المشاريع الى أن قامت الحركة الوطنية وتكون الوفد . وارتأى مستر برسيقال المستشار بمحكمة الأستئناف الأهلية أن يلقى سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع قانون العقوبات ، ألقاها بجمعية الأقتصاد والأحصاء والتشريع فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ ، فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين والأجانب ، وقال مستر برسيقال ماشاء فى تحبيذ آرائه ، و بعد أن انتهى قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موفقا كل التوفيق ومما قال فى آخر كلمته مايأتى :

« انكم ايها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . فهى نتيجة عقد بين طرفين ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد أصلا . فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية . فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولايمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنأناه جميعا وخرجنا من القاعة فرحين مستبشرين ، وزادت هذه الكلمة فى أواصر الود والثقة بين اعضاء الوفد وبين الأمة .

استقالة رشدى وعدلى

كان حسين رشدى رئيس الحكومة قد الح فى السماح لنا بالسفر كما ألح فى ضرورة سفره مع عدلى كوفد رسمى ، ولما لم تقبل السلطة البريطانية السماح بالسفر قدم استقالته هو وعدلى وكرر طلب قبولها رغم تأجيله والالحاح عليه فى البقاء ، فقبلت فى أول مارس سنة ١٩١٩ .

تهديد أعضاء الوفد

توالت برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين فى أوروبا وأمريكا بسبب منعنا من السفر ، كما عقدنا اجتماعات عامة لأذكاء الروح الوطنية ، وقامت فى انحاء البلاد مظاهرات عديدة . ونتيجة لهذا دعى القائد العام للقوات البريطانية فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ أعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق سافواى فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وكان الفندق يقع على ناصية شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا فى الميعاد ، وكنا سعد زغلول - على شعرواى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد - عبد اللطيف المكباتى - وأنا وصعدنا الى الدور الثانى وأدخلنا حجرة صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم فتح باب جانبى ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « وطسن » ومعه

ضابطان أو ثلاثة بملابسهم العسكرية ، فوقفنا ننتظر منه تحية لكنه لم يتكرم بها ، وألقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية وبلهجة عسكرية :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة . وأنكم تقيمون العقبات فى طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة .

وبما أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على أن انذركم بأن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الأدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية »

وبعد القاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعادة تلاوته باللغة الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع . وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ فأعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت فى البلد شائعات أن النية منعقدة على مصادرة أملاك أعضاء الوفد ورميهم بالرصاص إذا زاولنا نشاطنا .

وفى اليوم نفسه أى فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ أرسلنا الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

ياصاحب السعادة

تعلمون طبعا أن وزارة رشدى باشا لما علنت بسحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائيا . وليس لذلك معنى إلا الحيلولة بيننا و بين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلا عن هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لأدارة البلاد فى هذه الظروف قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليفِ وزارة تعارض مشيئة الأمة التى هى مجمعة على طلب الأستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة العسكر ية عمدت الى تحميلنا مسئولية إقناع المرشحين للوزارة عن قبولها . أعنى أنها أرادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر . فسببوا بالمنع الأزمة الحالية . لأن السلطة العسكر ية انذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى . على أنها لا تجهل أننا نطلب الأستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة . كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لأ نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك . وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه

الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

القبض على بعض اعضاء الوفد

بعد الأنذار الذى وجه الينا من قائد القوات العسكرية . وبعد ما حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات فى القاهرة والأقاليم تطالب بحق مصر فى الحرية والأستقلال . ورأت السلطة العسكرية أن هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شيء من الأستقرار الذى يبتغيه الأحتلال ، فصدر الأمر فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ من السلطة العسكرية بالقبض على أربعة منا هم سعد زغلول - محمد محمود - إسماعيل صدقى - حمد الباسل . وأرسلوا الى بورسعيد ومنها نفوا الى جزيرة مالطة . ولعل أختيار السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع الى أنهم جميعا باشوات فهم فى نظرها فى مقدمة أعضاء الوفد .

فسعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذى يوقع المكاتبات والبيانات ، وهو الذى يتكلم بأسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة فى الجمعية التشريعية ، والمعروف عنه أنه كان موتورا من الانجليز بسبب تخليهم عن معاونته فى الرجوع الى الوزارة بعد إخراجه منها ترضية للخديوى عباس الثانى .

أما محمد محمود فيغلب أن يكون السبب فى القبض عليه أنه وهو الذى تربى فى جامعة اكسفورد ، وترقى الى أن صار محافظا للقناة ثم مديرا للبحيرة قامت جفوة بينه و بين الأنجليز حين رفض الرضوخ لهم فيما يأباه ضميره ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حكمدار البحيرة دافعت فيها أنا شخصيا عن الحكمدار أمام محكمة الجنايات ، وشعرت عند إطلاعى عليها أن السلطة كانت تود إدخال المدير فى القضية لولا إنعدام أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم هو الذى ألح على سعد وغيره فى تكوين الوفد عند خروجهم من باب الجامعة المصرية القديمة . كما أن أجتماعات الأصدقاء الذين الفوا الوفد بدأت فى منزله ، وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

وأما اسماعيل صدقى باشا فكان وزيراً أيام الجمعية التشريعية ممن لا يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها . وقد انضم الى الوفد وأظهر نشاطا ملحوظا وقدم تقريرا للوفد عن السودان . وكل هذا يعارض سياسة الأنجليز .

أما حمد الباسل باشا فأنه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة ، وقد عقد الوفد فى منزله إجتماعات عامة حضرها كثير من الناس والقيت فيها خطب نشرت فى الصحف .

وفى ٩ مارس سنة ١٩١٩ ارسلنا الى السلطان فؤاد الكتاب الآتى بأمضاءاتنا جميعا :

ياصاحب العظمة

يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى يرفع مايلى لمقام عظمتكم السامى :

قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيف . وأنه حل لايسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتها على أمر سفر الوفد . وقد عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة قبل البث نهائيا فى هذا الأمر . وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى أختطها مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا ولبثنا متطلعين بكمال الثقة فى أن إبن إسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

غير أنه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث . وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة . وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد أن أتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة . ثم منعتنا عن مناقشتها فى هذا البلاغ .

لم تصب السلطة فى رأيها فأن هذه الحماية باطلة . ولكل إنسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . أما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فأنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد . فأن كل مصرى ذى كرامة لايمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستبين بمشيئة أمته ومنفعة بلاده .

لم يقف الأمر عند هذا الأنذار بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا وزجوهم فى قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد فألى حيث لا نعلم . وذنبنا فى ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انجلترا نفسها . وبينا أننا لم نتعد حدود القانون فلم نهج فى البلاد طائرا ولم نحرك ساكنا . بل قبلنا توكيل الشعب إيانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون أنه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود . بل العالم فى الأخاء الأنسانى سواء .

على هذه الأعتبارات يصعب علينا يامولانا أن نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الأنجليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية . تلك الاحكام التى لا ندرى مايسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر . وبعد أن أمتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا . فلم يكن منها الاطاعة للأوامر العسكرية من غير بحث . واخلاد الى سكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا نفسها .

اليكم ياصاحب العظمة . وانتم تتبوأون اكبر مقام فى مصر . وعليكم اكبر مسئولية فيها . نرفع بأسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى . فأن شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله . كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة .

وانـنـا مع كمال الأحترام نتشرف برفع آيات إخلاصنا الى مقام عظمتكم الكريم » .

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس سنة ١٩١٩

إعتقدت السلطة العسكرية أن القبض على الزعماء الأربعة يكبت الحركة الوطنية ، لكن الأمر كان على عكس ما إعتقدوا ، فما كاد نبأ القبض عليهم ينتشر حتى انفجر الأحساس العام ، وقامت مظاهرات صاخبة فيها غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سكك الحديد والتليفونات واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت مصادمات بين الجنود الأنجليز والشبان المصريين ، وانعزلت المديريات تقريبا عن القاهرة ، وترامت إلينا الأخبار بأن جمهورية تكونت فى مديرية المنيا كما قامت إدارة مستقلة فى قنا . وبدأت المحاكمات العسكرية ضد بعض الأهالى وبعض الموظفين . وحصلت مذبحة كما قيل فى محطتى ديروط ودير مواس بمديرية أسيوط حيث اعتدى الأهليون على قطار يقل جنودا من الانجليز وقتل بعضهم . وبالجملة فقد اضطربت

الأحوال فى مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية .

واتهم الأنجليز الوفد بأنه سبب هذه الأضطرابات بعد نفى زملائنا الأربعة . ورغم ذلك انتخبنا على شعراوى باشا وكيلا للوفد . واجتمعنا بالوفد مرارا ثم حررنا تقريرا فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ الى اللورد اللنبى ، الذى حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذى كان قائدا عاما للحلفاء ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب وافتتح فلسطين وغيرها وأصبح فى نظر الانجليز البطل الأول المكلل بأكاليل الغار وصاحب النفوذ الكبير فى الدولة البريطانية . وهاك نص التقرير :

فخامة المندوب السامى

إجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى أن يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التى اوجبت إستياء المصريين . ولو أننا تلقاء تصريحات اللورد كرزون فى مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الأضطراب الواقع فى البلاد حالا : الا أن هذا الموقف لايثنينا عن أقدس واجبات الوطنية والأنسانية بأن تساعد فخامتكم فى الوقوف على أسباب هذا الأضطراب ونرجو أن تزيلوها بحكمتكم لتزول مسبباتها .

أن هذا الأضطراب العام الذى لم يكن فى حسبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصدره فى نفوس المصريين إحساس عداوة للبريطانيين بوجه عام . كما قد يفهم من العبارة التى عبرها اللورد

كـيـرزون مـن أنـنـا نـر يـد طرد أكبر مملكة فى الدنيا من بلادنا . بل جميع الأدلـة التى تـتخذ من سلوك المصر يين نحوبر يطانيا العظمى منذ إحتلالهم مصر إلى هـذا الـيـوم لا تدل الا على أن الذى فى نفوس المصر يين ليس هو العـداوة بـأى نـوع كـان . بل هو الأحساس الطبيعى لكل أمة أن تستقل بشئـونها مختلطا بالرجاء فى عطف الشعب البر يطانى الكريم أن يساعدنا على الاستـقـلال . بـاعـتـبـار أن الـفـرصـة التى كـان يـنـشـدهـا اللورد « سـالـيـسـبورى » بتصريحه فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ قد حان وقتها . فان من المـسـتـحـيـل أن يـرد على خـواطـر الأمة المصر ية ـ التى هى أهدأ الأمم فى سلوكها ـ أن تفكر فى إغضاب بر يطانيا العظمى . فى حين أنها تتكل عليها فى مـسـاعـدتـهـا على نـيـل اسـتـقـلالهـا . فأن الساسة البر يطانيين فى مصر لايـنـكـرون حـسـن استعداد المصر يين فى بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بـقدر طاقتها بر يطانيا العظمى فى الدفاع عن قضية العدل وحر ية الشعوب الـصـغـيـرة حتى اعـتـرفت لها الأمبراطور ية باستقلالها . كما لاينكرون أن بـعـض رجـال مصر المـسـئولين قد أظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب .

ولـقـد أظـهـرت الأمـة فى سـلـوكـهـا طـول مـدة الحرب أنها تنتظر من بـر يـطـانـيـا الـعـظـمى معاملتها على هذه السلوك المستقيم . وعلى الضحايا الـكـبـرى التى غـرمتـهـا بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالأستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها .

ثم أن الـوفـد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجه أن يـتـجـه الى الـشـعـب الـبـر يـطـانى قـبـل كـل شـىء لنيل عطفه على مصر

والمصريين . وليبين للرأى العام هناك أن النقطة التى تلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة . بل ايجادها فى حيز الأمكان . معتمدا فى ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى أعلنتموها بعد أن احرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح .

كل ذلك ينفى بتاتا أن هذه الحركة نتيجة عداوة فى النفوس . وإن كانت فى الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء .

(١)

لما أعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون مع الدهشه كيف يمكن أن نكون مع البريطانين الأحرار أقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع الاتراك . ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا أن الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط . ولاشك أن تأثر الطبقة المتنورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تأثر غيرها . إلا أن طبقة العملة لم تلبث أن لاقت من تصرف الحكام الأداريين فى أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الأهانات ما انحرفت به نفوسهم . وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية عنهم نوعا وظهرت آثاره فى حوادث رسمية . وزاد هذا الأنحراف بما كان يهدد به الشبان الأنجليز المفتشون بعض الأهال المسئولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير أن انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية كان ملطفا لتلك الحال . وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه فى الصحف من خطب رجال السياسة فى بريطانيا العظمى وفى الولايات المتحدة .

ومما يطالعونه بشغف عظيم من الخطب التى كان يلقيها الدكتور « ولسن » فى حرية الشعوب . وأن لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل كلهم فى الأخاء الأنسانى سواء .

غير أن هذا الرجاء كان يكدر صفوه الوقت بعد الوقت فى الأوساط المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد أى حركة أعمال لجنة الأمتيازات فأن هذه الحركة لم ترض البلاد سواء فى ذلك المصريون والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الأمتعاض . ولا شك فى أن من يرقب ما جريات الحال فى مصر عن قرب لا يستطيع أن ينكر أن هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها أن كل مصلحة فى مصر ترعى إلا مصلحة أهل البلاد . ولم يكن بعيدا عليهم أن يعتقدوا أن رجاءهم الذى علقوه بعطف بريطانيا العظمى أوشك أن يخيب .

ثم قُفِّيَ هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لأعتبار المصريين شيئا آخر إلا كمية عاطلة ليس لهم فى ادارة بلادهم نصيب . فخيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا أن ذلك من عمل حزب الاستعمار وأن الشعب البريطانى الحر لايرضى بهذا التصرف . ومازالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام وبمؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع البريطانية والأمريكية والفرنسية والأيطالية على أسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس أعضاؤه من غير المسئولين . ولاغير المعبرين عن الرأى العام كما يقال . بل إنه فضلا على ما لرئيسه و بعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله أكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الافراد أولى الرأى والنفوذ فى البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك . فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وقتئذ . ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفى هذه الأثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر فى الوقت الذى أراده . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم الا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بأن السياسة البريطانية لاتريد ان تحقق رجاء المصريين فى مساعدتها إياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا أن سير ريجنالد ونجت لما رأى أن الوزراة علقت سحب إستقالتها على اباحة السفر للمصريين وعد الوزيرين بأنه سيترافع فى ذلك أمام الحكومة البريطانية بنفسه . وأنه شديد الأمل فى الحصول على رفع الحجز الى حد أن وصلت المناقشة بينهم فى تسهيل أسباب السفر . وعلم الناس أن الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطاليهم . وتنفس عنهم بعض مايجدون من مضيض الانتظار . على أنهم كانوا يقرأون مع الدهش أخبار الوفود . وفد الحجاز . و وفد الشام . و وفد أرمينيا . و وفد

لبنان ... الخ وتلك شعوب فضلا على أنها كانت بالأمس ولايات لااستقلال لها فان اكثرها كان فى حالة ضد الحلفاء . فى حين أن مصر ، وهى أرقى منها مدنية وأكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد ، لايكون لها وفد ، ولا يسمح لأهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الرأى العام البريطانى نفسه . لا يشك أحد فى أن هذه المعاملة من شأنها أن تزرع الاستياء فى النفوس . فلما صرّح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة ، تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٩ أنها بعبارتها تجعل من الصعب جدا أن مصريا آخر يأخذ محل الرئيس بدون أن يستهدف لغضب الشعب ، اضطربت الخواطر وشملت الأنفس عوامل اليأس من تحسن الحال . فرفعنا عريضة الى عظمة السلطان أن يتوسط فى الأمر لكى يفرّج خناق اليأس عن النفوس . وبدأت الوفود من أنحاء البلاد تفد على السراى لهذه الغاية .ولم تستطع السلطات العليا أن تحمل أحدا من الذين يستطيعون القيام بأعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة على أن يقبل تأليف الوزارة . فاستدعتنا السلطة العسكرية وأنذرتنا أننا نعيق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يمض يومان من هذا الأنذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونفوا الى مالطه .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة بأننا لم نأت شيئا غير مشروع . لا أمام القانون العام ولا أمام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكد خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيفا من الشبان الطلبة فى المدارس العالية قد حضر يقول لنا إنهم لابد لهم من أن يقوموا بمظاهرات فنصحنا لهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة . ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذى استحوذ عليهم من جراء سياسة الأحراج . فلم يتدبروا النصيحة . أو لم يستطيعوا إقناع إخوانهم بها . وقامت فى اليوم التالى للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على نحو ثلثمائة منهم . وفى اليوم الذى تلاه أى يوم ١٠ مارس اشترك معهم طلبة الأزهر . فانتهز الغوغاء فرصة هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت . وفى يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم . وفى يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهراتهم السلمية فأطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضا . و يومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة فكثر القتل والجرح فى المتظاهرين . وفى يومى ١٣ و ١٤ منه حصلت فى القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا .

ولاشك فى أن إطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل فى هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو، وفى مثل هذا الظرف، من شأنه أن يحدث فى البلاد أثرا سيئا لابد أن يكون هو النقطة الأخيرة التى فاض

بها كأس الصبر فى نفوس أهل البلاد . لأنه فى يوم ١٥ ابتدأت تأتى أخبار الأعتداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا فى هذا الأضطراب الشديد . ذلك ولم يقف الأستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال . فأن السيدات المخدرات لم يطقن أيضا إحتمال هذه الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف فى طريق إظهار عواطفهن ، بل قمن نحو الثلثمائة من عقائل أعلا البيوتات فى القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها أى يوم ٢٠ مارس أنها مصرح بها . فلما نزلن من عرباتهن وقطعن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول أحدق بهن الجنود البريطانيون مصوبين أفواه البنادق وسنان السنج نحوهن . فوقفن فى الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لايسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والانصراف الى منازلهن ثم سمحوا لهن أخيرا ، بعد أن رآهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والأيطالية . وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الأحراج . تلك السياسة التى يجب عدلا وانصافا أن تكون هى المسئولة عن النتائج التى نجمت عنها .

غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا أننا مسئولون عن هذا الاضطراب وأننا مسئولون عن إزالته . ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نناقش فى أمر المسئولية فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولاغير متوقعة لعملنا ولايسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بأن أنجح الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية أنما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات

مايرضى الشعب حتى نستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر. وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء و بطر يرك الاقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به فى كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى أرسلوه الى القائد العام. وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة ، رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، وأفهمناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة والتى تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم . والاضطراب يأخذ نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء الميسور .

(٣)

والواقع الذى نؤكده لفخامتكم بالصراحة التامة هو أن أستياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم فى المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم أمام مؤتمر السلام . وكل المصريين من اكبر رجل الى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء . دفعهم اليأس الى اظهار مافى نفوسهم كل يترجمه على شاكلته . فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالأحتجاجات المختلفة و بالأمتناع عن العمل كالمحامين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، وأما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية و بعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف .

تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطناها الى فخامتكم

بالاختصار و بالحق . نرجو أن تأمروا بتحقيقها . والرجاء معقود بعدلكم أن تزيلوا هذا الأستياء بالقضاء على أسبابه فأن الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال .

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق ،

تحريرا فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ وكيل واعضاء الوفد المصرى

امضاءات

وفى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ طلب المندوب السامى وكيل وأعضاء الوفد وناقشهم فى التقرير المقدم منهم إليه .

حملة الأنجليز وصحافتهم على مصر

تـوالـت الأحـداث مـن مـظـاهـرات وأحـتـجـاجات وأتهامات خطيرة وقـبـض . وسـجـن ، وكـانـت أياما حالكة يلقى فيها القبض على الأبر ياء والمـتـظـاهـر يـن وعلى كـل مـن تحـوم حـولهـم شـكـوك . واشتدت حملات الـصـحـف الـبـر يـطـانـيـة على مصر تتهمها باتهامات باطلة . والقى اللورد كـيرزون خطابا فى مجلس العموم البر يطانى ضد مصر ، فلم يسع الوفد الا أن يـرد على هـذه المـفـتر يات بخطابات الى معتمدى الدول فى مصر باللغة الفرنسية ترجمتها كالآتى :

جناب المعتمد السياسى

لا نـزال نحـن أعـضـاء الـوفـد المـصـرى فى حاجة الى ز يادة البيان فيما يـتـعـلق بأغراضنا القومية و وسائلنا إليها تلقاء ما نجده من التحر يف سواء فى بـعض تصريحات رجال السياسة البر يطانية أو فى الصحف ذات التأثير

العظيم فى الرأى العام . واذا كانت الأحكام العرفية التى نحن تحت سلطانها الآن تجعلنا عاجزين عن إسماع الرأى العام فى الأمم الأوروبية صوت أمتنا على حقيقته ، فلابد لنا من أن تسمعه حكومات الأمم المتمدنة حتى لايغلق بأذهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطأ أو عمدا بما يذاع عنها فى الصحف الكبرى . فقد وصفت أحيانا فى خطب بعض كبار الساسة وأحيانا فى بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها فى أعين الأوساط الأوروبية العليا التى لا تسمع الا صوتاً واحدا بفضل الرقابة الشديدة على ألسن المصريين وأقلامهم . تسمع عبارات تدل على أن المصريين غير متحدين فى غرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصبة رجال غير مسئولين ولا معبرين عن الرأى العام . وأن الموظفين وهم بالضرورة من خيرة أبناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة . وأن المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية . ومن قائل أن الأضطرابات قد وقعت فى الأوساط التى يغلب فيها التعصب ضد الأجانب . ومن قائل أن الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة . الى غير ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التى يعتمدون عليها لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئا سوى الأستقلال التام . غرض طاهر شريف لا يشوبه تعصب دينى ولا بغض للأجانب بأى وجه من الوجوه . هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية وصراحتها فى إقامة الدليل على حسن سلوكهم فى حركتهم الوطنية السلمية التى قامت بها الأمة منذ عقد الهدنة . فيبعد والحالة هذه أن يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب

التى هى منافية للمبادىء الديموقراطية التى اتخذوها وسيلتهم الوحيدة فى بلوغ غرضهم . على أننا لا نجاوز الحق إذا أكدنا أن مصدر هذه الحركة ليس فيه شىء من العداوة للبريطانيين أنفسهم ، وإنما مصدرها مجرد الأحساس الطبيعى لكل أمة فى الأستقلال . تلك حقيقة أبناها فى التقرير الذى قدمناه يوم ٣٠ مارس الماضى الى فخامة المندوب السامى البريطانى الجنرال اللنبى والذى نرفق منه صورة بهذه المذكرة . ومنه يتبين كل منصف أنه لا يخالط حركتهم شىء من دلالات العداوة أو الحقد على أى طائفة من الطوائف أيا كان معتقدها أو جنسها ، ذلك الغرض الذى وكلتنا الأمة بالسعى فيه . فضلا على أنه مشروع أمام القانون الطبيعى . مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادىء الدكتور ولسن التى أقرته عليها جميع أمم العالم ، فأنه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا إستثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الأخاء التام بين العنصرين المؤلفين للشعب المصرى المسلمين والأقباط فى أحلى مظاهره . فالقسس الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحض على الأخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون فى الكنائس والمسيحيون فى المساجد الى حد لا تعرف له من قبل تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك ، كما نؤكد أن المسلمين لم ينسبقوا إخوانهم الأقباط بخطوه واحدة فى السعى إلى الأستقلال . وأن تأليف الوفد المصرى الذى كان أول دلالة على رأى الأمة فى تعيين مصيرها قد كان من العنصرين - ثم وكل من العنصرين جميعا . فلما

تطـورت الحـال بفـضل سياسة الشدة على مايرى بهذا التقرير المرفق بهذه المذكرة . وانتقلت من دور السعى فى السفر بالطلبات الكتابية والألتماس الى دور الأحتجاجات كانت هذه الأحتجاجات من المسلمين والأقباط جميعا . فلما انتقلت بفضل تلك السياسة أيضا الى دور مظاهرات الشبان لم يتخلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء . وحسبنا أن نحيل كل من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم أن الأستقلال بغية العنصرين على السواء .

أما من حيث إجماع طبقات العنصرين على الأستقلال ، فذلك أمر لايحتاج الى دليل بعد أن علقت الوزارة سحب استقالتها على سفر طلاب الاستقلال وصرح الوزراء بأنهم يطلبون الأستقلال . كما صرح قضاه الأستئناف والمحاكم الأهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم وصغيرهم بأنهم يطلبون الاستقلال ، وأضربوا عن العمل جميعا إظهارا لأن غرضهم الاستقلال . وبعد أن قامت هيئة المحامين وهيئة الأطباء والمهندسين والتجار بكل مايستطيعون لأثبات غرضهم فى الأستقلال . وبعد أن وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية والأفراد المسئولون فى المدن والقرى الوفد فى طلب الأستقلال . وبعد المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة فى كل مكان بالأستقلال . وبعد أن أظهرت طبقات العمال فى العاصمة والفلاحين فى الأرياف ماأظهروه من الاستياء الجزع من أن تبعد البلاد عن الأستقلال . فمن هو اذن ذلك المصرى الذى أظهر أنه غير راض بالأستقلال . بل الذى لم يبد منه مايدل على التشبث بالأستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فأما وسائلهم إليه فليست إلا الأستمساك بمبادىء الحرية والحق والعدل التي تبوأت مكان حق الأقوى فى ميدان السياسة العالمية .

غير أن تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن إلا النتيجة الطبيعية لما قوبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعدم المبالاة بأحساس شعب بقى أربع سنين يعزم فى قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن أحد أن تكون المكافأة الوحيدة عليها هي الأكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبي .

ومهما يكن من الشدة التي تستعمل للقضاء على فكرة الأستقلال لدى المصريين فأنه لن يستطاع ارضاؤهم بما دون الأستقلال .

وهنا يجب علينا أن نلاحظ أن وسائلنا أيضا لم تسلم من سوء الفهم . فأنه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون أنه قد ظن فى انجلترا أن الوفد المصرى إنما يريد الذهاب الى انجلترا فقط . والواقع أن الوفد إنما أراد السفر الى انجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فأما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة فى السفر الى إنجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس، فقط ليقدم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى إلى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على أن طلب الأستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا بطبقة دون أخرى ، بل كل المصريين فى أمره سواء . كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة . وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية فى الأقاليم مسبب على سياسة الأحراج التي أبنا مظاهرها فى التقرير المرفق بهذا . كما تشهد على

أن هذه الحركة لم يتعد حدود القرض منها الى أى عبث ما بحقوق الأجانب أو حدود حسن العشرة التى إعتادوا أن يجدوها فى بلادها . ولا شك عندنا فى انكم تشاركوننا فى الأقتناع بهذه الحقائق التى لابد أن تكونوا علمتموها كما علمناها من الحوادث المادية . ولذلك يحق لنا أن ننتظر عطف حكومتكم على أمة مافعلت أكثر من أن تسأل العالم أن يسمح لها هى أيضا بأن تعيش بعد أن صارت لا تستطيع أن تعيش إلا بالحرية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا ،

وكيل الوفد المصرى
على شعراوى

استعمل الأنجليز شتي اساليب الأرهاب لكتم أنفاس الناس وقبضوا على كثير من الوجهاء والمحامين وأعيان البلاد ، منهم بعض أعيان أسيوط وفيهم أخى أحمد على علوبة المحامى ، زجوا به فى السجن أربعين يوما ، والمرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى بطلب إعدامه وظل سجيننا الى أن ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار أعيان أسيوط سجن وأهين فى السجن اهانات شديدة وفى العاصمة كان جنود الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس فى الشوارع حتى أن أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم يسلم من مطاردتهم فقد كان يتمشى هادئا بحكم وقارسنه ومكانته واذا

بأحد الجنود الأنجليز ينتزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العسف لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد المحتلون تعسفا و يزداد تفانيا فى المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا . وأنى انقل هنا حادثة وقعت فى بنى سويف تدل على أن ابناء مصر العزل كانوا يجودون بأرواحهم فى سبيل بلادهم . فقد ذكر لى المرحوم راغب بدر (باشا) أيام رياسته لمحكمة جنايات بنى سويف إثر عودته منها أنه فى منتهى الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرة كبرى قامت هناك ، وأطل هو من دار المحكمة ليرى ما يجرى بين جنود الجيش البريطانى والمتظاهرين العزل ، فرأى بعينيه صبيا يعتلى مدفعا من مدافع الأنجليز ويهتف بحياة مصر غير مبال بالخطر ، وقد أصابته رصاصة من جندى أنجليزى أودت بحياته .

الأفراج عن المنفيين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والأضطراب الذروة . فاضطرت سلطة الأحتلال الى الأفراج عن المعتقلين فى مالطة فى يوم ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحاب زملاءهم المعتقلين فى مالطة .

وتنفيذا لهذا التصريح أسرعنا فى تجهيز امتعتنا . وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف جميع المحطات . ثم ركبنا الباخرة « كاليدونيا » وهى من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط . وابحرت بنا فى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ وسط الهتافات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا فبلغناها فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٩ .

ومما يجدر ذكره أن الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين . و بينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة أتانى هندى وهمس فى أذنى أن نحترس فى أحادثينا لأن فى الباخرة بريطانين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع . فشكرته ، و بلغت زملائى ليكونوا على حذر .

القسم الثالث

مفاجأة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح . وابراز أدلتنا وحقنا فى الأستقلال بعد أن انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت فى الحرب مشاركة فعاله إعترف بها الأنجليز أنفسهم كما أعلن اللورد اللنبى قائد القوات البريطانية أن كان لمصر أثر فعال فى احراز النصر للحلفاء .

كان يحدونا الأمل لأسباب كثيرة :-

منها : أن الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربيه - ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لابد أن تزول بزاول الحرب .

ومنها : إعلان المبادىء الأربعة عشر التى وضعها الدكتور ولسن وقبلها المتحاربون وكان لها فى النصر أثر كبير .

ولكننا مع الأسف لم تكد أقدامنا تطأ أرض مرسيليا حتى فوجئنا أن رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا إعترافه بحماية انجلترا على مصر رغم الوعود والعهود التى تمخضت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمنا بهذا الخبر قبل أن نبلغ باريس فتزعزت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم ييأس اعتقادا منا أن السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم تفقد الأمل فقد يجوز أن نرى بصيصا من نجاح فى مؤتمر فرساى .

وللمرء أن يتساءل لم أفرجت انجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقى أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد أن عارضت مرارا بلسان معتمدها السياسى بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة أخرى . ويظهر أن إنجلترا حين وثقت من أمريكا وظفرت من الدكتور ولسن بموافقته على اقرار حمايتها على مصر لم تر بأسا من إرضاء الأمة المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر إذ لاحرج من وجود الوفد فى مؤتمر السلام بعد أن إطمأنت الى قرار الحماية ولا يخفى أن أمريكا كانت زعيمة الأمم فى مؤتمر فرساى .

تمويل الوفد

فوجئنا ونحن فى مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر . وكان علينا أن نسرع خيفة ضياع الفرصة . فأعددنا حقائبنا وتركنا أعمالنا . وكنا فى حاجة الى مال يسعفنا الى أن تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوى وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، وأخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه مصرى سلمتها لعلى شعراوى بصفته أمين الصندوق . ثم أقرض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد إليه عند قدرة الوفد على الدفع ، وقد رد إلينا فى أوروبا ما دفعناه فى مصر واحتجنا إليه فى فرنسا ، ولم ترد طبعا الى على شعراوى الآلاف الثلاثة التى تبرع بها للوفد وقبل سفرنا ذهب على شعراوى الى أحد المصارف التى يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقودا فرنسية بسعر الجنيه ٢٧٫٥ فرنكا على ماأذكر ، وبهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة فى القاهرة التى انشأناها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه و بين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبراء القوم ووجهائهم ، وانتخب المرحوم محمود باشا سليمان - اكبر وجيه فى الوجه القبلى والد المرحوم محمد محمود باشا - رئيسا لها . كما انتخب المرحوم إبراهيم سعيد باشا وكيلا لها ، وكان من اعضائها المغفور لهم فتح الله بركات باشا وعبد الرحمن فهمى بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية والوجهاء وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والتجار والمزارعين .

وهذه اللجنة العامة أنشأت لجانا فرعية فى المحافظات وعواصم المديريات والمراكز وفى القرى . وبذلك أصبحت فكرة الأستقلال - التى ينادى بها الوفد - متغلغلة فى نفوس أفراد الشعب المصرى كافة . وكانت اللجنة العامة تعقد جلساتها فى منزل رئيسها .

أعمال الوفد فى أوروبا

أقمنا فى باريس من أبريل سنة ١٩١٩ ، وكان علينا أن ننظم أعمالنا ، فاتخذنا هناك مقرا للوفد ، وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة فى مؤتمر السلام ، ونتصل بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لنتعرف أحوالهم ، كما كنا نوالى دعوة الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى صحف وأساتذة لنبث فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على إتصال بلجنة الوفد العامة لنتعرف احوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية . وقد لقينا هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة أمامنا ، ولم نجد من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد إعلان أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شيء غير قليل من قلة الذوق من جانب رجال الوفد البريطانى فى باريس ، ذلك أننا أرسلنا تقريرا الى الوفد البريطانى نشرح فيه حقنا فى الأستقلال ورفع الحماية ، وكم دهشنا وألمنا حين وصلنا خطاب من هذا الوفد وفضضنا غلافه فوجدنا فيه خطاب وفدنا ممزقا و بدون أيه اشارة معه مما يشعر بقلة الذوق و بعنجهية المنتصرين .

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من أنضموا اليهم وهم اسماعيل صدقى ـ حمد الباسل ـ واصف غالى ـ جورج خياط ـ سينوت حنا ـ محمود أبو النصر ـ حسين واصف ـ و يصا واصف ـ دكتور حافظ عفيفى ـ مصطفى النحاس .

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الأستاذ « محمد كامل سليم وآخر للغة الفرنسية هو مسيو « دومانى » ، و بواسطة الدكتور حافظ عفيفى اتصلنا بالوفد الأيرلندى الذى حضر مطالبا باستقلال ايرلندا تحت زعامة ديفاليرا وكنا دائمى الأتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا .

وظل الأستاذ مصطفى النحاس يعمل فى سكرتارية الوفد الى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليفتح مكتبا للمحاماة .

من أعمال الوفد فى باريس أن أوفد محمد محمود باشا الى امريكا لبث الدعاية لمصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية لمصر وحقها فى الحرية والاستقلال . واتصل مستر « فولك » بأعضاء البرلمان الأمريكى و بالصحافة وعمل مافى مكنته فى كافة الأوساط . ومكث محمد محمود فى واشنطن مدة غير قصيرة ، وهناك مرض مرضا شديدا خيف منه على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع الينا فى باريس تاركا مستر فولك يكافح و يناضل عن قضية مصر بما هو مذكور فى كتب التاريخ .

استمر الوفد فى باريس يتصل باوساطها ، و يتصل باللجنة المركزية العامة فى القاهرة وكانت المراسلات فى الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم

محمود سليمان باشا الذى أظهر غيرة يشكر عليها وأجهد نفسه رغم تقدمه فى السن وضعفت صحته وكان نشاطه سببا فى تحديد محل إقامته ، لمنعه من مواصلة الجهاد ، وأعماله فى اللجنة معروفة لدى الجميع .

وفاة محمد فريد

وفى باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بثروته الواسعة وبوقته وصحته فى سبيل وطنه . وافاه الأجل فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وهو فى منفاه بأوروبا بعد أن قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لموته غريبا مشردا فقيرا وقع اليم فى نفوسنا وخاصة فى نفسى وقد كنت معه فى مجلس ادارة الحزب الوطنى ، وسافرت معه الى الآستانه سنة ١٩٠٩ لتهنئة الأمة التركية على دستورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا أواصر الود ، واشتركنا معا فى العمل للوطن . وكان أول واجب علينا نحن أعضاء الوفد أن نشارك الأمة فى أحزانها ، وأن يكون تكريم المجاهدين الشهداء أول واجب نحرص على أدائه . ومحمد فريد كان رمز الوطنية مثلا فذا من أمثلة البطولة والتضحية . فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا الى البلد الذى مات فيه ، ونسعى فى أرسال رفاته الى مصر بدعاية واسعة النطاق تشعر بأننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا فنلهب بذلك مشاعر الأمة .

ولكن سعدا مع الأسف رفض تكريم فريد ورفض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب . واصر على الرفض بحجة أن أموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأفراد .

محاولنا أن نثنيه عن فكرته فلم نفلح . وقد وافقه . بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فخشينا الفرقة وسكتنا على مضض . وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاته ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الزقازيق اسمه الحاج خليل عفيفى نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاته الى القاهرة فى يونية سنة ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ فى الاسكندرية والقاهرة .

حادثه اصطدام قطارين فى ايطاليا

وفى أوائل شهر مارس سنة ١٩٢٠ وصل الينا نبأ حادث اصطدام فى سكة حديد إيطاليا أصيب فيه بعض الطلبه المصريين ومات بعضهم . ومن الغريب أن سعدا كان ممن رأوا سفر أحد منا الى ايطاليا لأداء الواجب ، وكلفنا عبداللطيف المكبانى بك بالسفر وزودناه بالمال ، وفى روما استعان بسفير مصر وعمل على ارسال الموتى الى الوطن ، وتضميد جراح المجروحين ، وكان لهذه المعونة أحسن وقع فى نفوس المصريين .

رجوع بعض أعضاء الوفد

سئم بعض رجال الوفد من طول الاقامة فى باريس وفكروا فى العودة ورجع فعلا حسين واصف وجورج خياط وويصا واصف وغيرهم أما المؤسسون فلم يفكروا فى الرجوع قبل إنهاء مهتهم رغم تركهم بيوتهم واعمالهم فى مصر . وكان سعد قد أعد نفسه لطول الأقامة فأغلق بيته فى القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خادمه . ولم يكن له بمصر مايضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التى كان يملكها بجهة دمنهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على ايرادها بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق ايجار ضيعة للسيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مطصفى فهمى باشا .

وكان موقفنا ونحن فى باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا بالدعاية لمصر .

وذات يوم دخلت حجرة مجلس إدارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب على شعراوى بحدة وسمعته يقول له : ياباشا أنت غنى ولكن الثروة ليست كل شىء ، ونحن أيضا عندنا بعض الشىء ، وأنت فى الوفد لثروتك .

وكان علي شعراوى هادئا هدوءا ممزوجا بالآلم لا ينطق بكلمة نابية وأنما يكرر قوله « وماضرورة هذا الكلام باشا » . وقد فهمت من بعض أعضاء الوفد أن سعدا طلب مالا وأن علي شعراوى تردد . وعز على علي شعراوى ، وهو من كبار قومه ومن أكبر سراة المصريين ، والمتبرع بثلاثة آلاف من الجنيهات ، والذى غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذى كان شجاعا فى كلامه مع ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، عز عليه أن يسمع من صديقة القديم مثل هذا الكلام فلم يعد إلى مقر الوفد بعد ذلك ، وصمم على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة أيام فى انتظار الباخرة حزينا مهموما يقيم وحده فى الفندق الذى يسكنه لا يكلم لأنه لا يعرف لغة أجنبية وقد سعينا فى رأب الصدع وغاية ما وصلنا إليه أن اتفقنا مع سعد على إقامة مأدبة لعلي شعراوى ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثار ألم ممض لمن شاهدوه وأخصهم أصدقاء علي شعراوى محمد محمود وعبدالعزيز فهمى ولطفى السيد وكنا نأمل ونحن على مائدة الطعام فى حفل توديعه أن يحل الصفاء بين المتخاصمين . وتطرق بنا الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحى زغلول شقيق سعد زغلول ، الذى توفى عند بدء تكوين الوفد، وكان على جانب عظيم من الثقافة ورقى فى المناصب إلى أن كان وكيلا لوزارة الحقانية، وكان صديقا لبعض الموجودين. فأراد محمد محمود أن يثنى عليه بطريقة سياسية فقال « رحم الله أحمد فتحى زغلول فقد كان رجلا مؤدبا . وفهمنا من هذه الجملة كما فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع علي شعراوى .

بعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فأظهر لى آلمه مما قاله محمد محمود تعريضا به ، فحاولت أن أسرى عنه ، ومما قلته له : أنك على حق فى أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

إنى أذكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا يعتبرون أنفسهم زملاء وانداداً ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم يطيقوا أن يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود أن يسكت على مافاه به سعد لعلى شعراوى .

وحادث آخر يدل على احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك أنه بعد بضعة أشهر عندما قررنا السفر الى « لندرة » فى سنة ١٩٢٠ للمفاوضة سأل حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمه ستسافر أيضا الى « لندرة » فأجابه بجواب غير طبيعى ولا منتظر إذ قال له « وما شأنك والسيدة حرمى ، إنها سفاهة » . وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من فوره : « هل أنا سفيه - أنت السفيه » . وأخذ سعد ولم يحر جوابا لأنه هو المخطىء .

قارن هذا بما حدث أمامى من سعد لأحد المنضمين الى الوفد حين ناقشه سعد فى أمر فأجابه بما لم يقنعه فقال سعد : هذا خطأ . وعندما أكد هذا العضو أن كلامه صحيح جابهه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين « أنت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة إحتجاج وغداة ذلك قال لى على انفراد أنه لم يرد على سعد بأية كلمة محافظة على القضية المصرية . وعجبت لهذه الحجة التافهة ولم أنبس بكلمة .

والواقع أن الوفد بعد أن انضم إليه من إنضم أصبح مكونا من طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن فى مستواهم وهم يرون أنفسهم أندادا لسعد وزملاء فى الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسيب الذين يرون أنفسهم فى حاجة الى رضاء الرئيس ـ ليكون لهم فى المستقبل مجد يباهون به ـ ولهذا كانوا خاضعين لما يراه منفذين لما يأمر به .

أختيارى أمينا لصندوق الوفد

بعد أن تركنا على شعراوى غاضبا لكرامته وسافر ، أصبحت أمانه الصندوق شاغرة ، فاختارنى الوفد أمينا للصندوق ابتداء من ٢٣ نوفبر سنة ١٩١٩ .

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة ، نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد المركزية فى القاهرة ، وبالوفود المختلفة فى باريس ، فوق ماتقوم به من خطب ودعوات لكثير من ذوى النفوذ . كما سعينا فى أن يقابل سعد مسيو كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح ، وتمت المقابلة وكانت مع الأسف مقابلة جافة موجبة لليأس . وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس الفرنسى يتنحى عن مساعدتنا ، والدكتور « ولسن » الأمريكى يعترف بالحماية ومكتب البعثة البريطانية يرد . الينا المذكرة ممزقة ؛ وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا و بين الثلاثة الكبار ، بينما الحالة فى مصر مضطربة ، والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب اليأس الى نفوسنا .

لجنة ملنر

وفى لجة هذا الأضطراب ، أعلنت إنجلترا تأليف لجنة بر ياسة اللورد « الفرد ملنر » وز ير المستعمرات وعضو ية سير « رنلْ رود » أحد سفراء انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البر يطانية فى مصر ، والجنرال سير « جون ماكسو يل » القائد الأسبق للقوات البر يطانية فى مصر ، والجنرال سير « أو ين توماس » العضو بالبرلمان البر يطانى ومستر « سبندر » رئيس تحر ير جر يدة « وستمنستر جازيت » ، ومستر « هرست » المستشار القضائى بوزارة الخارجية البر يطانية وآخر ين . فما أن وصل نبأ تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة المصر ية والوقوف على آراء الشعب المصرى ، حتى قامت المظاهرات إحتجاجا على تأليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصرى المقيم فى بار يس ، وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة . وقد وصلت اللجنة الى القاهرة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بدأت عملها مستعينة بالوزارة التى تألفت فى ذلك الحين بر ياسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدى مرتين ، و بعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالأتصال بكبار المصر يين ، فأتصلت بحسين

رشدى باشا وعدلى يكن باشا . وقد قال رشدى باشا للورد ملنر: إنكم لن تصلوا الى أخذ أية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم إلا أن تتصلوا بالوفد المصرى وكيل الأمة الأوحد ، والمتحدث بأسمها والمعبر عن رغباتها . أما هنا فى فأنكم لن تجدوا « قطة » تتصل بكم .

حقا أن اعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى أوعز بتكوين الوفد ، وهو الذى استقال مرتين إحتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى لشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملنر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، و بين الوفد المصرى من جهة أخرى ، أن لجنة ملنر مكثت نحو ثلاثة أشهر فى مصر ولم تفز من الأمة المصرية بما كانت تبتغيه إذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى و بينها .

بيد أن الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الأتصال . فبادرنا بأرسال برقية الى المرحوم إبراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ بالأعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهاك نص البرقية :ـ

باريس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠
ابراهيم سعيد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا الى اصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر وق. تبينا أن ماقالوه كان مملوءا حكمة و وطنية خالصة .

سعدزغلول

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ إجتمع الوفد فى باريس وقرر بالأجماع أن يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند المفاوضة . وقرر أمرا هاما بالأجماع أيضا هو تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ، حتى لا يظن فيهم أحد أنهم يخدمون أشخاصهم . وأرسل سعد برقية فى نفس التاريخ أى فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطلب إليه أن يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الأمة . ومما جاء فى هذه البرقية ... « وصار أذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر إستقلالها ولأنجلترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى يأتى بها هذا الدستور الجديد » . وفى نفس التاريخ ارسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا هذا نصه :

« صديقى العزيز

أن الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم (فى البرقية) هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة . لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها ـ خصوصا من الأمة . وأن يصدق على ما تنتهى اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية . وعلى

طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد يدلى بها فى محادثته معكم ، ولا يصعب أن يتضمن بروجرامكم **عبارة الاستقلال** التى أوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها واكبرهمها . نعم أن فيها **مشقة عظيمة لكم** ، ومسئولية كبرى عليكم ولكنها **ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية** فى خدمة بلادكم . والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم . ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم ، حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم ، يستعينون بها فى تأييدكم ، وتمهيد الطرق أمامكم ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن بروجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد بها ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى .... »

سعد زغلول

وقد أظهر عدلى تباطؤه فى قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد بأظهار رغبته فى أن يلجأ الى عدلى ليحضر إلينا فى باريس بعد أن غادر ملنر ولجنته الأسكندرية الى لندرة فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

علم سعد أن ملنر قد انتهى من ابحاثه قبل سفره بأيام وأنه قد تجاهل الوفد ، فبادر بأن عرض علينا هو و بعض الأعضاء أن نرسل الى عدلى نطلب إليه اللحاق بنا فى بار يس وكان ملنر وزملاؤه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل أوائل مارس ولا أخفى أنى سألت أخوانى عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادىء السكوت الذى لم يكن لى به اتصال وكنت أظن فيه الكبر ياء . لكن سعدا بادرنى بقوله : أن عدلى رجل عظيم وستسر من حضوره وعمله . وتلكأ عدلى بخطاب أرسله إلى سعد . فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى فى ٦ مارس سنة ١٩٢٠ الى عدلى ردا على خطابه بما مضمونه أننا سنكون سعداء بحضوره لبار يس وأننا نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم دخول أحد فيها من اعضاء الوفد الحاليين والسابقين وأننا مستعدون لتأييدها .

و بلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه فى رفض طلبات لجنة ملنر فى القاهرة ودعاه فى هذه البرقية للحضور سر يعا إلينا وهاك نصها :

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نرجوا تقديم ميعاد وصولكم الى بار يس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما حمله على التردد وربما كان يخشى ماقد يضيره . فأرسل برقية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ الى سعد يفهم منها شىء من اعتذار ، فبادر سعد وأرسل اليه برقية رابعة (برقية مستعجلة) فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته و يطلب اليه ان حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء . وهاك نصها : -

عدلى يكن بالقاهرة

نكون سعداء برؤيتكم فى اقرب فرصة

زغلول

وفى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ أرسل سعد الى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق .

وفى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الالحاح الشديد . وقد وصل باريس فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٠

وفى هذا التاريخ كان ملنر ورفاقه فى انجلترا ، وعدلى معنا فى باريس .

إتصال لجنة ملنر بالوفد

بعد أيام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد أعضاء لجنة ملنر وهو مستر « هرست » ، وقابل سعدا فى ١٢ مايوسنة ١٩٢٠ لدعوته للذهاب الى لندرة هو ورفاقه للمحادثة مع ملنر . وارجح كثيرا بل أعتقد أن حضور مستر « هرست » كان لسببين . أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملنر مقاطعة تكاد تكون تامة . والآخر ماقام به عدلى ورشدى من إقناع لجنة ملنر بضرورة المحادثة أو المفاوضة مع الوفد ممثل الأمة ، حتى قال رشدى لملنر ورفاقه ماسبق ذكره من أنهم لن يجدوا قطة تفاوضهم غير الوفد .

ثم كرر مستر هرست زيارته لنا فى ١٨ مايوسنة ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الأولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر . وهنا قام إشكال . ذلك أن سعدا أصر على ألا يذهب الى انجلترا مؤقتا وأن يذهب ثلاثة أعضاء مع عدلى . وسألناه السبب فأجاب أن الثلاثة الأعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة . ولما الححنا عليه لنعرف الدافع الحقيقى لموقفه هذا . أجاب بأنه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للقبض عليه هناك . وقلقنا لتمسكه بفكرته لأن عدم سفره يعتبر مفاجأة للجنة ملنر وعدم رعاية لها . وخاصة إذا كان سبب امتناعه وهو رئيس الوفد أمرا غير مفهوم لدى لجنة ملنر .

وقلنا وقال عدلى : أنه لايليق بوفد يطالب بحقوق البلاد ألا يذهب رئيسه وأعضاؤه للمفاوضة ، فأن هذا يجرح إحساس ملنر ورفاقه . لكن سعدا أصر على رأيه حتى إضطررنا الى الموافقة . وسافر عدلى الى لندره بصحبه عبدالعزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر . وأرسل سعد برقيتين مستعجلتين الى المرحوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة إحداهما فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٠ يخطره بدعوة ملنر للوفد ، وثانيهما فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ بسفر ثلاثة من أعضاء الوفد الى لندرة . وسافر الأعضاء فعلا فى ٥ يونية سنة ١٩٢٠ . وقابلوا اللورد « ملنر » فسأل عدلى طبعا عن سبب تخلف سعد وباقى رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة أن يذكر مبررات لذلك . بيد أن ملنر أدرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد أن يطمئن على حريته فى بلادنا ، فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٠ ورد إلينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلندرة نتيجة المحادثة بين عدلى وملنر ، وأن هذا الأخير إعترف بأن الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وأنه بذلك لا يستمع إلى أعضائه كشهود ، وأن لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى اثر ذلك قررنا فى الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة أداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الأنجليز . وفى اجتماع آخر بعد الظهر إنضم إلينا سعد بعد أن كان مترددا .

وفى ٥ يونية سنة ١٩٢٠ سافرنا جميعا الى « لندرة »

وقبل شرح ماقام به الوفد فى مفاوضاته بلندره مع لجنة ملنر يجب علينا أن نذكر حقائق لابد لنا من ذكرها ذلك أننا مدة اقامتنا فى باريس قبل المفاوضة كان بيننا نحن أعضاء الوفد ورئيسه تضامن وود سائدين . ولم يكن هناك مايعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وان كانت بعض هنات وقعت من سعد أوغيره فأنها لم تكن ذات أثر فى علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد أن ذهبت لجنة ملنر الى مصر ولقيت إعراضا من الأمة المصرية ، بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانه المنبثة فى مصر من توجيه وأرشاد ، ثم رجعت اللجنه الى لندرة دون أن تعرج على الوفد تفاوضه باعتباره الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر . طلبنا الى عدلى باشا الحضور ـ كما ذكر ـ وكانت النتيجة أن أتى مندوب لجنة ملنر يدعونا للمفاوضة وأعتزمنا السفر الى لندرة .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه المرحلة حضر إلينا حسين رشدى باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصح الكريم بأنه قد يجوز أن يتفق الوفد على مايرضى ، لكنه يرى أن لجنة ملنر ربما تعرض على الوفد دفاعا مشتركا . فإذا قبلنا شيئا من هذا أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى أنه لا يصح لنا أن تقبل دفاعا مشتركا عاما يقضى الى اشتراك الجيش المصرى مع أنجلترا فى مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة

امكان خروج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك فى بقاع الأرض ، ومع العلم بأن لأنجلترا ـ وهى امبراطورية مترامية الأطراف ـ مشاكل عديدة فى ممتلكاتها ومستعمراتها فى جميع القارات . فلا يلقوا بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصحية أثرها . وكان رشدى هو أول من لفت الأنظار الى هذا الأحتياط .

المفاوضة الأولى فى لندرة
بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندرة . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونية سنة ١٩٢٠ وأنى ارجع هنا الى مفكراتى التى سجلتها واحتفظت بها ، وأعرض بعض ما فيها تقريرا للواقع وانصافا للحقيقة . فمن ذلك مايأتى :-

سبق أن ذكرنا أننا ارسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطابا فى ١٢ فبراير ١٩٢٩ بتأليف وزارة الثقة التى يختارها وأن يتفاوض هو ووزراؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملنر وأن تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهى اليه المفاوضات على أن يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا ترّبط غيره . وبمعنى آخر أراد الوفد أن تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بأنها انما تتفاوض للاستقلال دون أن يرتبط الانجليز بهذا التصريح أى أن وزارة الثقة برياسة عدلى ستتفاوض وهى حرة طليقة مع الانجليز .

لكنا عندما ذهبنا الى لندرة وكان سعد فى ذلك الوقت معبود اكثرية الأمة وموضع ثقتها . وكان مركزه فى البلاد أعظم من مركز يوليوس قيصر كما قيل له . وقد خفيت اسماء شركائه وزملائه فى الجهاد ، وكانت المناداة فى مصر فى المظاهرات وغيرها بحياة سعد ومن معه دون ذكر لأسماء هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزا لأمانى البلاد وأصبح زملاؤه جنودا مجهولين .

دخل الوفد فى المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت . وابتدأ معنا عدلى يعمل . وكانت النتيجة بعد أخذ ورد أن بدأ ملنر بتقديم مشروعه الأول . ومن كلامه لنا أنه قال أن المحادثات إذا انتهت فأنها ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية والبريطانية . وأخبرناه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتنافى مع توكيلنا .

ومما قاله ملنر وكرره أن ليس للوفد أن يتعاقد، وانما التعاقد يكون بين وزراتين رسميتين ، وأنه إنما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها فى تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن أن المفاوضات ستكون معه وأنه هو الذى يبرم المعاهدة و يوقعها . وكانت حجة الانجليز أنه ليس لأحد أن يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم أن ليس بينه و بين السلطان ود . وأنه لن يختاره لتأليف وزارة . كما أنه كان فى مناقشاته مع ملنر غير ودى وكان

يقول له فى بعض الجلسات «أن أمتى لا تقبل هذا» فيئس من أن يكون رئيس وزارة يتفاوض و يئس من. من أن يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا فناقشناه على أن يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة كما سبق أن كتب هو لعدلى بذلك ونحن لاندخل فيها تنفيذ القرار الوفد كما أسلفنا فأبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها أسمه باللغة الفرنسية « سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية » بدل ماكان يكتبه من قبل من أنه « رئيس الوفد المصرى » ، وقال لنا بانفعال : يجب أن أوقع أنا المعاهدة بين مصر وانجلترا بهذه الصفات الواردة فى بطاقتى أنى لاأقبل أن يوقعها أى شخص آخر ، وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يفاوض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا و بين سعد ، وهو خلاف قد يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفى حوالى منتصف شهر يوليوسنة ١٩٢٠ ـ وكنا نعالج هذه الحالة ونخشى مغبتها ـ ذهبنا فى أحد أيام الآحاد وكان يوم عطلة الى جهة من ضواحى لندرة نتناول الغذاء هناك على ضفة نهر التاميز . وممن كان معنا فى هذه الرحلة سعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر وأنا . وهناك بعد الغذاء والتبسط فى الحديث أخبرنا سعد برغبته فى استشارتنا فى أمر ارتآه هو التساهل مع ملنر فى بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد . ونظر إلينا يريد ابداء آرائنا . وأذكر أن على ماهر أجابه

بأن الموضوع يحتاج الى تفكير . وسأله أحدنا : ومن يكون سلطانا أذن ؟ فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وصي عليه . فهمنا من هذا أن سعدا كان يبغى أن يكون هو الوصي على العرش أى على عرش طفل عمره بضعة أشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد المصرى ، فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد .

حصلت هذه المناقشة وأحمد لطفى السيد صامت ، وكان من ألصق الناس بسعد ، وكان أمل سعد أن يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا . فسأله سعد : لم يالطفى لا تتكلم وتتركنى أتحمل مسئولية قولى ؟ فأجابه : ماذا أقول ياباشا ! فلم يكن من سعد الا أن قال له بحده « روح ياشيخ » . وأرجح أن عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل أنه حكى الرواية لآخرين . ثم كرر لى سعد هذا على حده فى يوم آخر فنصحته بالعدل عن هذه الفكرة . وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء منفردين موافقة على ذلك .

وبعد تردد على لجنة ملنر وظهور عدم الأنسجام بينها و بين سعد رأى أعضاء الوفد ومنهم سعد أن يكون عدلى صلة التفاهم بين الوفد واللجنة .

وأنى أذكر هنا ماسطرته فى مفكراتى فى هذه المرحلة .

٢٥ يوليو سنة ١٩٢٠

أخبرنى محمد محمود أن سعدا اعترف له بالأمس بأنه يقبل مشروع ملنر الأول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية إبنه دون الأمير كمال

الدين حسين بحجة أن هذا الأخير ابن جارية . وأخبرنى لطفى السيد أن سعدا قال له فى مأدبة إنه يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠

أخبرنى عبد العزيز فهمى ظهر اليوم أن سعدا قال له هو ولطفى السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود فى منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين الوفد ألا ضرورة لعمل أى شىء - أى لتكوين وفد - لاستحالة عمل شىء . وأن الأولى تكوين جمعية منهم للسعى فى مصلحتهم الخاصة وأصدقائهم لدى الحكومة فأشمأزوا من ذلك .

وأخبرنى عدلى بأن سعدا قال له - فى الماضى - أن كنت ياعدلى وزيرا فأنى أقبل أن أكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى ، فنصحه عدلى بعدم السعى فى ذلك .

ولهذه المسألة قصة . فقد كانت زياراتى لسعد كثيرة أيام الحرب واستشارنى فيما اذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف . فنصحته بعدم التفكير فى هذا الأمر . وقلت له لا يصح لمثلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبرى الذى خلف ابراهيم الهلباوى ، وأن تكون فى الوزارة أقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليها الأوراق ورأيك فيما يستشيرانك فيه . لكنه أجابنى بألا ضرورة للذهاب الى الوزارة ، وأنه يفكر أن يكون مستشارا للاوقاف يقيم فى بيته وتعرض عليه الوزارة ما تراه من استشارات . فقلت : أنك لو افترضت هذا الفرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شفويا

فسيضطرك واجبك الى الذهاب اليها فى الوزارة . ومن غير المفروض أن يأتى الوزير أو الوكيل فى منزلك . وهنا سألنى عما أريده له فأشرت عليه بأن يفتتح مكتبا للمحاماة وأن يكون معه مساعدون ، فيصبح حرا محتفظا بمنزلته . يقبل من القضايا مايشاء و يترافع فى بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزلته . فسكت ولم يحر جوابا .

من هذا الذى سمعته بنفسى من سعد ، ومما سمعته فى أوروبا من عدلى ، يفهم أن سعدا كان شغوفا بوظائف الحكومة بعد أن رأى ما رأى من غضب عباس الثانى عليه ، ومن كراهية فؤاد له ، ومن إعراض الأنجليز عنه . فكانت فى نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعا . وكان ماكان من تشبثه برياسة المفاوضين حتى تتم المعاهدة على يديه .

ولهذا بعدأن إيقن أن المفاوض يجب أن يكون رئيسا للحكومة أو وزيرا جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدوره بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد فى الوزارة . فاحتد وقال ماأثبته بحروف وهو «يعنى أحنا نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها» . عرض الأمر على الأعضاء جميعا ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت اليه الأغلبية ـ وكانوا من المتضمين للوفد ـ دون الأعضاء المؤسسين .

٢٧ يوليوسنة ١٩٢٠

أرسلنا الرد على خطاب ملنر وأخبرناه فيه أننا لا تقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتنافى مع توكيلناوننتظر نتيجة المفاوضة مع عدلى .

ذهب عدلى لملنر الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرست » للمناقشة فى مشروع ملنر معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا و بينه . وقد أظهر ملنر أنه يخشى عند الأعتراف بزاول الحماية من الآن ألا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها فى الامتيازات - وقال « هرست » أن الافضل التعاقد مع مصر دون التكلم عن الحماية باعتبار أن المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وأن الأنجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص فى الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم إمكان اغفال ذلك لأن الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة فى مصر - و يرجح ملنر تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد و يشير بما يراه . وقد أثر ذلك تأثيرا سيئا علينا وأسأنا الظن بلجنة ملنر بعد قبول مبدأ الاستقلال أى الغاء الحماية . وسيذهب عدلى غدا لملنر وقال ملنر أن ليس للوفد أن يتعاقد وظننا بذلك أنه يريد أن يعلق الأمر على الدول وأن تسعى انجلترا فى عرقلة الموضوع فتلقى المسئولية على الدول إذا لم توافق على أن تحل انجلترا محلها فى الامتيازات . واقترح ملنر الاتفاق على مشروع يبقى بدون إمضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الأمتيازات وأظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٠

ذهب عدلى لملنر فى الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة فى الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال أنه قد سار شوطا فى هذا السبيل وللوفد أن يضع الضمانات التى ذكرها فى المشروع وهو بفضل

تقديم التقرير وستجتمع لجنته غدا ليقرر أعضاؤها مايرونه فى الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية أمس مساء بأن المدعى العمومى فى قضية عبدالرحمن بك فهمى وآخرين أمام السلطة العسكرية بمصر قال أن عبدالخالق مدكور اعطى نقودا لبعض أعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديوى . وأن الدعوى لم ترفع ضد عبدالخالق مدكور بسبب أنه عضو فى الوفد .

أخبر سعد أعضاء الوفد اليوم بأن من الحكمة عدم قطع المفاوضة مخالفا بذلك رأيه الأول

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات فى الرأى عرضنا على عدلى نحن أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبدالعزيز فهمى وأنا ومن ينضم الينا أننا متفقون على تعضيده الى النهاية فى مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا عن قطع المفاوضات

ولقد قال لنا عدلى أن سعدا لا يريد ترك انجلترا وانما يريد بعض إخوانه وهم سينوت والمكباتى وواصف غالى الذهاب من انجلترا وأضاف سعد أنهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر الى فندق « كلاردج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الاولان أنهما متفقان معنا .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملنر الأصلى والمشروع المعدل بمعرفة عدلى وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » وذكر أسباب ذلك ـ ثم اتى بعد الظهر وقال إنه يقبل التعديل الذى أرتآه عدلى والذى سيعرض على ملنر .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٠

قابل عدلى ملنر فى الساعة الرابعة وحضر لدينا فى الساعة الخامسة وعشر دقائق وأخبرنا أن ملنر قال له أنه يريد الأتفاق مع الوفد وهو حريص على الأتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٣ أغسطس) لأن اليومين الأتيين يوما عيد . وسيكون معه « هرست » للنظر فى مشروع عدلى المعدل .

أول اغسطس سنة ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملنر حماية وأخذ يشرح لى أقواله السابقة فعارضته فيما أرتآه من قطع المفاوضات لأن عدلى مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصا بقناة السويس والدفاع عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محالفات سياسية ضارة بانجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد إنه رأى فكرة هى ان المشروع الذى تنتهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر دون أن نقيد أنفسنا بقبوله . وهناك ـ أى أمام الجمعية الوطنية ـ نشير عليها بقبوله ونحبط أعضاء

الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . و يرى أن ملنر سيقبلها و يقيد نفسه بها قبل سفرنا حتى تحتفظ بسمعة الوفد أمام الأمة .

وقد أجبته بأن الأمر لا يخلو من أحد وجهين فأما أن ترتاح ضمائرنا الى فائدة الأتفاق فنقره ونتحمل مسئوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية وأما ألا نرى الأتفاق صالحا فيجب علينا أن ترفضه وأن يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وأمام هذا التردد من سعد سألته وكنت من أصدق أصدقائه لم لا تقبل أى مشروع يقدم و يتحمل مسئوليته اذا كان نافعا لمصر مهيئا لها فى المستقبل بفضل التطور ان تثب وثبات أخرى بفضل ما تناله من حريات . وانى أرى أن انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول فى العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أعزل أرى متى ارتاحت ضمائرنا الى نيل مايؤكد استقلالنا وحريتنا فى العمل تهيئة لألغاء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا أرى استمرار المفاوضة حتى تصل الى ما نبتغيه ولو كانت هناك بعض تحفظات أعتقد أنها ستكون مؤقتة إذا استمرت الأمة فى نهضتها . وما الذى يمنعك ياباشا من البت فى هذا الموضوع قبولا أو رفضا تحت مسئوليتنا جميعا . فأجابنى سعد بأنه لن يتفق مع الأنجليز على أية اتفاقية فأنها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة ، وأنها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالأتفاقية فأنى لن أرضى بها خيفة أن يقتلنى هؤلاء الأولاد من الحزب الوطنى وبهذا لن أوقع أية اتفاقية . فقلت له : ماذا نعمل . هنا ؟ . أننا حضرنا لنتحمل مسئولية ومن الـسير علينا أو

على بعضنا أن يقبل المعاهدة فى السر و يرفضها فى العلن أو يعرضها على جمعية وطنية لا تعرف ممن ستؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب اداء حق الوكالة والتحدث باسم الشعب . وتحمل المسئولية والا فلا ضرورة لبقائنا .

وان الخوف كل الخوف أن ترضى بمعاهدة ضارة وأن نسعى لدى الجمعية فى قبولها . وكنت أعتقد فى نفسى وهو ماأفضيت به لبعض زملائى فى أن الوسيلة الوحيدة وقد تنحى سعد عن تحمل المسئولية هى أن يكون عدلى الذى ظهرت كفايته فى المفاوضات يستمر فيها وأن رشدى يكون مستشارا للوفد وفى المفاوضة لما هو عليه من علم واسع وأن نبقى نحن برياسة سعد كتلة تراقب المفاوضات ونقبل أو نرفض ماتنتهى إليه وأن يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلته . وتلك هى الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله وإلا وجب علينا الرحيل الى بلادنا وإذا أصر سعد على غير ذلك فالمسئولية واقعة عليه لامحالة .

٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

نشرت جريدة «التيمس» اليوم مقالا بأن المفاوضات يجب إنهاؤها وأن طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة . وجاء رجل انجليزى أعرج إسمه «ولنر» كان يتردد كثيرا على سعد و يلتقى بنا عرضا ، أخبرنى بأنه علم من وزارة الخارجية الأنجليزية أنها لا تعارض الآن فى إستقلال مصر ولم أتمكن من معرفة ماإذا كان الأستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت بأقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملنر و يكرر تخوفه من أن إعلان

الاستقلال من الآن يحول دون إحلال انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى أدمجت المحاكم المختلطة فى المحاكم الأهلية.

٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

دعانى مستر «هرست» للتحدث معه فى أمر المحاكم المختلطة والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه مايجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها.

٥أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى فى المساء وأخبر الوفد بأن ملنر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفا - و بعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفا من الفشل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى أخبر الوفد بأنه اتفق مع ملنر على عدم إخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد.

وفى مشروع ملنر يكون لأنجلترا جميع حقوق الأجانب و يعطى لمصر عند الخلاف فى التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم كما كان عليه نص مشروعه الأول وأن يكون لأنجلترا حق تعيين موظف كبير فى وزارة الحقانية وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق بواسطة مصر.

٧ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد وأخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملنر الى الأمور الآتية : ـ

(١) يكون الأتفاق على الأعتراف باستقلال مصر و بأنها تضمن لأنجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لحلولها محل الأجانب .

٢ ـ تعقد محالفة بمقتضاها تدافع انجلترا عن مصر وهذه تساعدها فى أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ ـ لا يكون لأنجلترا حق استعمال موانى مصر وسككها إلا فى حالة وجود انجلترا فى حرب (يعكس مضمون المشروع الأول الذى أعطى هذا الحق لأنجلترا فى اى وقت) .

٤ ـ لمصر حق التمثيل السياسى فى الخارج . وتتعهد بعدم ابرام أية معاهدة تضر بمصالح انجلترا . وعند عدم وجود ممثل لمصر فى جهة ما تعهد بمصالحها لممثل إنجليرا .

ولم يحصل إتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملنر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس و يظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات وأخبرنا بأنه لا بأس من أن يعرض عليه كل شىء نتفق عليه حتى ينظر فيه فى باريس وظهر لنا أنه يرمى لقطع المفاوضات .

٨أغسطس سنة ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رفيق من ملنر و بخط يده لسعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا فى مصر ولندره و يأسف لطول الوقت الذى مضى و يعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثره تردده على البرلمان ومجلس الوزراء و يأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا فيساعد ذلك على الوصول إلى حل سريع يرضى الطرفين . و يقول ملنر فى خطابه أن المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة .

٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه إنه كان يود البقاء مدة لكنه يرى أن المسألة لا تنتهى قريبا ولكن اللورد وقد أخبره بخطابه أنه يأمل الوصول سريعا الى حل مرض فأنه يقبل تأجيل سفره .

والمدهش من هذا الخطاب أن فيه تلميحا بأن مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب أن ملنر أراد ذلك .

والأغرب أن سعدا جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل أن يضعه فى قالب خصوصى كما أنه لم يقبل أن يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر أنها لم تكن بطلب من الوفد وإنما كانت باتفاق بين عدلى وملنر . وصمم على أن يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين رأوا عدم الضرورة فى إيلام ملنر بما لا فائدة منه . و يلوح أن سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضة أراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الأنجليز .

حضر عدلى من عند لورد ملنر ولم ينته معه على شيء

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملنر اليوم وقال إنه لم ينته معه فى أمر النقطة العسكرية وأن ملنر قبل أن يكون لأنجلترا الحق فى أن تعارض فى تنفيذ القوانين على الأجانب إذا كانت مخالفة للقواعد المتبعه فى الدول صاحبة الأمتيازات . كما تعارض فى الضرائب عند عدم المساواة بين الأجنبى والوطنى فيها . وأن مصر إذا أخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الأنجليز قبل مضى سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وانجلترا . وأن ملنر سيرسل مشروعا بما إنتهى عليه الأمر إلى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٠

أرسل ملنر الى عدلى خطابا بتاريخ اليوم يقول فيه إنه إرتكب خطأ بقبوله فى المفاوضة مبدأ إستئناف الخلاف بين مصر وانجلترا لدى عصبة الأمم فى موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال إن الحكومة الأنجليزية والرأى العام الأنجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على إمكان ظهور انجلترا ومصر أمام عصبة الأمم بمظهر المتخاصمين بعد تنازل انجلترا عمالها الآن . وعليه فسيرسل مشروع الأتفاق للوفد خاليا من هذا الشرط .

وفى المساء قدم عدلى المشروع باللغة الأنجليزية وشرع فى ترجمته للمناقشة فيه .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

عرض مشروع ملنر الأخير على الوفد وارتأى سعد ألا يقبل أن يكون هذا المشروع أساسا للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول فى شىء ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله أساسا للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة أملا فى الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وأن المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

أرسل ملنر لسعد يدعوه لمقابلته غدا فى الساعة الرابعة بعد الظهر ويجتهد سعد على ما يظهر فى قطع المفاوضات مع أنه أخبر عدلى أمس بأنه يرى المشروع مفيدا من بعض الوجوه ولم يخبره بأنه مصمم على رفضه فتنقطع المفاوضة .

تركنا سعد فى الليل أثناء المناقشة فى المشروع لينام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى إنتهوا من دراسته .

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملنر فى الساعة الرابعة وسألا ملنر عن طريقة تنفيذ الأتفاق الذى ينتهى عليه . مع الوفد أى عن الأجراءات التى تتبع فأفهم ملنر سعدا وعدلى أن الحكومة الأنجليزية ينفذ ما يتفق عليه . لكن سعدا تكلم معه فى أمر تعيين وزارة الثقة . فأجاب ملنر بأن هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم . فقال سعد إننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل أن نسأل عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والأحكام العسكرية الجارية فى مصر فأسف ملنر

لها وقال إنه لا يمكنه أن يعمل الآن شيئا فيها وصب المناقشة فى الموضوع الأصلى و يظهر أن طريقة مناقشة سعد أدت إلى انفعال ملنر وانتهى الأمر بأن قال أما أن يقبل المشروع أو يرفض ولم يغير فيه شيئا .

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذى يأتى كثيرا وقد انفرد بسعد فأخبره هذا أى سعد بأنه لو حصلت تعديلات فى المشروع فى مسألة النقطة العسكرية والموظف الأنجليزى بالحقانية وأن تنفذ المعاهده بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وأنجلترا فأنه لا يمكن له ولا للوفد أن يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعمله الوفد أنه لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والأعرج فهمنا طبعا أن هذا الأعرج كان رسولا سياسيا غير رسمى من لجنة ملنر لا يقيدها بشىء كما فهمنا أن سعدا يعلم ذلك وأنه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه و بين لجنة ملنر حتى يسهل الأمر على اللجنة و يعرض مشروع الأتفاق على الأمة المصرية دون أن يرتبط سعد بأى رباط سوى أنه فى السر يوافق على ما ينتهى اليه استفتاء الأمة و بذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به وتكون حجته أنه ينفذ رأى الأمة ويحتفظ بسمعة التطرف فى الوطنية من جانبه والخروج من أية مسئولية مع تنفيذ الأتفاق مظهرا بذلك أنه أكثر الناس وطنية وأنه كان عونا فى سبيل تنفيذ المعاهدة فيحتفظ بذلك برضا الأنجليز و بزعامته للأمة المصرية و يتنصل بذلك من أية مسئولية فيكون له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الأعرج فكان له علينا أسوأ الأثر وقد يحمل ملنر على ألا يقبل أى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له أن التعديل لو حصل واطمأنت له نفوسنا فأننا نأخذ على عاتقنا السعى فى تنفيذه لدى الأمة ونحمل مسئولية ما ترضى به سمائرنا وأننا لا نقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتنصل من أية مسئولية وإلقائها على الشعب فأننا نعتقد أننا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها ونخشى إذا نحن فأجانا الشعب وتركنا إليه الأمر وحده أن تكون هناك بلبلة وخطأ فى التقدير فيجب علينا أن نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع وقد أخبرنا الأعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما أدلى به إليه سعد .

وفى المساء بعد أن رأى سعد إجماعنا على الأحتجاج على ما أدلى به إلى الاعرج أخبرنا بما يفيد أننا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولولم يوقعه لما أرتأى فيه من الفائدة للأمة ـ هذا مع العلم بأن المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية ستكون بعد إقتناع الوفد بفائدة المشروع .

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٠

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملنر بعد أن عرض عليه التعديلات وقال له ملنر أنه شخصيا يميل الى تحديد النقطة العسكرية فى جهة القنال ويميل الى جعل مسألة موظف الحقانية قاصرة على صيانة الأجانب لكن المسألة الأولى وهى تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاورة العسكريين أما المسألة الثانية فأنها تكون قاصرة على أن الموظف الأنجليزى يحق له أن يخبر

ناظر الحقانية بما يراه فى شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الأدارة أو البوليس وأن توضع هذه الفكرة فى المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفى الساعة الرابعة حضر ملنر لمقر الوفد لتوديع سعد الذى قرر السفر وأخبره بأنه يود الأتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها أيضا وأن يسافر لمصر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة فى المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة فى لندرة حتى ينتهى مع ملنر فى التعديلات ونعرفها تماما .

واتفق ملنر مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان بأنهما لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وأنهما سيعودان إليها وأن يضع ملنر تقريره بما يراه وأننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وأن تقرير ملنر سيظهر فى أخر شهر سبتمبر .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى إلى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هرست فى وزارة الخارجية وناقشة فى بعض نقط فى المشروع كما سبق أن كلم ملنر قبل هذا اليوم . وقد وعد ملنر بأن التعديل سيرسل إليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم أرسلت التعديلات الى عدلى لأبداء رأيه فيها فاجتمعنا فى حجرته فى الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يأتى :

(١) تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر بصالح انجلترا .

(٢) النقطة العسكرية (لا النقط العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الأمبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد فى المعاهدة نفسها التى تعرض على الجمعية الوطنية .

(٣) يكون للموظف القضائى (الانجليزى) حق الأتصال بناظر الحقانية و يبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، و يستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

(٤) لايكون للموظف القضائى الحق فى المعارضة فى تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينافى العدل و بعد المداولة وعد عدلى بمقابلة هرست غدا .

١٧ اغسطس سنة ١٩٢٠

علمنا اليوم أن « فرصوفيا » سقطت فى أيدى الروس أمس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا و يزيد مشاغل أوروبا الغربية ويجب أن ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملنر و بعد تبادل الآراء وعد ملنر بأن يرسل النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

أرسل ملنر المشروع النهائى الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلندره جميعا

السفر الى باريس غدا وكان سعد قد أخذ معه « دومانى » السكرتير للوفد ومحمد كامل سليم السكرتير العربى .

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٠

لم يتحقق سقوط « فرصوفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين بضباطهم فى صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد اليوم الى باريس كما سافر عدلى وقد تأخرت أنا بلندرة لمرض أصابنى .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى وأخذ معه « دومانى » ومحمد كامل سليم معتبراً أن مركز الوفد هو محل وجوده اينما ذهب .

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلنى طراف على أفندى وهو شاب حصل على شهادة الهندسة من السنترال واخبرنى أنه قابل سعدا غداة يوم وصوله الى باريس وقد أخبره سعد بشروط المشروع وأن زملاءه رأوا عرضه على الأمة (بخلاف رأيه السابق) وعدد طلبات الأنجليز وأخفى عنه رأيه النهائى فاستنتج طراف أفندى أن سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره ولا يريد أن يتحمل أية مسئولية فهو معها فى القبول أو الرفض . واستنتج

أن سعدا يخاف أن يتحمل أية تبعة وأنه يريد أن يحافظ على سمعته على كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا إليه أنه أخبره بأن الأنجليز يشترطون وجود ضباط منهم فى الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا الخطأ ثانى يوم مقابلته وأخبر سعدا بأن أغلب الطلبة يوافقون على عرض المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس سن ١٩٢٠

سافر أحمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبداللطيف المكباتى وعلى ماهر اليوم إلى مرسيليا وستبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس بقرار من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

نشر سعد وهو فى « فيشى » بيانا بجرائد مصر بسفر أعضاء الوفد الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وأن يشترك معهم أعضاء موجودون فى مصر وهم ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشرك معهم على شعراوى وعبد الخالق مدكور وجورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد المقيمين فى مصر . وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فأنهم يقيمون فى باريس وهو فى فيشى وقد جاء فى هذا البيان ما يأتى :ـ

« . . . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندرة للدخول فى المفاوضة . وقد باشرناها منذ وصلنا اليها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس . وانتهت

المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات أولها من لجنة ملنر . ورفضناه بتاتا . والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير . وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها وأنه يلزم إما أخذه كله أو تركه . لأنه تضمن فى إعتباره أقصى ما يمكن لأنجلترا الأتفاق مع مصر عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير إرادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه » .

غير أنه نظرا لأشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه و بين أمانيها . رأى إخواننا معنا ، خروجا من كل عهده ، وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأى فيها . و بناء عليه اتفقنا مع اللورد ملنر عل تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد هذه الأستشارة ، وتعيين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وو يصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم ، حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل فى حاضركم وقابلكم رأيكم فيه فى الرفض أو القبول ، فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ، ووضعت على القواعد التى تضمنتها ،

وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد » .

ومن الغريب أن سعدا ، وهو من الجنديين لعرض المشروع على الأمة ، وكاتب هذا البيان الذى نشره ، كتب فى اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف خطابا سريا يتنافى كل المنافاة مع ندائه العلنى وفيه يخبر هؤلاء الثلاثة سرا بأنه يخالف ما جاء بندائه العلنى للشعب و يعتبر المشروع المعروض عليه حماية ، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، و يريد بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره فى « فيشى » إلا إرضاء لأخوانه أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخطئا كل الخطأ فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء فى الأمة يخالف كتابه الخصوصى الذى أرسله سرا الى الثلاثة المقيمين فى مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سعدا فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير « ونجت » المندوب السامى تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله إعطاء الأنجليز حق احتلال قناة السويس عند الأقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، أذا قال « ... بأن نجعل لها (أى انجلترا) دون غيرها حق أحتلالها (أى قناة السويس) عند الأقتضاء بل تحالفها على غيرها وتقدم لها عند الأقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رأيه - غير مرة - بأن يتساهل مع الأنجليز فى مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .

وليس من حق رجل مثله إخترناه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا التقلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود الى قبوله ثم رفضه . وأدلتنا على ذلك كثيرة ،

منها : أنه إتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على إلغاء هذا القرار بمشايعة أنصاره الجدد . ومنها : أنه ألح على عدلى بالحضور الى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم أنقلب عليه وطعنه فى وطنيته وكرامته وسيأتى تفصيل ذلك . ومنها : أنه كان معنا على إتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم إنفرد بغرض التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل عزل السلطان . وغير ذلك كثير . وهاهو اليوم يصدر بيانا للأمة ثم يشفعه بخطاب سرى يتنصل به من تبعة بيانه العلنى .

على أن خطابه السرى هذا لم يكن له أى تأثير . فأن الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد أنصاره - عرضوا مشروع ملنر الأخير بأخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبى إلى اعتبار هذا المشروع صالحا لأن يكون أساسا للمفاوضة مع إضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الأسكندرية فقوبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة المرحوم احمد يحيى باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل المندوبون اليوم إلى القاهرة وأرسلوا لنا برقية بأن الأحتفاء بهم كان بالغا وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الغفيرة . وتكونت لجنة لاستقبالهم والحفاوة بهم برياسة حسن حسيب باشا الوزير السابق .

١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشى

١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠

أرسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ أمس وصلتنا اليوم وبها أن التجار والماليين قد عرض عليهم المشروع يومى الأربعاء الخميس (١٥ و ١٦ سبتمبر) - وسبق أن كتبنا ملخصه فى البيان السابق ذكره الصادر من سعد - وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرته جرائد مصر ومنها جريدة المقطم فى ملحق لها بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ . وذكر مصطفى النحاس فى برقيته « أن هؤلاء التجار والماليين قرروا بالأجماع الثقة بالوفد وأن المشروع يصلح أساسا لأستمرار المفاوضات للوصول إلى إبرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد فى الوصول الى أقصى ما يمكن تحقيقة من الأمانى وأن أعضاء الجمعية التشريعية قد أجتمعوا يوم ١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وأرسل أربعة آخرون آراءهم بالتلغراف فيكون المجموع ٥٣ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار ، وامتنع أثنان مؤقتا لأبداء آرائهما كتابة فيما بعد ، ورفضه ثلاثة » .

وبعد أن اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بأن يستمر الوفد فى المفاوضة لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد أن كان هو ممتنعا عن الدخول فى المفاوضة وكان ضد المشروع فى آرائه الأخيرة.

وفى اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من برلين واستفسرا من سعد عن رأيه فى المشروع فامتنع عن ابداء رأى وغضب . وربما يكون خافهما .

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد ـ وكنا ثلاثة حمد الباسل وسنوت حنا وأنا ـ أنه يرى الآن ضرورة تعيين بعض أعضاء الوفد فى الوزارة المزمع تأليفها للمفاوضات الرسمية. و يرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد. وأنه لايمكنه هو شخصيا الدخول فى الوزارة لأسباب خاصة. فوافقه حمد وسينوت، أما أنا فقد صارحته بوجوب عدم اشتراك الوفد فى الوزارة حتى لايظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجا بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها.

٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد فى المفاوضة الرسمية وأن يعترف له ملنر بهذه الصفة الرسمية مستندا على أن الأمة كررت ثقتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية. وهذا تغير فى آرائه السابقة التى عرضها فى إجتماعات الوفد وسجلها فى مراسلاته وندائه للأمه.

٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠

رجع إلينا من مصر مندوبو الوفد الأربعة ـ أحمد لطفى السيد ومحمد محمود والمكباتى وعلى ماهر ـ بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم

و يصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس. وقد أخبرونا جميعا أن ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه فى كل شيء إلا فى قطع المفاوضات.

٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمى وإدانته مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير إجراءاتنا وما نستنتجه من حسن نية الأنجليز أو سوء نيتهم فى المفاوضات. فتقرر جميع الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمى وزملائه لايمنع من السير فى المفاوضة.

٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود قبل بدء المفاوضات الأولى فى لندرة أن يبقى بعض الأعضاء فى باريس حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقى أعضاء الوفد المقيمين فى باريس أى أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد القطع بصفة رسمية. وأضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل أعضائه الى لندرة كانت فكرة استشارة الأمة فى الحقيقة لغرض الخروج من لندره بصورة مرضية. هذا ماقاله سعد ردا على قول المندوبين بأن الأمة لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم تمكنه من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين.

١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندرة لأستئناف المفاوضة بعد حضور مستر

« ولتر » الأعرج من لبدن ملنر ومقابلته لسعد وتهنئته إياه على نتيجة أستشارة الأمة وسيقوم الأعضاء يوم الأربعاء الآتى (١٣ أكتوبر) الى لندرة وسعد غير راض عن ذهابه و يود لو بقى هو فى باريس .

١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠

حضر عندى سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرنى بأنه فكر الليله الماضية طويلا فى مسألة سفر كل أعضاء الوفد الى لندرة وأنه لا يزال مصرا على ضرورة سفر البعض وهو يقبل ألا يذهب الى لندرة إذا رئى ذلك فأجبته بأن سفره ضرورى وأن سفر البعض دون البعض يخالف قرار الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠

حضر عندى أحمد لطفى السيد ليعودنى فى مرضى وأخبرنى أن سعدا مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأى .

وفى المساء زارنى محمد محمود وأخبرنى بما سبق أن أخبرنى به لطفى السيد و بأن النية معقودة على أختيار عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ليسافرا مع سعد وقد قلت لمحمد محمود إنى نظريا أرجح الأكتفاء بسفر من نراهم ضروريين للمفاوضة فى صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست فى أمر قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن فى المسألة أغراضا فأنى أرى ضرورة سفر الكل خوفا من عمل مالا تحمد عقباه بلندرة فى غياب الباقين .

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠

اليوم فى غيابى لمرضى حتم سعد عدم سفر الجميع الى لندرة وإلا فأنه هو لا يذهب و يريد بذلك أن ينفرد وحده بالمفاوضة كمتحدث رسمى عن الأمة وقد قرر الأعضاء أخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الأغلبية عبدالعزيز فهمى وعلى ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتيرفتقرر ذلك .

١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٠

علمت وأنا مريض أنه تقرر اليوم سفر جميع اعضاء الوفد الى لندره بعد مرور عشرة أيام من سفر سعدٌ ورفاقه مالم يرجع سعد ومن معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبدالعزيز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى لندره وهنا يجب أن نقول أن سعدا فى بيانه السابق ذكره والذى أرسله من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول الدخول فى المفاوضة اذا رضيت الأمة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما أن مندوبى الوفد بعد استفتاء الأمة فى مصر أتوا معلنين أن الأمة تقبل الأستمرار فى المفاوضات على أساس المشروع مع مايراه الوفد من تحفظات تحقق أمانيها مع عدم قطع المفاوضات .

و يلاحظ أيضا أن عبدالعزيز فهمى قد وضع تقريرا برأيه فى مشروع الأتفاق الذى وضعته لجنة ملنر وعبدالعزيز فهمى هو من فريق المعارضين

لسياسة سعد وقد ارتأى فى تقريره أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع وحده حماية من النوع الحديث نظرا للمراقبة السياسية على مصر فى صلاتها بالخارج وأن المشروع فيما يختص بالداخل مفعم بالاشتراطات الماسة بالحرية وبسيادة البلاد . وذكر فى تقريره أنه « مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله مع التحفظات التى ترغبها لايرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات . . » إلى آخر ماجاء فى تقريره المؤرخ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ونشر بنصه فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢١ .

٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملنر وأظهر اللورد رغبته فى أن تتولى الحكومة المصرية المفاوضات الرسمية بعد أن وقفت على رغبات الأمة المصرية وسيقابل مندوبونا جميعا لجنة ملنر بعد غد .

ومن هذه المقابلة التى أعلن فيها ملنر أن المفاوضة تكون بمعرفة الحكومة المصرية ، أدرك سعد أنه لن يرأس المفاوضات الرسمية ليأسه من اسناد وزارة إليه بسبب أن انجلترا كما تأكدنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة مندوبها السامى فى القاهرة أن سعد عرض على ملنر أن يتساهل فى طلباته إذا عزلت انجلترا السلطان فؤاد وأقامت أبنه الطفل على عرش مصر ، وكنا نعلم أن سعدا قد نفذ رأيه وعرض على ملنر نيته هذه التى سبق أن أخبرنا بها مما ذكرناه فى حينه

٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس ملنر اليوم .
وقدم سعد بيانا بالتحفظات التى تطالب بها الأمة وأهمها مايأتى :-

١ - الغاء الحماية صراحة

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى انجلترا عند الغاء الأمتيازات

٣ - حرية مصر فى عقد المعاهدات بأنواعها إلا المعاهدات السياسية الضارة بانجلترا

٤ - أولوية مصر فى مياه النيل اللازمة لأراضيها المنزرعة والقابلة للزراعة

وقد أخبر ملنر سعدا بأنه لم يَعِد مطلقا بأعلان إلغاء الحماية .

وقال سعد لملنر « اننا بينى و بينك نقبل الحماية بشرط إلغاء باقى القيود » : ولم يوافقه باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ أمس من سعد يدعونا فيها للحضور الى لندره بأسرع وقت .

ولم نعرف السبب فى ارسال هذه البرقية فأن سعدا كان لا يود حضورنا الى لندن وأن الوقت لم يتسع للمفاوضات فى كل رغبات الأمة ولو كان يائسا لحضر إلينا فى باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقة كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن يظهر أن أرسال هذه البرقية قبل الدخول فى المفاوضة كان بأرادة ملنر .

٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد الى لندره وسافرت معهم .

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٠

أخبرنا اليوم سعد بأن ثلاثة من الطلبة المصريين بلندرة قابلوه يوم السبت الماضى وكان معه عبدالعزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس سألوه عن المشروع فأخبرهم سعد بأنه حماية ووافقه عبدالعزيز فهمى على ذلك فقال الطلبة لو كان مندوبو الوفد أخبروا الأمة بحقيقة الحال فأنها كانت ترفض المشروع أما على ماهر والنحاس فقد أجابا الطلبة بأنهما يريان المشروع استقلالا إذا ألغيت الحماية .

أفضى سعد بحديث الى مكاتب جريدة « الأهالى » المصرية أعلن فيه أن مشروع ملنر حماية وقالت الجريدة بحصول شقاق بين أعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الأنجليزية مثل « المورننج بوست » و « وستنمستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء ..

حضر عدلى ظهرا بعد أن قابل ملنر ومكث معه ساعة ونصف ساعة وأخبرنا بأن ملنر يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية :

١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سبندر » فى فندق سافوى وهذا أخبر سعدا بأمكان الوصول إلى نص بشأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين وإحساس

الأنجليز فأن هؤلاء يعتبرون أن النص الصريح بألغاء الحماية يمس كرامتهم. وأن أمام ملنر صعوبات. وهنا قال له سعد إنه يقبل أن يقال أن مصر تتبع انجلترا فى أمورها الخارجية فقط ـ وتلك غلطة كبرى من سعد .

أرسل سعد اليوم الى ملنر يطلب مقابلته و يقول فى خطابه إن للأمة تحفظات لابد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع .

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حضر « رينل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم وأخبراه بأنه مدعو لمقابلة ملنر غدا وكان ذلك بحضور على ماهر وأخبرنا سعد بأن « رينل رود » قال له أن من المستحيل التصريح بألغاء الحماية . فقرر الوفد بالأجماع أنه ان لم يصرح بألغاء الحماية فأنه لايقبل الدخول مع الأنجليز فى أية مفاوضة .

وكان ملنر قد قال لسعد أن بالمشروع أصول الحماية نظرا للتمثيل الخارجى فالنص على إلغائها يعتبر تناقضا .

٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغداء هو وزوجته مع سعد ومعهما محمد محمود والمكباتى . وظهر أن « رينل رود » غير يائس من إيجاد حل . وقد نشر اليوم فى جريدتى « ستار » و « المورننج بوست » مامعناه أن مطالب المصريين فى التحفظات حقة وأن من اللازم عدم التشبث بالالفاظ لضياع المشروع .

قابل سعد ومحمد محمود ملنر فقال لهما أن التصريح بألغاء الحماية من

الآن غير ممكن و يؤدى إلى سقوطه هو والمشروع . وعند المفاوضات الرسمية يكون من الممكن الوصول إلى ذلك بعد أن يكون الرأى العام على استعداد لقبوله .

وحمد الباسل ولطفى السيد ومحمد محمود وأنا على اتفاق فى أن الطريقة الوحيدة هى أن يكتب لملنر بالتحفظات التى بها نساعد المشروع أمام الجمعية الوطنية وألا نعاكس وزارة الثقة إذا وضعت برنامجها على هذا الأساس . ولكن سعدا وأنصاره يرون معاكسة أى وزارة ان لم يعترف ملنر من الآن بطلباتنا .

و يرى سعد السفر من لندرة يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس وقال ملنر لسعد « نحن الآن فى مأزق »

٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق لملنر ، وأن نترك لندره أملا فى أن يذلل ملنر الصعوبات التى أمامه

ولطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل وأنا متفقون على أن المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على سعد أن يكون الخطاب حاويا للتحفظات التى نراها ونساعد المشروع بسببها فأذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات أصبح مشروع ملنر جديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رفضا باتا فهمنا منه أنه لايريد إطلاقا أى مفاوضات رسمية على يد غيره ، وأنه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وفهم بعضنا أن سعدا لايريد اعلان التحفظات كي يمكنه الطعن على كل مايحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠

تناول سعد الغداء على مائدة « رينل رود » وزوجته فى فندق سافوى وقد أخبره رود أن لجنة ملنر ستجتمع فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم .

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠

اجتمع سعد وأعضاء الوفد فى غيابى اليوم صباحا رغم الاتفاق على أن يكون الأجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهبت فى الصباح الى البنك لأمور تتعلق بالوفد .

وقرروا ارسال خطاب لملنر يشف عن عدم اشتراك الوفد لامباشرة ولا بالواسطة فى المفاوضة الرسمية إذا لم تقبل التحفظات من الآن كأساس للمفاوضات .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملنر وقال لنا إن ملنر أخبره الآن بأنه من الممكن التنويه على التحفظات فى تقريره الذى سيرفعه لحكومته وألا مانع من الغاء الحماية وقبول التحفظات فى المفاوضة الرسمية . وأن ملنر وزملاءه الوزراء يرون أن الحماية سقطت بالفعل وأنه أى عدلى متفائل كل التفاؤل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضة الرسمية .

ذهب لطفى السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزمع إرساله لملنر فأبى سعد محتجا بصدور قرار الوفد بذلك ولايمكن تغييره بأية حال ، وأنه يحارب كل وزارة تدخل المفاوضة ولو كانت من عدلى أو ثروت أو سواهما .

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠

إنعقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن إرسال الخطاب واتفق معه فى ذلك زملاؤه المنتمون إليه وكان من رأيى عدم إرسال هذا الخطاب لأنه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين أعضاء الوفد إتخاذ مضمونه خطة لهم وهى أن الوفد لايدخل المفاوضات الرسمية إلا بعد أن تكون التحفظات أساسا للمفاوضة وفقد فريقنا الثقة بمفاوضة سعد و يرى فائدة البلد فى أن تجرى المفاوضات وزارة من عدلى ورشدى اللذين ماكنا لهم أصدقاء وكان سعد صديقنا الأول ولكن تجاربنا معه فترة وجودنا فى فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا ـ أى المعارضين ـ سنكون بعيدين عن الوزارة طبق قرار الوفد الأول الذى ألغاه سعد . وسواء لدينا أكان رئيس المفاوضة سعدا أم غيره فأننا سنبقى على كل حال أعضاء فى الوفد المصرى الى أن تتكون الجمعية الوطنية ونرشح أنفسنا فيها ظفرنا بالعضوية أو لم نظفر.

يظهر الآن على سعد أنه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكباتى إقتراحا بإرسال خطاب الى ملنر يسجل فيه أن الوفد لايعضد أى مشروع إلا إذا كان قائما على أساس التحفظات وقد رفض سعد وأشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا أنه يقصد به تعضيد أية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد إذا كان أساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات فى الساعة الثالثة بعد الظهر لجلسة عامة بين لجنة ملنر والوفد .

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

ذهبنا فى الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات و بعد التحية تلى علينا ملنر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما آلم ملنر ثم أرسل سعد اليوم الى مصر برقية بأن الوفد قرر عدم الدخول فى المفاوضة لعدم قبول التحفظات من الآن ـ وذلك رغم ما وعد به ملنر من أن التحفظات ستكون موضع بحث فى المفاوضة الرسمية . ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها فى المفاوضة . ومع ذلك فقد قال سعد فى البرقية أن الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

تركنا جميعا لندره اليوم الى باريس .

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠

اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية فى القاهرة وغيرها وكان من المحتفلين بهذا العيد فى القاهرة حسين رشدى باشا وألقى خطابا فى ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر . وإنه ليوم عظيم . يوم مشهود فى تاريخ مصر الحديث ففى مثله من سنة ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه إثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر ... » ثم قال « يوم ذاك حيّت الوزارة المصرية (أى رشدى وعدلى) هذا الحادث الذى كان ينفق تمام الاتفاق مع أمانيها ، والذى لم تكن تألو جهدا فى التمهيد له » . وهذا كله ما أثبتناه فيما سبق من الايعاز بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك .

وفى هذا اليوم حضر عدلى اليـنا فى مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره وأخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ أحمد نجيب مكاتب جريدة « الأخبار » المصرية والذى يقيم معنا فى مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلى يسد الأبواب فى وجه الوفد و يسعى فى عرقلة أعماله وإن الجريدة تريثت فى نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلى برقية يستفسر فيها عن هذا الخبر وقامت مناقشة غير ودية بسبب هذه البرقية بين عدلى وسعد . ثم قال عدلى أنه قابل ملنر أمس الأول وأن هذا أخبره بأنه لايمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهى التصريح من الآن بألغاء الحماية .

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الأخبار كانت كلها

من مال الوفد ، ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل إرسالها ، وفهموا أن سعدا هو الذى أوعز بأرسالها . ولذلك كانت مناقشة بعضهم لسعد إنتقادا صريحا على ارسال البرقية .

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠

أرسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملنر بأننا ننتظر قبول التحفظات وبأنه لايمكن لمصرى مهما تكن الثقة به أن يقبل المفاوضات الرسمية على اساس المشروع الحالى .

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بأن مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد أرسل لهم بمصر برقية بأن عدلى باشا يعرقل أعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى وأخبرنا بعلمه بإرسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التى بدأت ببرقية أحمد نجيب ثم اعقبتها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بأنه لايعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع أنهما أرسلتا على نفقة الوفد . وكنت أنا باعتبارى أمين الصندوق أسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لأرسال المراسلات والبرقيات جملة دون معرفة بالتفصيلات وذلك ثابت فى دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه فى اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التى أرسلها دون علم منا ومنه فأجاب مصطفى النحاس بأنه أرسل البرقية

بصفة خاصة بينه وبين الاستاذ أمين الرافعي صاحب جريدة لأخبار .
ويلاحظ أن مصطفى النحاس أرسل هذه البرقية بالشفرة ومع ذلك فأن سعدا طلب إليه بهدوء عدم إرسال مثل هذه البرقيات فيا بعد دون أن يظهر عليه أى إنفعال مما اثبت لنا بطريقة قاطعة أن سعدا كان الموعز بأرسال البرقيتين ، فبهتنا جميعا وأظهرنا له اشمئزازنا من هذه الطريقة . فلما رأى عدلى ذلك واقتنع أن الأمر كان بإيعاز من سعد رغم الخدمات التى اداها عدلى والعمل مع الوفد أشهرا عديدة وما ضحى به من راحته وماله . لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطعنه فى سمعته وشرفه وأخذ يسرد خدماته لسعد وأنه ما كان يود الحضور لولا تكرار برقيات سعد إليه ثم انتهت ثورته بأن قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد إننى وطنى مثلك ونظيف مثلك » . فأظهر سعد ألمه من هذه الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معتزما الرجوع إلى مصر .

كانت البرقيتان أكبر سبب فى انشقاق الوفد وقد احتججنا بشدة على هذه الفعلة النكراء التى توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبلبل الأفكار فى مصر وأحدثت انقساما بين الناس .

ولم استطع السكوت عل هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى بالفندق وأظهرت له ألمى وألم زملائى ودعوته الى الغداء فاعتذر وكررت الدعوة وألححت فيها حتى قبل وذهبنا نحن الأثنين الى مطعم بشارع « الشانزليزيه » أسمه « أمبا سادور » وأخذت أهون عليه . أثناء الغذاء . وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث وأضفت أن الأمة

والتاريخ سيقدران جهوده . وكان يسمع والألم يحز فى نفسه ولم يجب الا بقوله : إنه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك أنه كان صديقا ومازال صديقا ، وتعاونا معا فى القضية المصرية ، وما كان يجوز له - أى لعدلى - أن يقول لصديقه « انه مثله ونظيف مثله » . فقلت له ياباشا أنت تدهشنى من أن التعبير منك عن غضبك وغاية ألمك أن تقول لسعد إنك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت أنا محلك وطعنت فى وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فأجابنى عدلى بأنه يعتقد على كل حال أنه أخطأ فيما قاله لسعد وما كان يصح له أن يحتد بهذه الصورة .

والحق أنى اعجبت بهذا النبل من رجل ماكنت صديقا له وأسفت على أن مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والألم يحز فى نفسى .

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠

أمام ما أبدينا لسعد من اعتراضات إعترف بخطئه مع عدلى ، وذهب إليه اليوم وسعى فى الصلح معه ، وانتهينا بأن يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فأرسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، أما سعد فأنه أرسل فى برقيته أن عدلى لن يعمل شيئا دون إتفاق مع الوفد .

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لمصر ، وأقام له الوفد مأدبة وداع بفندق الكنتننتال بباريس .

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع أحدا . وفى الوقت نفسه أيد مصطفى النحاس فى ارساله البرقية الى امين الرافعى .

وعلمت أن سبب سعى سعد فى استرضائنا أنه وجد نفسه فى الأقلية بعد أن أصبح حافظ عفيفى و ويصا واصف على غير رأيه .

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا و بين سعد أياما وامتنع هو عن الحضور لمقر الوفد . وحضر اليوم على ماهر للتفاهم مع فريقنا بغرض الصلح مع سعد وجاء فى كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد فى الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمره محمد محمود . و يظهر أن سعدا كان يريد بمسعاه هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بممالأة عدلى لغاية شخصية فى نفوسهم . فلما ظهر خطؤه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر أنه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠

لم يحضر سعد لمحل الوفد من نحو خمسة عشر يوما إلا مرة واحدة وهو يصدر لمصر خطابات ونداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد .

وانحصر همه فى تأليف وزارة الثقة التى سبق ان طالب هو والوفد بها مرارا . وأصبح الآن يتهم بالمروق كل من يقبل تأليف وزارة المفاوضات فهو يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد يحمل الوفد نتيجة تصرفات لايعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير سنة ١٩٢٠

أرسل لى سعد الاستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى أن أرسل له تحويلا بمبلغ ألف جنيه . ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ كثيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على زملائى وأشعرتهم انى أريد الاستقالة من أمانة الصندوق . وكنت أعطيت نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يردها ولم يسدد . عرضت الامر على زملائى فثار عبدالعزيز فهمى وأخذ يعاتبنى كصديق وزميل وانتهى الأمر بالأتفاق على عدم قبول استقالتى والأكتفاء بألا يعطى لسعد شىء فيا بعد إلا بقرار من الوفد . ثم أرسلنا على الفور خطابا خاصا الى سعد بأمضائنا جميعا (حمد الباسل وعبداللطيف المكباتى ومحمد محمود ولعلى السيد وأنا . و بأقرار عبدالعزيز فهمى الذى أبى أن يرسل بأمضائه شيئا مكتوبا الى سعد) نحتج فيه على انفراده بالعمل دون أن يطلعنا على شىء . وقررنا أنه أن أجابنا بعدم أمكانه العمل معنا نسافر جميعا الى مصر فورا . وهاك نص الخطاب :

٢ يناير سنة ١٩٢٠ خصوصى وسرى

حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى

لاشك أن معاليكم قد أحطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن. انقسام فى الآراء، وانصراف بعض الناس عن الوفد، والاعراض عن إتباعه، وتخاذل فى جسم الأتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل، والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها. حال سيئة لا نتأخر عن أن نصارح معاليكم بأن سياسة الأنفراد بالعمل مباشرة أو بالواسطة - تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى - يجب أن تحتمل قسطها الوافر من هذه النتيجة. و يسوءنا أيضا أن هذه الخطة، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر لا تزال متبعه الى الآن. إذ أن معاليكم إنفردتم بأرسال تلغراف الى اللجنة المركزية، وارسال خطاب الى اللورد ملنر، وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون أن تشترك فى أمرها، فى حين أننا مسئولون دائما عما فيها.

لما نشأ أن نحتج على هذا التصرف فى حينه، بل واظبنا على الحضور الى الوفد، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون، فحملنا هذا الأمتناع على خير ما يحمل عليه، ولم نكن لنقدر ان الغرض من ذلك الأصرار على الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة انكم ممتنعون قصدا عن الحضور دون أن نعرف سببا خاصا لهذا الامتناع، ثم علمنا أمس

أن بينكم و بين مستر «بلنت» شأنا يتعلق بالقضية المصرية، وانكم أرسلتم الدكتور حامد افندى الى لندره لهذا الغرض، وأنكم تريدون إرسال أحد الأعضاء لهذه الغاية نفسها. كل ذلك بلا مشاورة لنا، ثم علمنا اليوم أنكم طلبتم من حضرة أمين الصندوق ألف جنيه لا يبعد أن تكون لتنفيذ هذه المهمة.

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التى ليست مباحة فى ذاتها، والتى ظهرت بالحس نتائجها، ترى من الواجب علينا أن نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها، والرجوع إلى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الأمة، وتحمل كذلك بمجموعه كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة.

على أننا الآن، تلقاء ما هو جار فى البلاد أحوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلافى ما وقع من أضرار السياسة التى أشرنا اليها، والتى يضيق المقام الآن عن الأفاضة فيها، فأن الحالة أحرج من أن يلافيها غير الحزم والتدبر، والوقت آزف من أن يحتمل المغاضبه والاهتمام بالشخصيات.

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا.

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - محمد على.

٣ يناير سنة ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد. وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتى:

١- أن لجنة ملنر قد انحلت نهائيا.

٢- استحالة قبول الأنجليز تحفظاتنا وخصوصا. إلغاء الحماية صراحة.

٣- عدم ثقته بعدلى ورشدى ومن معهما مثل ثروت وغيره. وأنه لا يتصور أن عدلى يستقيل إذا ألف وزارة ولم يصل فيها الى إلغاء الحماية.

٤- أن الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل أية وزارة صديقة قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فأن الوفد لم يقرر ذلك وانما رأت أغلبيته أمام إصرار سعد عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية قبل قبول التحفظات مخالفا فى ذلك قرارات له سابقة)

٥- سألنا سعدا- وقد أصر على قطع المفاوضة بدون مبرر- ماذا نعمل اذن؟

فقال: «لا شيء ونتكل على الله»

ولما لاحظ إمتعاضنا أردف: «لابد من الأعتراف بالهزيمة. والا فهل تر بدون عمل ثورة فى مصر؟ ومارأيك يالطفى بك؟.

فقال لطفى بك: «إننا لانقبل الأعتراف بالهزيمة، ونقطع المفاوضات. أما عن الثورة فانى بصراحة إذا إقتنعت بأن من مصلحة بلادنا أن تقوم بثورة كنت أول المجندين لها الداعين إليها».

تلك كانت آراء سعد النهائية. كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب إلى مصر نداء يعرقل تأليف وزارة بعد قبول إنجلترا للتحفظات. و يريد أن تؤيد الجرائد الموالية فكرته وتمتنع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها.

طلب الى سعد أن أقابله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاى معه. فذهبت إليه فى الساعة الخامسة و بعد الظهر، وكانت مقابلته ودية، ثم طلب مني أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له أن طلبها. فأجبته بأنى أعطيته من قبل مبالغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردها، ولهذا أعتذر عن عدم الدفع. وأوضحت له أني مستعد لدفع أي مبلغ يقرره الوفد. فأخبرني ألا داعى لعرض الأمر على الوفد وأنى كصديق له يمكنني أن أعطيه المبلغ ليكون دينا عليه لى شخصيا. فاعتذرت وأخبرته بأني مسئول عما دفعته إليه وإنى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت إليه بشرط عدم تكرار الأقراض. و بعد أن أخبرت اعضاء الوفد بأنى مسئول شخصيا عما أقرضته له ـ اى لسعد ـ أعفاني الاعضاء من هذه المسئولية. ثم ودعته وانصرفت بعد أن ذكّرني بصدور قرار من الوفد يقضى بأن يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعي.

٥ يناير سنة ١٩٢١

أرسل لى سعد اليوم الخطاب الآتي نصه :ـ

حضرة الأستاذ محمد بك علي

يظهر أنكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك

الكر بدى ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعه فيه للوفد بحساب الوفد وأن يكون الصرف منها بأذن ممضى منكم ومنى طبقا للقرار السابق صدوره.

فأرجوكم أن تنفذوا هذا القرار طبقاً لما تم عليه الأتفاق بينى وبينكم. كما أرجوكم أن ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والأحترام.

سعد زغلول

فبادرت بأرسال الرد إليه فى نفس اليوم أى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢١ ونصه :ـ

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة فى بنك الكر بدى ليونيه لحساب الوفد. وإنى لزيادة الأطمئنان سأرسل للبنك خطابا فوق ما عنده من التعليمات. أما عن المبلغ الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم أن تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم ما يراه. لهذا أرجو التكرم بأفادتى بما ترونه.

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام

محمد على

٦ يناير سنة ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى «لندره» ثم رجع الى

باريس، وكنا قابلناه صدفه يوم ٤ يناير سنة ١٩٢١ وسألناه عن سبب ذهابه الى لندره فأخفى علينا السبب.

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمود بأنه أخفى علينا سبب سفره لأن سعدا كان قد أخبره بسرية المأمورية وأنه يعترف لنا الآن بعد أن صرح له سعد أنه ذهب بخطاب من سعد الى اللورد ملنر لم يقرأه هو ولم نعرف نحن طبعا شيئا عن مضمون هذا الخطاب السرى.

دعانى اليوم سعد للتفاهم معه فيما كان بيننا من خلاف. وكانت المقابلة بفندق الكنتنتال وجرى بينا عتاب سببه أنى من المعارضين كما كان سببه مسألة النقود.

٧ يناير سنة ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمحل الوفد. وقد عرضنا عليه مضمون بعض الخطابات التى وردت من مصر عن الحالة، وفيها أن الأنقسام فى الآراء وسد الطريق على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته فى الميدان وتولى المفاوضات الرسمية، وفى هذا من الخطر ما فيه. فأجاب سعد بأن لا لوم علينا إذا حصل ذلك، فأننا موكلون فى الاستقلال و يئسنا من الحصول عليه ولا يمكننا أن نعمل شيئا آخر. كما لا يمكن مطلقا أن نتضامن مع أية وزارة أو نؤيدها مع علمنا بأنها خادعة أو مخدوعة.

وقد أجبناه بأنه لم يفكر أحد فى التضامن مع وزارة ولا فى تأييدها.

وإنما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق تحفظاتنا و يكون لديها ما يطمئنها من الضمانات. فقال ان الحياد غير ممكن. وإن الواجب أن نعلن أننا غير راضين عنها خوفا من أن يقال إننا معها سرا. وان كان لديها وعد من الأنجليز فهذا غير كاف ولا نصدقه. وان كان لديها وثيقة كتابية فلم لا تدخل نحن ولا يمكننى أن أتنازل عن وكالتى عن الأمة.

وأظهر لنا أنه بفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر أنه غير جاد فى قوله هذا

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو أنه يقبل لألغاء الحماية والدخول فى المفاوضة أن ينص فى مشروع ملنر بما يأتى: «لأجل أن يبنى إستقلال مصر أمام انجلترا و باقى الدول على أساس كيت وكيت» وسرد الأمور التى نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة.

و بعبارة أخرى فأن سعدا يقبل بهذا الدخول فى المفاوضة على مجرد وعد بالنظر فى طلبات الوفد، لا على إعلان إلغاء الحماية فورا. والواقع أن سعدا كان يريد وضع ألفاظ براقة فى مشروع ملنر يتمكن بها من أن يفاوضه بنفسه وأن يرأس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور أنه غير ثابت على رأى واحد و يريد أن يدخل فى روع الأمة المصرية دائما أنه الحفيظ على آمال الامة والمتشدد فى طلباتها.

٨ يناير سنة ١٩٢١

نشرت جريدة «الاخبار» فى عددها الصادر اليوم على لسان مكاتبها فى باريس ما يأتى:

سالت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من أن الوفد يلح فى أن تلغى انجلترا الحماية فى الحال بحيث أن مصر تدخل فى المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة. فأجابنى الرئيس بما يأتى! «إن مثل هذا التحتيم غير معقول فنحن نريد أن المعاهدة التى تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكما يلغى الحماية إلغاء صريحا. وإننا نقبل الدخول فى المفاوضات متى اعطى تأكيد بذلك»

ومن الغريب أن مكاتب الأخبار المذكور لحكمة لا تعلمها كتب بعد ذلك بأشهر أى فى ٢١ يوليو سنة ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا فى ٨ يناير سنة ١٩٢١ من سعد وإنما إستلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد وأقرب المقربين الى سعد والذى لم يعارض سعدا مطلقا فى أى رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك فى باريس او لندره.

٩ يناير سنة ١٩٢١

حضر سعد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الأستاذان عبد الملك حمزة واسماعيل كامل وأخبرانا أنهما حضرا من مصر موفدين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد أشيع

من الأنقسام بين أعضائه وليخبرا الوفد بحقيقة الحال فى مصر. وقد ذكرا أن الحالة هناك سيئة. وأن بعض القوم هناك ينسبون الى الوفد أنه قرر عدم الدخول فى المفاوضة وعدم الرضا عنها إذا كانت بواسطة حكومة ثقة إلا إذا أعلنت انجلترا رسميا قبول التحفظات. وأن انصار عدلى يزدادون عددا. وقد أجابهما سعد بأن ما يريده هو أن يعلن أن إلغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الأتفاق.

وزاد سعد بأن قال أن الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائما بقبول المشروع باعتباره فرصه ما كانوا يظنون سنوحها.

اجتمعنا اليوم مساء بالفندق الذى يقيم فيه أحمد لطفي السيد وقررنا التشديد على سعد فى ارسال النداء الذى وضعناه له. وقررنا تهديده بأن نرسل نحن هذا البيان باسمائنا الى لجنة الوفد فى مصر ان هو رفض إرساله.

١٠ يناير سنة ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد. ثم حضر عبد الملك حمزه واسماعيل كامل، وتناقشا مع سعد ومعنا. و بعد ذلك أدليا إلىّ بأنهما تأكدا من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذه من أعمال. وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الأخبار وأرسلها اليوم تلغرافيا لمصر أنه يخطىء القائلين بالتصريح بألغاء الحماية فورا وانما إذا حصل تأكيد بأن إلغاءها سيكون فى المعاهدة الرسمية فأن الوفد يدخل فى المفاوضة.

هذا مع العلم بأن قرار الوفد نص على ألا يدخل المفاوضة إلا على أساس جميع التحفظات .

دعا سعد أحمد لطفي السيد ومحمد محمود لمقابلته فى الفندق اليوم للتفاهم معهما . ثم أخبرهما برغبته فى أن يكون فى الوزارة أعضاء من الوفد وأما هو فأنه لا يقبل بحجة أن رياسة الوزارة صغيرة بالنسبة اليه وأنكر ما عزاه اليه صديقه على ماهر من أنه إمتنع عن الحضور لمحل الوفد غضبا .
وعرض عليهما خطابا من ملنر يشكره فيه على تهنئته برأس السنة .

١١ يناير سنة ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الأنجليزية حديثا لسعد جاء فيه :
«تناقش معى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فى باريس . فى تقرير لجنة ملنر عن مصر وقال **ان وفده لم يطلب الغاء الحماية حالا** تمهيدا للمفاوضات . ولكن الامة المصرية مع ذلك تطلب أن اى معاهدة تعقد بين البلدين على أساس تقرير ملنر يجب أن تتضمن قبل كل شىء آخر الغاء الحماية . فاذا اعطته الحكومة ضمانا صريحا فأن الوفد لا يتردد فى دخول المفاوضات معها . . . وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعد نظر اللورد ملنر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أسفه لما سمعه من استقالته .

لم يحضر سعد اليوم لمحل الوفد وقد أخبرنى دومانى السكرتير الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغداء مع سنيوت حنا فى مطعم بضواحى باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى موضوع

اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم فى الرأى وقد قال له على ماهر أنه علم أن سبب الخلاف هو ان لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على قد وعدهم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وأنهم اتفقوا على تأليف الوزارة فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمه لأنه مصاب بروماتيزم فى اعصابه كما لم يتهم عبد اللطيف المكباتى بحجة أنه سليم النية و بسيط و يظهر لى أن الأتهام آت من سعد .

دعا سعد حمد الباسل والمكباتى فى الفندق للتفاهم معهما . فذهبا .

١٤ يناير سنة ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزة ـ فى مقر الوفد وفى غياب سعد ـ أنه مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة من عدلى وشرح حالة البلد الموجبه للأسف وقال ان لم نتداركها كانت المسئولية عظمى . ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب إليه و يعرض عليه ما ارتآه عبد العزيز وهو ان نسعى فى ان يكون سعد ضمن المفاوضين الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وان لم يمكن ذلك فأننا نساعد فى تأليف المفاوضين من وزارة عدلى صيانة للبلاد و يكون ذلك منا بنداء للأمة مثلا بتأييد عدلى واظهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك حمزة أن يكتب لنا تقريرا بمأموريته فوعد بذلك .

١٥ يناير سنة ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى الينا اليوم بمقر الوفد ـ وسعد غائب ـ وأخبرنا

بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه فأبى كل الأباء تأييد عدلى وأضاف -أى سعد- أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق بما كتبوه فى جرائد مصر وما على عدلى إلا أن يعلن أنه مع الوفد و يسير على مبادئه وبهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز أن ينصحنا بذلك وأضاف بأنه متمسك بمبادىء الوفد فى جميع تصرفاته وأنه أرسل الدكتور حامد الى مستر «بلنت» ليخبره بأن يقول لملنر أنه من الممكن أن سعدا يقبل الدخول فى المفاوضة الرسمية إذا وعد بألغاء الحماية. فعند ذلك قال عبد العزيز لسعد ان هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر لعدم الدخول فى المفاوضة إلا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بأنه يمكنه أن ينكر تكليف حامد بالمأمورية التى كلفه بها إذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضة على الأساس الذى ارسله الى «بلنت». وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستسغ هذا الأنكار. فاجابه سعد بأن السياسة يجوز فيها الكذب. كما أعترف له بأن الحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بالغاء الحماية.

١٦ يناير سنة ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة -لطفى السيد- محمد محمود- حمد الباسل- المكباتى- وأنا- السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واخترنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا.

١٧ يناير سنة ١٩٢١

أخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم فى جريدة « الأوفر » الفرنسية أن حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا فى مصر وقامت مظاهرات فى الأسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد.

ومن الغريب أن سعدا أرسل الينا فى مقر الوفد صورة تلغرافين يريد ارسالها لمصر احدهما لمحمود باشا سليمان يستفسر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة. فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن أنه يريد إشراكنا فى أمره ورددنا اليه صورة التلغرافين وأخبرناه بأن يتصرف كما يريد بعيدا عنا.

ذهب اليه عبد الملك حمزة واسماعيل كامل وأخبراه بأننا نريد منه نداء يجمع كلمة الامة و يوجد الثقة بعدلى لحمل الأنجليز على تعيينة فى الوزارة خوفا من إبعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا أن يخبراه بأن هذا نداء لا ينشر فى الجرائد الا مع نداء من عدلى نفسه ، فأبى سعد نهائيا وقال انه لا يثق بعدلى فهددناه بسفرنا وأجابهما سعد بأن قال لهما :

فليسا فروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر و واصف غالى فى منزل سعد وأنهم يعقدون معه مجلسا فى أغلب الايام.

وفى اليوم نفسه أرسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٧ يناير سنة ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى

نتشرف بأن نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد

أنها مضطربة الفكر متشعبة الآهواء. وأنكم تعلمون علما بديهيا أن المفاوضات الرسمية إنما يحصل على يد الوزارة المصرية. وتعلمون أن من المصلحة الكبرى أن تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم الحرص على هذه المصلحة وأن اولى الرجال اللائقين برئاسة الوزارة هو عدلى يكن باشا. وتعلمون ما ورد من الأخبار أن له مشايعين كثيرين. كما تعلمون ان له فى حركة الاستقلال يدا وفضلا عظيماً فى كثير من المواطن. فمن المتعين اذن أن يحرص الوفد على مثله و يستبقيه لينتفع به سواء فى الحال أو الاستقبال.

وقد عرضنا عليكم جمعا للشتات وتوحيدا للكلمة، وتقوية لمركز الوفد واستبقاء لعدلى باشا، وحملا لأولى الأمر على تكليفة بتأليف الوزارة، ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به، وتأييده إياه، لا ثقة عمياء، وتأييدا مطلقا، بل مشروطا بأن يكون على مبدأ الوفد، وألا يقبل المفاوضات إلا إذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية كما عرضنا عليكم أن المصلحة الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد فى الوزارة. ولكن تطمينا للوفد عرضنا أن يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على أن تكونوا انتم ضمن المتفاوضين الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية. عرضنا ذلك كله فلم نجد منكم إلا اباء تاما لم نفهم له دافعا صحيحا. ولقد خطر فى بالنا أنكم ربما تشكون فى حالة البلاد الآن وحرج مركزها من جهة ما بها من الأنقسام وتشعب الاهواء. هذا المرض الذى اخذ يدب فيها على ما يشتهى خصومها، وأنكم ربما كنتم مطمئنين أن الوفد يبقى قويا الى الأبد، وأن لن يؤثر فى مركزه مؤثر، خطر لنا هذا وهو

ما نتوهمه داعيا لأبائكم وعدم اجابتكم طلبتنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا فى ازالة خطر الأنقسام المحدق بالبلاد من جهة أخرى ، نجد أن لا محيص لنا من درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة. فنطلب منك كما كنا طلبنا من قبل أن تسافروا انتم وجميع أعضاء الوفد الى مصر فى أقرب وقت لهذه الغاية والبحث فى مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة. والا فأنا مضطرون جميعا للسفر لمصر على أقرب مركب لدرس الحال واصلاح ما نستطيعه منها وايقافكم من هناك على ماجريات الامور. وعلى كل حال فلقد كان موضع اتفاق بيننا و بينكم جميعا أن محل العمل الحقيقى الآن فى هذه الظروف السيئة هو مصر لاجهة أخرى.

وان زميلنا عبد العزيز فهمى بك الذى تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ربما تعود إليه القدرة عليه كما سبق أن استاذن الوفد فى ذلك يشاركنا فى هذا الرأى و يوافق عليه تمام الموافقة.

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

اوافق على صواب هذا الرأى

عبد العزيز فهمى

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة أعضاء الوفد فى التضامن مع سعد وحرصهم على ألا يكون فى البلاد انشقاق ، ومبلغ إحترامهم لسعد كرئيس للوفد المصرى رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه فى آرائه ومبادئه ، وأن الأعضاء كانوا حريصين على إحترام قرار الوفد الأول القاضى بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وأن يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا

مجد، وأن يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون فى الجمعية الوطنية إذا انتهى الأمر باتفاق على معاهدة مع الانجليز.

كان حالنا مع سعد فى هذه الآونة مما يؤسف له، فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسى الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع أن المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم فى تكوين وفد يسعى لأستقلال مصر، وجعلوه رئيسا لهم لأنه كان أكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية.

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد. وقررنا السفر فذهبنا إليه وأخبرناه بأننا حرصا على مصلحة البلاد وأبقاء للفرقة نريد أن نترك له حريته فى أوروبا حتى إذا ظفر بخير البلاد كان الفخر له وحده. وإذا لم يظفر كنا بعيدين عن أية مسئولية من تصرفاته فانه فى الواقع يتصرف منفردا ولا يقبل منا رأيا. ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون أن نشعر أحدا بفرقة أو اختلاف فى الرأى. ومن لا يستطيع منا العمل يبقى فى بيته أو عمله الخاص. ورجونا له النجاح. لكن سعدا أجابنا بما يشعر أنه غير محتاج الى مساعدة أحد «وأنه مطمئن» فتركناه وانصرفنا بعد توديعه.

١٩ يناير سنة ١٩٢١

لم نقصر فى إمداد سعد بما يحتاج اليه من نقود. وارسلت بالأتفاق مع زملائى خطابا الى واصف غالى بصفتى أمينا للصندوق بتاريخ اليوم ونصه: —

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالي بك المحترم

بما أننا مسافرون اليوم إلى مصر فقد قرر حضرات الأعضاء الموجودين في مركز الوفد إعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف فرنك للصرف منها على أعمال الوفد، مع العلم بأني لو تأخرت في الرجوع واحتيج الى نقود فما على حضرتك إلا إخباري في وقت مناسب لأرسال ما يكون ضروريا.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي،

محمد على

ولاشك أن واصف غالي عرض الأمر على سعد فكانت الأجابة أن رد واصف الى خطابي هذا مصحوبا ببطاقة زيارة بأسمه دون أن يكتب عليها شيئا وأخذ تحويل البنك

عرفنا بعد ذلك أن سعدا طلب الى ابراهيم سعيد باشا وهو الذى كان يرسل الينا النقود في باريس ان يخطر بنك «الكريدى ليونية» و بنك «روما» في باريس بأن جميع النقود التي أرسلها بأسمى او بأسم الوفد إنما كانت مرسلة لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل جميع المبالغ لحساب سعد. وفعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس، وأذكر أن ما حول في ذلك الوقت كان نحو ٨٥ الفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ الفا كانت لدى اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف إليها مما يرد من تبرعات.

محاولة للأبقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد فى الوقت المناسب عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية إلا بعد أن يجاب الى إضافة التحفظات التى طلبها على المشروع، لتكون كلها أساسا للمفاوضات الرسميه. ولايزال يرى المصلحة فى التمسك بهذا القرار إلى النهاية، فلن يدخل فى المفاوضات الرسمية بالذات إلا على هذا الشرط. ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه ألا يتخطى رغبة الأمة، تلك الرغبة التى تقضى عليه بأن لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية فى أى حال. وبديهى أن القيام بهذا الواجب لا يتيسر وأن المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التى تطلبها بريطانيا العظمى ومصر، كلا الأمرين لا يتم إلا إذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب، مجربة الميول، معروفة المواقف فى حركة الاستقلال، ومع ذلك فأنه مما لا شبهة فيه أن الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تنال تعضيده إلا اذا كان عندها تصريح بأن النص على إلغاء الحماية أساس من الأسس التى تبنى عليها المفاوضات الرسميه، وإلا لعرضت نفسه للتعاقد على الحماية فى حين ان الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال إلا الاستقلال.

رجوعنا الى مصر

طعنة فى الظهر

تركنا فرنسا وكلنا أمل فى أن ينشر النداء من سعد على الأمة. وأرسلت الأقلية التى بقيت مع سعد فى فرنسا صورة النداء إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة فى نفس الباخرة التى اقلتنا.

ولكن حدث مع الأسف الشديد أن سعدا حال دون نشر هذا النداء بأن أرسل برقية الى جريدة «الأخبار» نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

« ....غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (اى التحفظات) فى خاصة نفسه. لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط، بل يلزمه أن يؤيده و يعلن ثقته به متى كان من أصدقائه، وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم، ولا يترتب عليها إلا إفساد خطة الوفد» .

كما حذر الامة من هؤلاء الذين يعنيهم ببرقيته، أى أنه حذرها منا، وسعى فى ايجاد شك فى أعمالنا ووطنيتنا ونحن فى عرض البحر بين السماء والماء، أملا فى أن تقابلنا الامة بالسخط. والكراهية و بتلك الحيلة النكراء يسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن إستحالة تعيينة رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن علم بسعيه فى خلعه مقابل التساهل فى بعض المطالب الوطنية. وما كنا نعلم بما أقدم عليه سعد من إرسال برقية ضدنا حتى أتتنا برقيتان من مصر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن فى الباخرة نص اولاهما :-

نص أولاهما :-

«لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم وأصدقاءكم عدم التصريح بشىء إلى أى شخص قبل أن تقابلونا

عفيفى- و يصا- النحاس

ونص البرقية الثانية : -

« محمود محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت أنباء باريس تطالب الوطنيين باليقظة منكم و بقبولكم المفاوضات الرسمية على غير أساس إلغاء الحماية بترويجكم قبول مشروع ملنر فسبب ذلك تأثيرا سيئا أفيدونا

جورج خياط - سيد خشبه

حزنا فى أمرنا من هذا التصرف الغريب الذى أترك للقارىء تقديره والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك فى نفوسنا مرارة ممضة فما كنا نتصور أن يصل الأفتراء إلى هذه الدرجة وأن ينزل المفترون الى هذا الدرك وأن يتحكم الهوى فى النفس الى حد إختراع الأباطيل إشباعا للشهوة ونيلا من المعارضين .

ولما وصلنا الى الاسكندرية قابلنا أصدقاؤنا وقابلتنا الجماهير بالأستفسار عما حدث ، وتجمعوا فى بهو الفندق الذى نزلنا فيه . فخطب بعضنا فيهم بما لا يشعر بوجود شقاق أو إنقسام وطلبنا الى الناس أن يعتصموا بالأتحاد .

ثم سافرنا إلى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا فى المحطات بالهتاف للوفد ، وكنا نؤكد إتفاقنا وتضامننا . ثم كان استقبالنا فى القاهرة بالغا منتهى الروعة . وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب بكلام يدل على التضامن . ثم ذهب كل منا الى منزله . ورأينا إزاء تصرفات سعد ألا نذهب إلى لجنة الوفد المركزية وأن ينصرف كل منا الى عمله مع الابقاء على علاقتنا باللجنة . وكنا ندلى لمن يتصل بنا بأننا وقد تعبنا نحو السنتين فى أوروبا نحتاج الى شيىء من الأستجمام .

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال إلى أن كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١. وفرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولما كان بينه و بين الوفد من صلات وتعاون. ونثبت هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة ليكون القارىء على بينه من برنامجها:

«...اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية إذا تفضلتهم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة.

ولقد كان من جليل شرف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة، ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد.

«لذلك أتشرف بأن اعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل، حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدور الأمر الكريم بالتصديق عليه (وذكر اسماء الوزراء ولم يكن فيهم أى واحد من أعضاء الوفد كما كانوا يتقولون)

«ان الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى و بين مصر، الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر، وستجرى فى هذه المهمة، متشبعة بما تتوق إليه البلاد، ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة، **وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق الغرض.**

« ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية، من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة. فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستقضى إلى إتفاق محقق للأمانى الوطنية، و يكون فاتحة عصر جديد بين البلدين، شعاره الودة وتبادل الثقة، وسيكون للامة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الأتفاق.

« وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فأن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الجديدة للأنظمة الدستورية، وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها، وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا.

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن إعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الأسراع فى الرجوع الى النظام العادى، وبانها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل، وإنّا نعتمد على حكمة الامة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة.

« واننا لندرك حق الأدراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الامة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد، على أننا بتأييد عظمتكم لنا

سنسعى بأدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها، ولتوسيع نطاق رقيها، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع إهتمامنا العظيم.

«هذا وان الوزارة على يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاه على عاتقها تأمل الوصول بهمتها إلى النجاح المنشود، معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم، ومعتمدة على ثقة البلاد.

وانى لعظمتكم ... الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١)

ولما أعلن فى الصحف نبأ تشكيل وزارة عدلى و برنامجه الذى أرسله للسلطان إهتزت الأمة فرحا. وكيف لا يكون ذلك وقد تألفت وزارة الثقة التى طالما سعى سعد ورفاقه الى تأليفها. وكيف لا يفرح الشعب وقد أعلن عدلى فى كتاب تأليف وزارته أنه يتمسك بالتحفظات التى كان الوفد يعلنها. وطالما طالب سعد عدلى بالدخول فى المفاوضات مع من يختارهم من الوزراء وأن يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضة.

إذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد، منفذا لرغبة سعد صديقه، رغم مالاقاه منه فى باريس ولندرة من طعن وتجريح بعد أن أدى للوفد خدمات لا يجوز إنكارها.

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - أكثر الناس إغتباطا، لأنهم قد حققوا رغبتهم فى أن لا يكونوا أعضاء فى الوزارة وأن يبقوا متراصين فى الوفد يعملون و يراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك الرجل الذى سعى سعد فى إحضاره الى أورو با ولبى الدعوة بعد إلحاح شديد.

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بأن زملاء سعد يفضلون عدلى عليه، وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم فى الجهاد. وماذا يفيدون من تمسكهم بأن تكون رئاسة المفاوضين بعدلى. إنهم لم يشتركوا فى الوزارة، ولم يفكروا فى الاشتراك فى المفاوضة الرسمية. فتحبيذهم المفاوضة بواسطة عدلى لم يكن إلا لأن. مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد أن وقر فى نفوسهم أن سعدا غير كفء للمفاوضة بما لمسوه مذ كانوا فى بار يس ولندره. وما لاحظوه فى عدلى من كفاية وجدارة.

أن عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا. وأنما الذى يصلح لهذا هو سعد، فهو نشيط وخطيب. وكان محاميا قديرا، وهو كثير الأصدقاء ومنهم أولئك الذين الفوا الوفد معه.

أما عدلى فكان قليل الأختلاط بالناس. وماكنا نعرف عنه قليلا أو كثيرا. وقد آزرنا سعدا فى الجمعية التشر يعية ليكون وكيلها الاول، وأصبح عدلى وهو الوكيل المعين فى المرتبة الثانية.

كان هذا اعتقادنا فى الأثنين. لكنا بعد التجارب الطو بلة القاسية

بين باريس ولندره من أبريل الى نوفمبر سنة ١٩٢٠ عرفنا أن عدلى وان لم يكن يصلح للزعامة الشعبية فأنه «رجل دولة» أى أنه سياسى ودبلوماسى من الطراز الأول. ولقد سمعنا ونحن فى أوروبا من أجانب ذوى مراكز رفيعة ممن اتصلوا بعدلى و بسعد أن أكبر دولة فى أوروبا تفاخر بأن يكون لها رئيس وزارة مثل عدلى.

أضف الى ذلك أن الرجل أثبت لنا دقة تفكيره وصبره فى المفاوضة، كما أظهر لنا أدبا جما، وهولا يحقد على من يخالفة فى رأى، و يسعى فى الوصول الى الحق و يرجع إليه دون أن يرى فى ذلك غضاضة. بخلاف سعد فأنه كان يرى إلزام غيره الأقتناع برأيه ولو كان خاطئا، و يعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته، ولطالما جرح من حادثوه أو ناقشوه، لكنه والحمد لله قد وجد أمامه رجالا طالما صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد والمكباتى وحمد، وكنت أنا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت آسفا على ما وضعتنا الظروف فيه. ولا أخفى أن بعضنا فى آخر مراحل وجودنا فى أوروبا وصل أمرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد فى تأليف الوفد وغيابهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيهما الكثير من أرزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا فى زعامة أو وزارة. وكانت نتيجة جهادهم أن اسرف سعد فى تجريحهم، وآذاهم فى وطنيتهم.

الف عدلى وزارته، و برنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد إلى المساهمة معه فى المفاوضة تحقيقا لتضامن الأمة فى مرحلة حاسمة من مراحل جهادها.

لكن سعد آثر بقاءه فى باريس ، وأرسل إلينا فى القاهرة لنعود إليه ثانية كى يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك . ورغم ما قاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعددنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر، و بينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد وإذا سعد يبرق إلينا بعدم السفر و بأنه حاضر الى مصر.

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين إليه من أعضاء الوفد أرسلوا إليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذه فى الألتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب .

عودة سعد من أوروبا

وصل سعد الى الاسكندرية فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ ، وكنا نحن فى إستقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات .

وخطب سعد فى وليمة عشاء أقيمت له بالأسكندرية قال فيها : -

« . . . وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قرأتموه جاء فيه وعد بأنها تتمشى مع إرادة الأمة وتسترشد بأرشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد المصرى بأن يدخل فى المفاوضات الرسمية ، والوفد ورئيسه يهنئون أنفسهم بأنهم يرون وزارة تتربع أو تتولى الأحكام فى مصر ونريد أن تتمشى مع ارادة الأمة ، فأنه لا شيىء أحب الى الوفد الذى يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن تتمشى مع هذه الارادة »

أنظر كيف كان سعد متحرزا لا يمدح الوزارة ولا يذمها ، وكان كل همه أن يعلن للناس أن الوزارة إنما هى خاضعة لأرادة الوفد أى لأرادة الأمة .

وأعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى القاهرة. وكان الناس متراصين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد ووزارة الثقة ، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى شرفات المنازل إلى أن وصلنا الى بيت سعد وبقينا برهة معه فى مكتبه . وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه .

ولقد لفت نظرى أمر له أهميته ذلك أن سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه ، وبعد دقائق من وصولنا أنه بعد الذى قوبل به من الهتافات والأبتهاج والتكريم . كان همه أن بادرنا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلى بسبب أن السلطان فؤاد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذو الفقار باشا لأستقباله فى المحطة رسميا بأسم السلطان . وكان ذنب عدلى أن نادى محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا إبتهاجا وتعظيما له ، وعدلى هو رئيس هذا النادى .

دهشنا لهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يقدر فيه اغتباط الأمة وفرحها بقدومه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل إعتبار . ولم نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ما كان يليق برجل مثله أن ينساق فيه بل كان يجب وهو زعيم الأمة أن يشغل بمسئولياته عن هذا الصغار .

رأى عدلي ألا يشكل الوفد الرسمي للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه. ولما انتهت الأحتفالا ت بمقدم سعد، أخذ عدلي يفاوضه في تشكيل هيئة المفاوضين. لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته في الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضين والإ فانه يمتنع عن الدخول في المفاوضة ويحاربها.

ولما لم يجد النقاش معه نفعا، وكان يستحيل أن يرأس المفاوضين وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات، إنحصر الخلاف أذن في رئاسة المفاوضة التي تشبث بها سعد ونجم عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقة عدلي في حفلة أقيمت بشبرا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هزأ فيها بالتقاليد الرسميه في العالم كله التي تقضى بأن يكون رئيس الحكومة أو وزير خارجيتها هو الذى يرأس المفاوضات. ووصم عدلي بأنه موظف انجليزي عينة السلطان الذى يستمد سلطته من المندوب السامي الأنجليزي. وأن مفاوضة عدلي مع الأنجليز. انما هي مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس. ووصف عدلي ومن يؤيدونه بأنهم «برادع الانجليز». كما أعلن أنه سيهاجم كل وزارة مصرية تفاوض الأنجليز الا أذا رأس هو المفاوضين، مع العلم بأن رياسته للمفاوضين لابد أن تكون بمرسوم من السلطان نفسه.

وبعد اعلان سعد في خطبته هذه محاربة عدلي، اجتمع الوفد يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ وقررت الأغلبية عدم اشتراك الوفد في المفاوضة وعدم محاربة الوزارة. لكن سعدا شذ عن الجماعة وأصر على إعلان عدم الثقة بالوزارة وعلى محاربتها ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالي وسينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس وعلي ماهر. وكانت النتيجة أن

إستقال على شعراوى واستقال بعده بقليل جورج خياط . وأرسل خمسة من الأغلبية خطابا الى سعد فى نفس اليوم جاء فيه :

«قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الأعتبار.

«نقول والأسف يملأ قلوبنا أنكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ماعدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات .

«فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى .

«تلقاء هذا الأستئثار بالرأى والأنفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا إلا أن نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى إتقائه الى حد مجاراة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته .

« والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها ، فأن الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها إلا

خذلانا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

«نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية إتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى أبدتها الامة والتى تتمسك به كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا و يقدموا قرباناً جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر اجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق احدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لأستقالته . كما لم يوقعه جورج خياط لاستقالته أيضا . ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد واعتقادة بعدم فائدة اى نصح نسديه لسعد . وانضم الينا فى الرأى الدكتور حافظ عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا إليه إلا أن نشر فى اليوم التالى اى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف ينم عن نفسيته و يكشف عن اعتقادة بأنه وحده هو الوفد ومما جاء فيه :

« ...لهذا فأننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها، وأيدتها عند كل مناسبة وعلى الاخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها، وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها، والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيده لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل... الخ »

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد، واعتبر أغلبية الأعضاء. ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين.

ترتب على هذا الشقاق إنقسام الأمة الى فريقين. فريق عدلى و يضم كثيرا من المثقفين و وجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال. وفريق سعد و يضم كثيرا من حسنى النية الذين أثرت فيهم النداءات والمهرجانات، ومن المثقفين الذين ينتهزون الفرص، ومن العامة والبسطاء حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب فى عدلى ورشدى وثروت ومن آزرهم.

وقد بلغ الأسفاف فى المظاهرات التى اوعز بها فريق سعد إلى حد أن المتظاهرين كانو ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن معهما و يصفونهم بالخيانة و بأنهم برادع الأنجليز وأن الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى.

وفى الوقت الذى أسرف فيه سعد فى اتهام مواطنيه كان يعلن ان الانجليز « خصوم شرفاء معقولون »

كان مركز عدلى واخوانه فى غاية الحرج. فلم يكن منه وهو رئيس

الوزارة وقد اشتد الأضطراب فى البلاد، وتعطلت الأعمال، وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والأضرار إلا أن أصدر بيانا فى ٥ مايو سنة ١٩٢١ هذا نصه :-

«ما كنا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للأشتراك معنا فى المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن أى خلاف.

«لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمى للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة. وقد وضعت الوزارة برنامجا سياسيا يسع تحقيق مطالب البلاد.

«ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى، فقد رأت، توحيدا للقوى أن تشرك هذا الوفد معها فى المفاوضة، ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالأرتياح العام، لأنه جاء مطابقا لآمالها، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعضيدها.

«عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب، وسهلت كل السبل للمظاهرات والأحتفالات التى أقيمت لهم، وبعد قليل دعوناه والوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات و بعضها خارج عنه «تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن

الخلاف بينها و بينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رئاسة المفوضين، تلك الر ياسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه .

« ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد . أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له، إذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة، لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التى تر يد هى أن تكون فى مصافها .

« فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع إجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة، أخذ يبرره بنظر ية إن سلم بها أدت حتما الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر و بر يطانيا العظمى أيا كان المفوضون مادامت السلطة المصر ية التى تكسبهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها . ومما يؤسف له أنه إستعمل فى التدليل على هذه النظر ية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم إليه، لا تبررها أى ضرورة إذ زعم (أن رئيس الوزارة ليس إلا موظفا من موظفى الحكومة الأنجليز ية، يسقط و يرتفع باشارة من المندوب السامى، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بأزاء رئيسة وز ير خارجية انجلترا حرا فى الكلام، لأنه مدين له بمركزه) على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أننى لست موظفا إنجليز يا، وأن ليس وز ير خارجية انجلترا رئيسا لى، بل إننى رئيس حكومة مصر، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطنى بحر ية لا يحدها أى اعتبار من الأعتبارات .

«وكيف لا أكون حرا فى الدفاع عن مصالح بلادى امام وزير خارجية انجلتراء وأنا الذى صرحت فى بيان وزارتى الرسمى أننى لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد.» وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالأشتراك معها فى المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه وحجته فى ذلك أن الوزارة ترغم الناس على الثقة بها، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بأن يشتركوا فى أ احتفال يقام من أجله كما أنها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدا له، وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها بأسمه، بل ان جزاء الهاتفين له فى طنطا كان ضرب الرصاص.

-«فأما ما يزعمه من إرغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة فى حاجة الى السعى فى الحصول على مظهر جديد فى الثقة، وهى لم تشأ تنشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعضيد. والتأييد، سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد.

«وأما إصدار الأوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم إلى إقامة حفلة تكريم له الى ان هذا العمل الذى أتى فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية. هذا حق لا يمكن إنكاره على أية حكومة من الحكومات، وإلا إختل النظام وضربت الفوضى بأطنابها «وأما المظاهرات فأن الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام، واذا كان لأحد

من الناس حق الامتعاض من هذا فليس هو سعد باشا فلقد دامت المظاهرات بعد حضورة أياما عديدة، والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة، غير أن الناس ضجوا من إستمرارها، وظهرت لهم آثارها السيئة فى أسواق التجارة والحالة الأقتصادية على العموم. ثم إن سكان المدن لا يستطيعون أن يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين، وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليست عيشة المظاهرات المستديمة هى المعيشة العادية فى أى بلد من بلاد العالم. وللناس مصالح يغدون ويروحون لقضائها، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهتاف الهاتفين، ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى إبتذلها التكرار.

« وأما حادث طنطا فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه، وها أمره الآن بيد النيابة العمومية، وسينال كل من تثبت إدانته فيه جزاءه الحق.

« هذا ونظرا إلى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه، قررت الوزارة السير فى عملها الذى أخذته على نفسها، وعرضت الأمر على عظمة السلطان فصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياستى. وتنفيذا لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسمائهم لأستصدار أمره الكريم على ذلك.

« وانا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهيىء

للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة إليهم. وألى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات. وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد

عدلى يكن

١٥ مايو سنة ١٩٢١

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد، وأدى واجبه مع الوفد ومع لجنة ملنر، وأمضى أشهرا بين لندرة و باريس يضحى بما يضحى من ماله وراحته، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر أن يشجع عدلى و يعترف بوطنيته ونزاهتة بخطاب ارسلناه اليه ونصه:—

الى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

ياصاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها أخذ كل منا وإياكم بنصيب من المسئولية فى قضية الأستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو مدة المفاوضات الماضية قد مكنتنا من الأقتناع بقدرتكم السياسية السامية وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية. من أجل ذلك لم تدهشنا من جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى بعثتم بها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات. فأنه على ما تشف عنه من الحذق السياسى دليل واضح للمفاوضين الأنجليز على انكم لن تفرطوا لهم فى صغيرة ولا كبيرة من أغراضنا القومية، ولا من المقاصد التفصيلية التى تتعلق بتلك الأغراض، و برهان جديد على ان المفاوضين عن مصر رجال

أحرار ليسوا تابعين فى عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلينون فى دفاعهم عن حقوق الأمة أمام اى إعتبار من الأعتبارات .

أما وهذا عنوان خطتكم فى المفاوضات الرسميه ، وذلك ماضيكم الشريف فى المفاوضات غير الرسمية ، وفى كل موقف وقفتموه من قبل أنتم وزملاؤكم فى قضية الاستقلال ، لا يسعنا إلا أن نناديكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية أعطف الأوطان على أبنائها العاملين لمجدها المتفانين فى خدمتها .

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفرقا فى بالكلمة ، فأننا معاشر أبناء النيل لا نلبث وقت الشدة أن نجمع صفوفنا ، ونسعى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا أن نضحى فيه بكل مصلحة شخصية ، و بكل رابطة مذهبية أو حزبية . فلن يعوزكم إجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فأننا نعلم يقينا أن هذا الأجماع هو العلة الوحيدة للنجاح . نسأل الله أن يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا يادولة الرئيس بقبول تحياتنا وعظيم احترامنا

١٢ يونية سنة ١٩٢٠

على شعراوى-محمد محمود-عبد العزيز فهمى-احمد لطفى السيد-محمد على-عبد اللطيف المكباتى--حافظ عفيفى .

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى رغم ما وقع فى البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه أن ينفذ برنامجة بالمفاوضة ، وقرر السفر الى لندرة مع من اختارهم من

المفاوضين والمستشارين وأن يكون سفره يوم أول يوليو سنة ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته أن حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديوى إذ كان رئيسا لمجلس الوزراء فى عهد عباس ثم فى عهد السلطان حسين ، هذا الرجل لم يتردد فى ان يكون عضوا من أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رياسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، وألقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها :

(اية عدلى إنى ادخرتك للمجلّى وقد تصلح الشعوب بفرد) لكن سعدا لم يسكت وأرسل بعض أعوانه الى لندرة ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى. وهناك نشروا ما نشروا فأزداد الأنجليز فهما لحقيقة الأنقسام فى الأمة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى ، فرفض ما انتهت إليه المفاوضة مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، واعتزم الرجوع إلى مصر . وقبل عودته نشر على الأمة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

« لندرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية . وقد أجاب الوفد عليها بأن هذا المشروع لا

يسمح بالوصول إلى إتفاق. وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر، وسيغادر لندرة غدا صباحا. وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون لآخر مرة مودعاً.

البلاغ الثاني:

«باريس فى ٢٠ نوفبر سنة ١٩٢١

غادر الوفد الرسمي المصرى مدينة لندرة هذا الصباح. وقد سبق أن أرسل إلى مصر بطريق البريد نص مشروع المباحث الذى وضعته الحكومة البريطانية ورد الوفد عليه. وسننشر هاتان الوثيقتان بعد.

«هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها أنها بعثت بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب الماريشال اللنبى ومعهما مذكرة إيضاحية لم يطلع عليها الوفد»

عودة وفد عدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما أعلنه فى برنامج تأليف وزارة فاثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه، من أن هذا الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما إتهمه سعد فى أحاديثه وخطبه. وغادر أوروبا ووصل الأسكندرية يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١، فهرع الناس لأستقباله والأحتفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى. وكان المفروض أن تنتهى إثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى، بل أن يستغفر سعد صدبقة القديم. ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل، واليك الدليل:

إستقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة. وقريبا من دمنهور لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم بها القطار انقلب واصيب جميع من فيه، وكلهم من أعز أبناء مصر عليها ومن أبرهم بها. فأوقف السائق القطار فورا وازيلت الكتلة الحديدية ونجت الأرواح البريئة من موت محقق.

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة. وقد لاحظت بنفسى أثناء مرور موكبه فى ميدان باب الحديد، وجود عدد كبير من الصبية يقتربون من الموكب و يرشقون السيارات بالطين وغيره. كما لاحظت أن «رسل» باشا حكمدار القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن بأتخاذ الأجراءات الكفيلة بالمحافظة على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية. وهذا الحكمدار الذى أهمل واجبه، انجليزى و يعلم أن عدلى قد قطع المفاوضة مع الأنجليز، فهل كان لأحساسه أثر فى تراخيه؟

كذلك شاهدت سعد يمر بعربته فى الميدان، فجرى الصبيه خلفه وأخذوا يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهل كان مجرد صدفة أو أنه أراد الاطمئنان على ان الصبية أدوا واجبهم نحو استقبال عدلى ومن معه.

وأعد أصدقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكنتنتال حضرها بعد أن ذهب الى سراى عابدين ورفع للسلطان تقريرا عما دار فى المفاوضات. وهذا نصه:

«ياصاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع الى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية بين الوفد الذى الف بمقتضى الامر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

« ابحرنا من الأسكندرية أول يولية فوصلنا الى لوندره فى الحادى عشر من ذلك الشهر، وقد أرسل لى اللورد « كيرزون» يوم وصولنا يدعونى لمقابلته ، وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى من جانب الحكومة الأنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته . فقصدت اليه فى اليوم التالى ، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات المفاوضة ، وقد أفضى لى فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسألة ؛ ولكنه شديد الرغبة ف الوصول إلى إتفاق يرضى البلدين ، ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر فى الخلاف ، وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حينا وتعالج غيره من الأمور. وإذ كنا قد إتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد ، وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الأنجليزية واسعة أول الأمر على الأقل.

نعم ان الدعوة التى وجهتها الحكومة الأنجليزية الى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الأتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة ، إذ

تنحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . و يترتب على ذلك ان تكون مصر متمتعه بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزون بادىء الرأى أن يحدد تلك الضمانات ، لنتعرف مبلغ إتفاقها مع معنى الأستقلال فأن كانت لاتنا فيه قبلناها أو كانت تنافيه وتجعله إسما على غير مسمى لن نتردد فى رفضها أما الأعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية الأنجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا و بين الحكومة الأنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا الى إتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الأتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

«لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بكراً ، فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ، و وضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات ، وأعلنت الحكومة الأنجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللودر كيرزون فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه ، وأنها لا تزتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة الماريشال اللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، فهوإذا لم تلتق إرادة الفريقين على اساس الحلول التى عرضت فيه ، فلا نزاع فى أنه حصر وجه الأستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التى حضرها الوفد مجتمعا فى ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يولية فى

مسائل القوة العسكرية الأنجليزية فى مصر ، وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين فى وزارتى المالية والحقانية ، والأمتيازات ، باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

« أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الأمبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الأنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة

أولاها: الدفاع عن سلامة المواصلات الأمبراطورية فى حالتى السلم والحرب .

والثانية: مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى إذا دعت اليها الحالة .

الثالثة: حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة: مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة الى ذلك ، وأصبح لهذ القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

« وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى اهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الأنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هذ المسألة ، وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى فى هذا المذهب الذى كان جديدا علينا .

« وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الأنجليزية أن لجنة ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر . وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها

وزارة خارجية ووزير خارجية ، على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامى ، وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثلى انجلترا ، وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية ، وأنها ليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة انجلترا .

« أما الموظفان الأنجليزيان للمالية والحقانية فقد أتخذت الوزارة الأنجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر .

« وأما الأمتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

« يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الأنجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح انجلترا ومصالح الأجانب يختلف فى جملته وتفصيلة عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى فى تحقيقة . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسائل ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلومات إلى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الانجليزية والأستقلال .

« ونعتقد أننا فى نهاية هذا الدور ظفرنا بأقناع اللورد كيرزون بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم انه لما كان الأساس الصحيح فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الأمتيازات لا يتعين الا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انجلترا ، وكنا نخشى أن هذه

المفاوضات يطول أمدها ، ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ و يتقى به التعليق هو أن تبقى الآن الأمتيازات وأن تجرى المفاوضات بيننا و بين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فأفسح اللورد كرزون صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى ، اللذين أصبحا يسميان مندو بين ، شوطا يسيرا ، غير أن بعدما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة أن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزون حديث فى ذلك الشآن ، تلته مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها . وكل ما زادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لأعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل بأتفاق الطرفين بعد عشر سنين و يراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على إحتمال قدر أكبر من المسئولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزون إلى إستئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها . فتبينا أن الأتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، إذا كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها اكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الأنجليزية فى غيرها

من المسائل ، إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا أولى لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى ، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الأستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسألة العسكرية .

ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الأنجليزية ، إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين أن نجتزىء من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول الى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الأنجليزية أو أن نأخذ بما إتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا إتساع مسافة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن تعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأى الأخير. على أننا أردنا أن ننفى كل شبهة تستفاد من استئنافنا المناقشة . فردنا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى إقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا إستعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا و بينهم .

«وعلى إثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، و بقى كل منا محتفظًا برأيه إلى حين يجىء دورهما ، وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعينْ ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ - ٢٦ أغسطس عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها .

«أما مسألة الأمتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير أن إلغاء الأمتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع أيضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الأمتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره. وقد ترتب على هذه الحالة ، وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الأنجليزية ليست راغبة فى التدخل فى الأدارة المصرية ، وأن الحديث فى الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال «وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤونا شتى ، منها مسألة قنال السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد إمتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الأنجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بأنشاء ما ترى إنشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الاسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادالدائنى تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء أنفسهم ، وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة

نظرنا . و يظهر ان ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم على الأقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنها . « إعترضنا هنا فصل الأجازة وهو الفصل الذى توقف فيها جلسات البرلمان و ينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الأمر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لندرة فى هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لأتمام ما بدأنا ، من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور، لما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا أحاديثناوعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من اكتوبر.

«لم يبق شىء من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادىء إلى النصوص ، لذلك ذكرنا لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا فى اكتوبر أنه بعد إنتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الأتفاق ما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية ، باذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك .

«فى اليوم الثانى من نوفبر، بعد الفراغ من هذه المناقشات إجتمعت بالمستر لويد جورج ، وكان قد سبق لى به إجتماع قبل سفرنا للأجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الأجازة ، فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات ، وأحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل ، وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها ، وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم

وعد بأرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رائ الحكومة الأنجليزية وتنتهى اليه رغبته فى الاتفاق. فى اليوم العاشر من نوفبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الأنجليزية ، وقد رددنا عليه بالأيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى إتفاق ،وقد رأينا لذلك أن لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الأعتراف باستقلال مصر دوليا ، كما لم نروجها لأعادة البحث والمناقشة ف أبواب المشروع الأخرى . وان عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم . وهذه المذكرات والمحاضر تغنيننا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الأقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه إلا فى مسألة التمثيل السياسى ، وقد قبله المشروع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه ، بل لم يقتصر الأمر فيه على ايراد الأقتراحات الأولى نفسها ، فأن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت ، عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن إذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الأدارة المصرية «على أن فداحة الأقتراح الأنجليزى الذى عرض علينا فى يوليه كانت تجعلنا نعتقد أنه إقتراح إبتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل

رغبة التفاهم ، خصوصا وقد إستمر المفاوضون الأنجليز فى المفاوضة بعد أن لم تترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله ، وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفا جدا لأختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر . وأنه وان كان حقا أن الحكومة الأنجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة فانه كان لنا بحق أن نذكر أن الحكومة الأنجليزية تركت إقتراحات لجنة اللورد ملنر تنتشر و يستشار فيها ، وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع من المفاوضات ، و يصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الأنجليزية تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى إتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى . وهو ما لم يقبلوه إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الأنجليزية ، وان هذه لم ترتبط،ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بأن لا تنزل الحكومة دونه ، هذا اذا لم تدفعها رغبة الأتفاق الى قبول ما فوقه .

«لا ننكر أن حوادث الأسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا أول الآسفين لها ، غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها ، وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه ، وكما إقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة ، فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الأنجليزية بأن المصالح الأنجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة ، فلا ينبنى على تلك الحوادث أو ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة ، بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد ، وإنما يترك إلى جانب ذلك أملا فى أننا لانزال به حتى تصل منه الى أساس صالح للأتفاق .

« والذى لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شىء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الانجليزية . ومع أن قدراً من الحذر والحرص معقول ومقبول ، فان الغلو فيهما ناف للثقة التى يجب أن تكون اساسا لمحالفة بين بلدين مناف لها . « وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين ، وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات ، وجاءت دعوة الحكومة الأنجليزية الى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح ، ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الأشارة المجملة ، وكان حقا الا تلتقى المحالفة وماتذهب اليه إنجلترا من أنها مسئولة عن مصر ، فى مشروع واحد ، فأن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان . وقد أدرك واضع المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التى تبذلها مصر لانجلترا ، والتى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى ، نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان .

« أخذنا على أنفسنا أن نسعى للأعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولألغاء الحماية إلغاء صريحا ، ولكننا الفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى ذهبنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة ،

وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

« و بعد عودتنا إلى مصر إطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الأنجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ، ومرامى سياستها فى مصر ، ولسنا فى حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع ، وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الأنجليزية والأجنبية ، وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، اذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائما سليما ، وتقوم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون إفتيات على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه المذكرة إذن أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو نتحول عن الخطة التى سلكناها .

« ولا يفوتنى قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير الى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقى رشدى باشا ، وهو أشد ما يكون إنهماكا فى العمل وزهدا فى دواعى الراحة ، وما خلفة ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا واياه على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض ، وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده « كذلك لا يفوتني أن أشير الى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . « وان من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير

المفاوضات ، ومن التحمل والتجلد عند أنقطاعها ، وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لا تزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

«وقد يخفف عنا أن الراى العام الانجليزى ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها أحسن ظنا بمصر اذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها ، وأنه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة . «وعلى كل حال فليس لنا أن نيأس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة و يسهر على مصالحها .

والله أسال أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته ، وأن يوفقكم الى ما فيه خير البلاد .

«...........الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

وفى اليوم نفسه أى فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ قدم عدلى استقالته الى السلطان بالخطاب الآتى :

«ياصاحب العظمة

لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ، ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون

أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع إتفاق مع الحكومة البر يطانية ، تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقر يرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى ، وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى رأسته فى لندرة منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فأنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة ، وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به
« وأنى ..... الخ عدلى يكن

من هذا يمكننا أن نقول أن عدلى قد استقال فورا بعد أن قطع المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجه الذى عاهد الأمة عليه . فلم يكن إذن بالرجل الذى تطمح نفسه الى البقاء فى وزارة دون أن يكون له غرض وطنى يخدم به بلاده ، ولم يكن إذن بالرجل الذى يستحق المطاعن التى وجهها سعد إليه .

و يرى المطلع على التقر ير الذى قدمه عدلى للسلطان أن اللورد كرزون أو الحكومة البر يطانية ان شئت كانت أكثر تشددا مع عدلى من لجنة ملنر مع الوفد . فقد طالب كيرزون بأشياء لم تعرضها لجنة ملنر من قبل .

وفى رأيى أن هذا التشدد يرجع إلى الانقسام الذى سببه سعد فى الوفد وفى البلاد ، والى الحملات القاسية الى قام بها سعد ضد عدلى فى مصر ولاحقه بها فى لندرة بواسطة مندو بين أرسلهم الى هناك للطعن فى

المفاوضين وإتهامهم بأنهم لا يمثلون الأمة . وهذه السنة هى التى سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود فهمى النقراشى – رئيس الوزراء – الى أمريكا لا ليفاوض وانما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر أمام هيئة الامم المتحدة . فبادر خلفاء سعد بأرسال برقيات الى هيئة الأمم المتحدة والى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها أن النقراشى لا يمثل الأمة ، – كما فعل سعد مع عدلى من قبل – مع أن مهمة النقراشى كانت مقصورة على الطعن فى الاستعمار وطلب جلاء الأنجليز عن مصر أمام هيئة الأمم المتحدة . فمن ذا الذى يرضى لنفسه أن يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصرى ؟ ولقد علمنا أن أرباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وقد تعففوا عن نشر هذه البرقيات فى صحفهم .

الأزمة الاقتصادية

وحدثت فى تلك الأيام أزمة إقتصادية طاحنه لا أريد البحث فيها ولا تقصى اسبابها . وإنما الذى أثبته أن أسعار القطن ارتفعت فى سنة ١٩٢٠ حتى جاوز ثمن القنطار خمسة وأربعين جنيها . وقام الخبير الأقتصادى الوفدى المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تحت عنوان ضخم هو (لا تبيعوا أقطانكم الا بمائتى ريال) فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهالى والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأطيان بأثمان فاحشة ، وانتهز غير المصريين الفرصة فباعوا أطيانهم بأثمان عالية . وهبط سعر القطن الى

أقل من ستة جنيهات للقنطار فكانت النتيجة أن أفلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشتروه من أطيان وأقطان . فكانت كارثة إقتصادية فوق المآساة السياسية .

بعد استقالة عدلى

قلنا ان عدلى استقال فى ٨ دبسمبر سنة ١٩٢١ والفوضى ضاربة أطنابها فى ذلك الوقت. فوضى ومظاهرات وتخريب ، وإتهامات تلقى جزافا على عدلى ورشدى ومن عاونهما ومنهم مؤسسو الوفد. فتردد السلطان فيمن يكل إليه تكوين وزارة جديدة وطلب إلى عدلى الأستمرار فى العمل الى أن تؤلف وزارة أخرى تحمل أعباء الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، لكن عدلى إمتنع عن الذهاب الى ديوان الرياسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الأدارية الى أن بيت السلطان فى استقالته .

فى هذا الوقت وسعد دائب على الشغب وأنصاره يتظاهرون و يسبون ويخربون ، أمرت السلطة العسكرية سعدا بأن يمتنع عن الأشتغال بالسياسة ، لكنه كان فى حالة لاتمكنهمن الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله أنصارا لا يرضون ترك ما ألفوه. ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى أن أعماله سلمية ، قبضت السلطة الأنجليزية عليه وعلى بعض أنصاره فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفتهم الى « سيشيل » .

ولم يطق عدلى هذا العسف البريطانى ، فقدم فى اليوم التالى اى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ خطابا الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة إحتجاجا على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين . وهاك

نص الخطاب:
«ياصاحب العظمة
تشرفت على اثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة. وقد بقى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم. ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم بها، ولا دخل لها فيها، فانى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة.
«وانى ... ألخ عدلى يكن
فلم يسع السلطان إلا قبول الاستقالة.
أنظر كيف كان نبل عدلى مع من ناصبوه العداء، ووصفوه بأشنع الأوصاف، وطعنوه فى كرامته ووطنيته وشرفه.

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى إثر إعتقال سعد ورفاقه، هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدفعون عن الحرية، والتأموا مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد. واتفقوا جميعا على التضامن معا ضد العسف البريطانى.. وأبرموا ميثاقا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ هاك نصه: –

«يستمر حضرات أعضاء الوفد المصرى على الأشتراك فى العمل السياسى معا طبقا لمبادىء الوفد، وقد قبل الجميع الأتفاق على ما يأتى:

أولا: يبدأ الوفد بكامل أعضائه الأصليين فى العمل فيصدر بيانا للأمة عن الحالة الحاضرة، يتضمن العطف والأحتجاج

على إعتقال معالى سعد زغلول باشا وزملائه بشرط ألا يشير هذا البيان من قريب ولا من بعيد للسياسة التى اتبعت بعد إنشطار الوفد لا تحبيذ او لا إنتقادا . و يتضمن عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حدود مذكرة اللورد كيرزون ، ومادامت الحالة السياسية الحاضرة مستمرة .

ثانيا: تبقى الرياسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس جديد للوفد ، إنما ينتخب له سكرتير بمضى أوراقه إلا إذا رأى الوفد أن يوقع جميع أعضائه .

ثالثا: ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك وأصحابه ثلاثة أعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ، و يكون ذلك فى ظرف أسبوع إعتبارا من أول جلسة .و يقع الأنتخاب من الكشف المرفق بهذا المقدم من حضرتى واصف غالى وو يصا واصف بك

رابعا: تعقد أول جلسة باكر فى محل اجتماع الوفد بمنزل معالى سعد زغلول باشا ، و يصح عند اللزوم الأجتماع فى أى مكان آخر يتفق عليه الأعضاء .

ووقع هذا الميثاق حافظ عفيفى ، وو يصا واصف ، وواصف غالى ، وعلى ماهر.

حمدنا الله على قيام إتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى

تستمر فى جهادها ، و يعرف منه الكافة أن مؤسسى الوفد لا يبغون سوى تحقيق آمال البلاد ، ولا يفكرون فى وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم ترد فى خاطر أحد منهم رغم الأتهامات الكثيرة التى صبها عليهم سعد وشيعته .

وفى اليوم التالى.ذهبنا جميعا الى منزل سعد ، ودخلناه وسط هتاف الجموع المحتشدة خارجة . وما أن جلسنا بأحدى حجراته حتى ارتأى واصف بطرس غالى أن يقابل السيدة حرم سعد ، و بعد دقائق عاد إلينا واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيتنا ببضع كلمات فرددنا تحيتها و واسيناها وأفهمناها أننا سنواصل الجهاد ، ثم إنصرفت وتبعها واصف غالى الذى أصبح من ألصق التابعين لسعد . ثم رجع إلينا يخبرنا أن السيدة حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل إعلانه . حمل ألينا واصف غالى هذا الطلب العجيب ، ولحنا منه موافقة عليه فاشمأززنا وأدركنا أن هذا النفر من أتباع سعد لم يقدروا وقوفنا معهم رغم ما ارتكبوه نحونا فى الماضى ، فهم يريدون الآن إذا صدر قرار من الوفد بأكمله أن يبحثوه فيما بينهم و بين السيده حرم سعد زغلول وجعلوا لها حق الفيتو، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد عن السياسة ، وتقضى علينا الرجوله أن نحتقر هذا المسلك . فأظهرنا لهم ذلك وخرجنا منصرين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر. خرجنا جميعا عدا حمد الباسل الذى إرتأى الأنضمام اليهم .

إضطراب الحالة بعد استقالة عدلى

قدمت وزارة عدلى يكن باشا استقالتها فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ولم

تقبل الا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ بعد إعتقال سعد و بعض أعوانه و بعد أن ألح عدلى فى قبولها لعدم رغبته فى البقاء بالحكم عقب ما اتخذته السلطة الأنجليزية من عنف ضد سعد ومن معه . فاضطربت الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العسف والقبض والمحاكمات التى أجرتها السلطة البريطانية .

وكان لابد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعباء الحكم . وكان مؤسسو الوفد قد أعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان فى باريس ولندرة فى مغاوضة لجنة ملنر و بعد أن ولى الوزارة وأيام مفاوضاته مع كيرزون . وقد أطمأنوا إليه وازدوا تقديرا له . وكان يشارك عدلى عمله الرسمى وغير الرسمى لفيف من أصدقائه أخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقى ، وهؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية ، يؤازرهم و يشترك معهم فريق الاعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة . أما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تسير بعواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق فى المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين .

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه إليهم الأنظار فى ذاك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك العبقرى النشيط الذى كان نائبا لرئيس الوزراء فى وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة .

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر، ولم يعرضها

السلطان على غيره . وكان إجماع طبقات الأمة على ضرورة إضراب المرشحين عن قبول الوزارة .

لكن الوطنيه والسياسة المجدية ليس معناهما الأضراب والعمل السلبى فحسب ، وانما واجب الرجل الذى يعمل و يفكر هو أن يسعى فى إيجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة إذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج . ولهذا تضامن ثروت ورفقاؤه وأصدقاؤه فى إستمراره على رفض الوزارة . وقد اتصل به السلطان واللورد اللنبى وجرت بينه و بينهما محادثات اصر فيها ثروت بتأييد أصدقائه وتفكيرهم معه على أن قبوله تأليف الوزارة الجديدة يجب أن يكون مسبوقا ببيان من انجلترا بالغاء الحماية واعلان الدستور واعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب .

وظل اللورد اللنبى مع مستشار يه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وأرسل اللورد تقريرا الى حكومته و برقيات بقبول ما عرضه ثروت بعد أن تعذر تأليف أية وزارة .

لكن الحكومة الأنجليزية رفضت ما عرضه، اللنبى فلم يكن منه وهو قائد القوات التى انتصرت فى الشرق الأدنى وحاز شهرة عالمية وأصبح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه إلا أن أخذ معه مستشار يه وسافر الى لندرة وهناك ألح فى قبول ما عرضه ثروت ، و يقال انه هدد بالاستقالة ، فلم تر الحكومة الأنجليزية بدا من الأذعان لما طلب . فرجع الى مصر وقدم الى السلطان فؤاد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

أما التبليغ فهاك نصه:

دار الحماية

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ياصاحب العظمة

١ - أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف (وهى المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون)

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الأنتفاع بمركزها الخاص بمصر لأستيفاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ - واذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الأضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر، فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون أنجلترا راغبة فى التداخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الأتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فأن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامها للتداخل فى شؤون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة إتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر و بين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ - فاذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا

يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق إليه مصر ، أو ان ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التداخل لرد الأمن الى نصابه كلما ادركه إختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر. وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الأستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها ، فأن الحكومة البريطانية لم يَعْدُ غرضها أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيه إلى اهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية. ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما أتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بأخلاص.

٨- والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فأننى لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار التصريح الملحق بهذا ، وإنى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة و يضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا.

٩- وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلى لمصر.

١٠- أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الأشراف والرقابة على السياسة

والأدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالآمر يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصرى وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنقاذ قانون التضمينات (اقرار الأجراءات التى اتخذت بأسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى اشير إلية فى التصريح الملحق بهذا فأننى أود أن أحيط عظمتكم بأننى - الى أن يتم الغاء الأعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ - سأكون على استعداد لأيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية.

١١- فالكلمة الآن لمصر، وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا يعامل الأهواء.

ولى مزيد الشرف ..... الخ

اللنبى (فيلدمارشال)

وهاك نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :-

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الأعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك و بين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية.

فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :-

انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الأجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣- الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة يتولى هذه الأمور وهى:

أ-تأمين مواصلات الأمبراطورية البريطانية فى مصر.

ب-الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

ح-حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

د- االسودان.

وحتى تبرم هذه الأتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن.

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون أن ترتبط مصر بمعاهدة أو بأتفاق يقيدها بالتزامات، فهو تصريح من جانب واحد، الغيت به الحماية، وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية، وأصبح لها إستقلال دولى كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة. ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع أمانى مصر وحقوقها، وإنما هو بلا شك أساس لأيجاد الثقة

بين الطرفين ، وتمهيد لو ثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت على كيانها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة التي تسمح لها بالظهور في المسرح الدولي والتصرف فى شؤونها الداخلية وتتيح لها فرصاً لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى والأجتماعى وتمكنها مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها .

واعتقادى أن رقعة البلاد لا تتحقق إلا بهذه القوى الرئيسية : الثقافة ورفع المستوى الاقتصادى والأجتماعى ، بفضل ما تقوم به حكومة تؤدى واجبها و برلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة . وبهذا يتكون وعى وطنى سليم ، يغذيه العلم الصحيح فى المعاهد والمصانع ، و يدفع المواطنين الى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على إزالة كل عقبة تقف فى سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الأمة حقا مصدر السلطات .

ولست ممن يعتقدون أن أمة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الفئات تطاحنا مرا بالطعن والقذف والسباب ، وهى عزلاء والأجنبى جاثم فوق صدرها ، يمكنها أن تحقق أمانيها بالصياح وتعطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وطرق الترام واعتداء الصبية على ذوى الرأى والنزاهة .

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد أن ظفر ثروت بتصريح ٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فى أول مارس سنة ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان:

لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال إلا أن نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد أتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا أن نتولى اعباء الحكم مادامت المبادىء التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية الى تلته . فأن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادىء قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة ، إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضيه من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الأعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

أما وقد جزنا ها الدور بخير، فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل

أمانيها بحيث توتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة و بين هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لاغراض متحدة .

ولذلك فأن الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية و يكون بذلك للهيئة النيابية حق الأشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن إنشاذ هذا إلدستور يقتضى إلغاء الاحكام العرفية وأنه على اى حال يجب أن تجرى الأنتخابات فى أحوال عادية ، وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الأستثنائية . وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم . وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو إليه الأمر فى ذلك من التدبير ، كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج .

ونظرا لأن النظام الأدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد ، فأن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها و بلا شريك فى الحكم التى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى ادارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها، وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة.

والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية، وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييذ فى عمل الغد وانها لترجو ان يكون مكللا لجهود البلاد.

«وانى ..... الخ. ثروت

اول مارس سنة ١٩٢٢

رأى سعد فى التصريح

اعلن ثروت فى خطاب تأليف وزارته أمله فى «أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب» فما الذى حدث؟ أيد مؤسسو الوفد وجمهور المثقفين «ثروت» فى موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح «نكبة على الأمة» وظل يوالى مطاعنه فى ثروت وأصدقائه ومؤيديه، يطعنهم فى وطنيتهم وفى شرفهم حتى طفح الكيل، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكو فيه المطاعن والعراقيل التى يضعها فى سبيله، وطلب إليه أن يحتكما الى كبار الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف، فكان جواب سعد خطابا نشره فى الصحف ومما جاء فيها: «أما الأحتكام الى الأمراء فهو شرف لا يناله إلا الأكفاء...!!

إعلان استقلال البلاد

كان من الضرورى أن يستمر ثروت فى تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ و بعد أن إنتهى من تأليف وزارته :

وفى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأنه أتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وأعلن هذا النداء ف بالمحافظات والمديريات ، وقررت الحكومة حعل هذا اليوم عيدا وطنيا سنويا .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت فى تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح فى الرقى ، وعرض الأمر على فريق ممن يعرفْ فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد ، فرفض هؤلاء الاشتراك فى وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرحوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التى وصفها سعد بأنها «لجنة الأشقياء» .

وأرسل ثروت الى من قبلوا الاشتراك فى اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

نمرة ٢

حضرة صاحب العزة محمد على بك (علوبة)

بمزيد السرور أبلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون إنتخاب و بتعيين عزتكم فى عضوية هذه اللجنة.

وانى أشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مؤازرتنا فى هذا العمل الخطير، ولى كبير الثقة أن سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والأثر المشكور.

وتفضلوا بقبول مزيد احترامى

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

القاهرة فى ٨ شعبان سنة ١٣٤٠

٦ ابريل سنة ١٩٢٢

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها:

«إشار الأمر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك فى تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى الوزارة بأعداد مشروع ذلك النظام. وقد كان جواب الوزارة على هذا الأمر الكريم أنها ستأخذ فى الحال فى أعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث، وأن هذا الدستور سيقرر مبدأ المسئولية الوزارية، و يكون بذلك للهيئة النيابية حق الأشراف على العمل السياسى المقبل.

وبما ان الوزارة ترى أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون إنتخاب و يكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة الآتية أسماؤهم : و يأتى بعد ذلك أسماء المرشحين لهذه اللجنة . وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢

و يلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التى اتفقوا عليها فى باريس فى وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك فى وزارة ثروت ، معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم بعيدون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الأشتراك فى هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، و باشرت أعمالها ، وبحث أعضاؤها فى جميع دساتير العالم وفى مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها . ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى أتمت عملها فى مشروع الدستور ومشروع قانون الأنتخاب ، ثم أحالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية فى التحرير. وكان أول القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعته اللجنة فى الدستور أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من إنجلترا منفردة دون تقييد

مصر بأتفاق أو معاهدة، وفيه كما أسلفنا إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجي . . . ألخ . فوجب على مصر فى هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات فى سبيل استكمال استقلالها والخلاص من التحفظات التى تمسكت بها انجلترا . ولن يكون ذلك إلا بصلاح إدارة الحكم فى البلاد والنهوض بالأمة على أسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب، وأساس هذا كله أن يكون للبلد برلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ويحقق مايقرره دستور كامل من أن الأمة هى مصدر السلطات . وبهذا وحده تصل الأمة الى ماتبتغيه .

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم أصدقاؤهم فى تأليف حزب يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضمان حرية الفرد واختاروا له أسم «حزب الأحرار الدستوريين» . عنوانا للغاية التى يسعى إليها . وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان أجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادىء الحزب، وقد عرفناه وبلوناه فى جهاده أيام أن كنا فى باريس ولندره وفى المفاوضات مع لورد ملنر وعرفنا مواهبه ونزاهته السياسية . كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما

كان ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ أيام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى فى تكوين لجنة وضع الدستور وفى التمسك بالمشروع الذى وضعته اللجنة تمسكا كان من نتائجه استقالته من الوزاره .

وعقد الحزب أول إجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ * بفندق شبرد، وكان اجتماعا حافلا خطب فيه عدلى رئيس الحزب الخطبة التى

تحدد أهداف الحزب ولم يكن فيها مايمس سعدا لأن الحزب قام للتآلف والتآزر ولخدمة البلاد والدستور خدمة صادقة . وفيما يلى نص الخطبة وقد نشرت فى أول عدد من جريدة «السياسه» اليومية الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

خطبة عدلى رئيس الأحرار الدستوريين

«أيها السادة :

أشكركم كثيراً على إجابة دعوتنا بحضوركم هذا الإجتماع الذى عقدناه لنعلن فيه برنامج حزبنا وخططه السياسية والاعتبارات الداعية الى تأليفه ، قد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا الواجب الوطنى ، إذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضيه ، إلا أن الظروف غير المناسبة التى لا تزال قائمة الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدى للبلاد خدمة حقيقية . أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات لتأليف حزبنا ، بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال عدتنا لحياة جديدة .

«أيها السادة علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ، ثم علمتنا تجاربنا بالأمس أن ليس بين أمة و بين إدراك غرض من أغراضها الا مجرد إجماعها عليه اجماعا صحيحا ، وارادتها إياه إرادة صادقة ، وليس أضر على صحة هذا الأجماع ، ولا أفسد لصدق الأزادة من أن يتطرق الى نفسية الأمة شيء

من روح الأرتياب فى النجاح ، أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يزعزع عقيدة الثقة بالمستقبل ، و يصدع أركان الأتحاد .

هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها منذ بداية حركة الاستقلال ، فلا محل للشك فى أنها ستجرى عليها فى المستقبل ، بعد أن جربت أن الأتحاد هو العامل الأكبر فى كل التطور السياسى الأخير.

والى الأتحاد يرجع الفضل فى اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية لايمكن أن تحكم على ماتختار، وبأن الحماية رابطة ممقوته واجبة الزوال ، فعولوا على طريقة الاتفاق التى هى أشرف الطرق وآكدها فى ترتيب الروابط بين أمتين . ولقد قابل الشعب المصرى بالرضا هذه الطريقة التى ترمى الى عقد اتفاق شريف بحقق للمصريين استقلالهم ، و يضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستترة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

إن إتفاقا كهذا من شأنه أن يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها فى الحياة حرة كسائر الأمم المتمدنة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب إلا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل فى شؤون بلادنا .

ان من دواعى التفاؤل بتحقق هذه الغاية تلك الخطوة التى خطتها الأمة فى سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشىء ، ومهما تكن الأسباب التى تحمل بعض مواطنينا على إظهار عدم الأكتراث بهذه

النتيجة ، فمن المحقق ان إلغاء الحماية البريطانية على مصر إلغاء دوليا والأعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر و بريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل فى نتيجتها للبرلمان المصرى ، كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة فى أثناء سعيها الى تحقيق غرضها الأسمى . من المحقق أن كسبنا لهذه الحقوق ، فضلا عماله من القيمة الذاتية ، فهو عظيم الفائدة من جهة أنه نقطة إرتكاز قوية تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية .

لامحل للأرتياب فى النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض ، و بعد أن أتيح لها أختيار الدستور نظاما لحكومتها ، أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأمتنا . وهو وحده الذى يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لأرتقاء شعبه فى مدارج الفلاح ، فأن جلالته منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر إلا أثبت فيها أن النظام الدستورى سيلقى منه أكبر عضد ، متنزه بحكم مركزه الدستورى السامى عن منازعات الأحزاب .

ومما لاريب فيه أن الأسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو فى الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية .

أيها السادهـ تعلمون أذن أننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا المصرية دقيق ، وداخلون فى نظام من حكم البلاد جديد ، أمران يجب على

جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصلحة هذا الوطن وشرفه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أداؤه للخلائف من بعدنا ، أن يقدروهما حق قدرهما ، وأن يوفوهما من العناية ماتستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد .

أن الأمة المصرية قد أثبتت فى كل عصر أنها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستورى فيها ، ولكن الرجة العنيفة التى يقترن بها عادة الأنتقال من حال الى حال ، والتى كثيرا ماتكون فرصة لنمو أضرار الشهوات السياسية ، يجب أن تلفت نظر الرجال المسئولين ، فيشددوا من عزائمهم و يتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستورى خصوصا متى لوحظ أن فى بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسى ، وهذا من شأنه أن يزيد مركزنا دقة على دقة ، و يضاعف واجبنا فى الحذر من العواقب .

إن القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا ، بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادىء مبينة ، أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب أثبت من الأفراد رأيا ، وآمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلبا

تعلمون أن الحزب السياسى هو البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل بأستمرار المبادىء عائشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فأن الأحزاب هى أدوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا إلى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو إليها واجبنا فى تنظيم

صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها الى تحقيق ماينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلى حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها .

دعتنا هذه الحاجة القومية أنا و بعض أصدقائى فى السياسة الى أن نعتزم تأليف هذا الحزب بأسم (حزب الأحرار الدستوريين) وقد وضعنا له المبادىء والأغراض التى هى صيغ ماتضمر نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعاهد الله تعالى والأمة على أن نعمل لتحقيقها فى المجالس التشريعية ، ونصدر عنها فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ، ونرعاها فى كل مايقوم به الحزب من الأعمال .

ولقد أرى واجبا على قبل عرض هذه المبادىء والأغراض عليكم أن أشير الى الخطة التى يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى فى ازالة العوائق التى تعوق تمتع الأمة بأستقلالها الذى كسبته قانونا ، وهذه الخطة إنما ترجع إلى مبدأ واحد أن الأتفاق لايجوز فى حالة من الأحوال أن يمس استقلالنا ، ولاأن يعطل مظهرا من مظاهره

لاشك أن الحيطة السياسية تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التى تفترض حلولا للمسائل المحتفظ بها ، فأن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالدقة و بالتفصيل إنما يكون عند المفاوضات التى ستكون تحت إشراف البرلمان المصرى ، ولكننى مع ذلك لاأجد بأسا من الأشارة الى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الوفد الرسمى ، كما تعلمون ، على رفض كل إقتراح يؤدى الى الأحتلال

العسكرى أو ما فى معناه، كما أدى به الى رفض كل اقتراح يرمى الى التدخل الأجنبى فى شوؤن البلاد داخلية كانت أو خارجية. ولئن كان الأستمساك بهذه الخطة قد أدى الى قطع المفاوضات فى العام الماضى، فأن ذلك لايطعن فى صحتها، ولافى أنها هى الخطة التى ترضاها أمة حريصة على استقلالها، متشبثة بأسباب استكماله. فأذا كان لابد لنجاح مفاوضات مستقبلة من أن يغير أحد الطرفين خطته، فليس الطرف المصرى هو المطالب بهذا التغيير

كذلك نقول على وجه الأجمال أن كل حل لمسألة السودان يؤدى لفصله عن مصر، أو يخل بحقوقها فيه، أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه، ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه، فهو حل ليس فقط بعيدا عن قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التى هى أساس الأتفاق، بل يكون حلا لا يمكن أن ينال رضاء المصريين.

أيها الساده- قد أرى من الضرورى أن أبين لكم فى هذا المقام موقف حزبنا فيما يتعلق بمسألة الأمتيازات الأجنبية. لاشبه فى أن نظام الأمتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادىء الحديثة، ولا موتلف مع روح العصر الحاضر، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب أنفسهم. ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الأمتيازات موضع مفاوضات خاصة بين مصر و بين الدول ذوات الأمتياز، وعلى كل حال فأن مصر الحرة ترى واجبا عليها، إعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها، والذين يشاطروننا فى ارتقائها من وجوه عديدة، أن تحسن ضيافتهم فى المستقبل كما كان الأمر فى الماضى، وأن ترعى مصالحهم، وتحرص على طمأنينتهم وراحتهم.

أيها السادة. تلك هى خطتنا السياسية ، وأكرر لكم مرة أخرى الأصل الذى تركز عليه هذه الخطة (أن الأتفاق يجب حتما ألا يمس باستقلال مصر، ولأان يعطل مظهرا من مظاهره) . و يقيننا أن هذه القاعدة ينبغى أن تطبق بدقة فى كل مفاوضة تدور على أى مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضة أر يد أن أقول : وفى مؤتمر، الشرق أيضا ، إننا نرحب بدخول مصر فى هذا المؤتمر، ولكن على شرط أن تدعى إليه بالطر يقة التى تدعى بها الدولة الأخرى ، وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأى ، تدافع عن حقوقها التى هضمتها معاهدة سيفر، وليعترف لها فى معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السادة.

أيها السادة. فى صدد إيقافكم على خطط حز بنا ، لايجوز لى أن أتخطى الكلام عن الحقوق التى كسبتها مصر كنتيجة قانونية للأعتراف باستقلالها دوليا . إننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولانرى أن هناك عوائق تحول دون ذلك ، فأنه لامانع يمنع الحكومة المصر ية ، من أن ترتب سفاراتها وقنصلياتها فى الخارج ، لامانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر فى جمعية الأمم ، على أن فى تحقيق هذين الأمر ين تأكيدا للأستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية.

كذلك لانجد مبررا لبقاء الأحكام العرفية الأجنبية التى هى معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا أن تتخلص البلاد على وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو أن نزول آثاره التى مست بحر ية الأفراد ، فأن حزب الأحرار الدستور يين يمقت أن يبقى للمساس بحر ية الأفراد أثر على الأطلاق.

أيها السادة- مهما كان وزن الأقوال التى قيلت جزافا فى هذا الحزب من قبل أن يعلن برنامجه، فأنى لاأتعرض الى تمحيصها ، بل أكتفى بأن أعلن أن سنتنا فى تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية لأى شخص كان ممن يخالفوننا فى مبدأ أو ينازعوننا فى خطة، بل سنتنا على ضد ذلك، هى السعى فى تطهير النفوس من الأحقاد التى يولدها عادة فهم السياسة على غيرنا مايجب أن تفهم عليه ، ونصيحتى لمن يعملون فى السياسة ألا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد فى ترويج سياستهم ، وإلى انتقاص مخالفيهم. إن ذلك المذهب ، فضلا على أنه غير لائق بالرجال المسئولين، فأنه لايجر وراءه الا التنافر والتخاذل ونحن أحوج مانكون الى الأتحاد والتعاون

إن الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التى بذلناها من قبل ، يطلب جهود الجماعة لاجهود الأفراد ، حتى نزول العوائق من طريقنا الى الغرض الأسمى الذى سعت البلاد إليه سعيها ، وضحت بضحاياها ، فلنضم صفوفنا ، ولنوحد كلمتنا ، ولنسع الى غرضنا ، واثقين من النجاح ، والله المسئول أن يسدد خطانا الى هذا الغرض الشريف »

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم « السياسة » . ثم أصدر بعد ذلك صحيفة أسبوعية باسم « السياسية الاسبوعية » تبحث فى العلم والفن والأدب والأجتماع . وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا ، وكانتا فخرا للصحافة الشرقية حازتا أعجاب الجميع . وكان يتولى رئاسة تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما ساهم فى تحريرها كتاب أفذاذ أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والمرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى .

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرزازق

بدأ الحزب يزاول نشاطه أملا فى تحقيق الغاية التى تكون من أجلها ، لكنه فوجى فى ١٦ نوفبر سنة ١٩٢٢ بأغتيال عضوين من أعضائه ، هما اسماعيل زهدى بك المحامى وحسن عبد الرازق باشا . وتفصيل ذلك أنى كسكرتير عام للحزب دعوت أعضاء مجلس الادارة للأنعقاد فى يوم ١٦نوفبر سنة ١٩٢٢ بدار الحزب . ثم شاءت الصدفة أن يجد سبب قضى بتأجيل الأجتماع . فأرسلت خطابات بذلك الى الأعضاء ، فلم يحضر أحد سوى إسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى لأن خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم . وقد اجتمعت بهم بعض الوقت فى الطابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الاداره ، إذ كانت ادارة الجريدة تشغل الطابق الأرضى .

ثم رأينا أن ننصرف نحن الأربعة الى منازلنا . وشاءت عناية الله بى أن أتأخر فى النزول بسبب لاأدرى الدافع له هو أنى أردت التكلم تليفونيا مع قريبة لى ، وشاءت عناية الله أيضا أن أنسى رقم تليفونها فجادلت عاملة التليفون بعض الوقت ، ونزل زملائى الثلاثة الى الدور الأرضى فعرج الدكتور حافظ عفيفى على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل ، واستمر الأثنان فى سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتها وما أن استقرا فيها حتى هاجمتها عصابة مسلحة إستعدت للفتك بجميع مجلس الادارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة .

سمعت وأنا أهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى فبهت وأسرعت بالنزول. وأنا أسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت أن جناة اعتدوا و يفرون فى الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار فى الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكل وحافظ عفيفى و بعض موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير ، وأخبرونى أن أشقياء أطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد أن استقرا فى سيارتهما . وقد توفى الأول فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والثانى فى ٢٠ نوفمبر.

كان الشهيدان من أطهر المصريين يدا وأقواهم قلبا وأشدهم وطنية . فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندمج من قبل فى الحزب الوطنى ، ولم يكن يرضى عن أعمال التهريج والقذف والسب والمواقف السلبية التى تمنع كل خير عن البلد.

أما الثانى وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير. ومن أرفع العائلات محتدا فى الصعيد ومن أقطاب رجال الوطنية كما كان اخوته واهلوه كذلك، ولطالما ساهموا فى خدمة البلاد، وقد تقلب المرحوم الشهيد فى مناصب الحكم الى أن أصبح محافظا الأسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة.

وكان لوفاتهما أثر عميق فى نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما من المصريين فى كافة أنحاء القطر. وقد تركا بعدهما أرملتين وأطفالا صغارا وأسرا لبست عليهما الحداد.

فهم الناس بلا كبير عناء أن هؤلاء القتلة إنما أرادوا الفتك بجميع أعضاء مجلس حزب الأحرار، وأنهم كانوا - على الأقل - مسممين بالدعاية السيئة التى كان يقوم بها خصوم عدلى ومن معه.

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن أنفسهم كل مظنة فنشروا على الناس براءتهم من القتلة ومواساتهم لأهل الشهيدين، وأعلنوا استهجانهم للأعتداء على الأنفس، ومما جاء فيما نشروا هذا الكلام اللطيف الرقيق «إنهم يستنكرون الأعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت أسباب القتل!!!»

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم، وكيف أنهم فى مواساتهم يطعنون الشهيدين والحزب كله فى وطنيتهم وشرفهم.

وإنى لأتساءل مالذى لى إرتكبه عدلى ومن معه من خطأ فى أعمالهم. الوطنية الطويلة الشاقة، وفى تكوينهم الوفد ثم الأحرار؟ لقد كان عدلى ورفاقه الذين آزروه فى جميع أعماله يخشون الفرقة، كانوا يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالى على وحدة الأمة. وأقوال عدلى الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية ضد سعد وأنصاره رغم الطعنات التى وجهت اليه، كما أن مؤسسى الوفد كانوا

حبر يصين على الوئام فسلوكهم مع سعد وخطبهم وخطاباتهم فى باريس وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل أمرهم إلى أن تضامنوا مع أنصار سعد إثر نفيه إلى سيشيل وذهبوا إلى منزله يحدوهم الأمل فى أن يوفق الله الجميع الى مافيه خير البلاد ، ولم يعرضوا عن أنصار سعد إلا بعد أن رأوا من واصف بطرس غالى بك وسمعوا ان السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم ـ وهم رجال يعتزون برجولتهم ـ ألا يبت فى أمر إلا بعد أن تصادق عصمتها عليه ـ فأبت عليهم كرامتهم وقضت عليهم مصلحة الوطن أن يتحللوا من هذا الأتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرازق

كان لمقتل هذين الشهيدين أثر عميق فى الفرقة النهائية بين مؤسسى الوفد وسعد ، وتطورات فى الأحداث تذكر منها مايلى :

(١)

إستقال ثروت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد إقصاءه من الحكم ، فأن ثروت كان قوى الشكيمة و يصر على عدم تعديل أى نص من نصوص مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة . وكانت هذه اللجنة قد وضعت نصوصا منها أن الملك يلقب بملك مصر والسودان ، ولما كان الأنجليز لايرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من

ناحيته غير مشغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للأمة، وضع كلاهما العراقيل أمام نفاذ الدستور، بينما يصر ثروت على عدم المساس به، فانتهز الملك فرصة البلبلة التي أعقبت حادث القتل وفكر في اقصاء ثروت عن الحكم بوسيلة هي أنه اعتزم الصلاة الأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس وزارته ليصلي معه، وأوعز الى بعض الأزهريين بالقيام عقب الصلاة بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لأقصائه وقد علم إسماعيل صدقي - وكان وزيرا للداخلية - بهذه المناورة فأخطر ثروت ليلة الجمعة بما دبر له، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن قدم استقالته فورا ولم يرافق الملك في الصلاة، وقد بادر الملك بقبول الأستقالة، وعين توفيق نسيم باشا رئيسا لوزارة فرح بها أنصار سعد وهللوا لكنها مالبثت أن وافقت الأنجليز على مطلبهم في أن ينص الدستور على أن يلقب الملك بملك مصر وأن يؤجل موضوع السودان الى أن يتم الأتفاق بشأنه، كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى. ولم يمض على توفيق نسيم أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له. وخلفه يحيى ابراهيم باشا الذي أصدرت حكومته مرسوما بنفاذ الدستور في يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ معدلا بما حقق رغبات الأنجليز و بعض رغبات الملك.

(٢)
مأساة فى أخلاق الزعامة

حين رأيت أن الأنحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين الأبرياء ، ثارت نفسى وصممت على كشف بعض الحقائق التى أخفيتها فى صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار أنى سألقى خطابا سياسيا فى ٧ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، فاجتمعت أمام داره آلاف عديدة فى سرادق أقيم لهذه الغاية . وفى هذا الأجتماع الحاشد سردت بعض أعمال سعد وشيعته فى خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض فقراتها . وهاك نصها :

خطبة الأتهام

أيها السادة ـ أتقدم لحضراتك بوافر الشكر على ما أوليتمونى من جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتى .

إنى أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وإن أردتم تعبيرا صحيحا فأنى سأحدثكم عن شيء من المحنة الحاضره وعن شيء من أسبابها .

نعم أيها الساده نحن فى محنة يجب أن يعرف الناس طرا أسبابها ـ كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشرفه فى إزالتها بما أوتى من حول وقوة .

أيها السادة- أن واجب المصريين كافة ألا ينسوا حق بلادهم عليهم وألا يهنوا فى العمل لأستقلال وطنهم وأن يعلموا أن الأمة التى تحرم استقلالها إنما تسلب حق البقاء فى هذا الوجود .

سعينا الى الأستقلال سعينا ، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع أمتنا الى المطالبة بحقوقها ، وإنما الحوادث شاهدة على أنها هى التى دفعتنا إلى أن نكون لسانها الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق) فجاهدت وجاهدنا نصبو جميعا الى ماتصبو إليه الأمم التى تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر إن سعيها إلى الأستقلال دستورا و برلمانا . فكان من واجب كل من طهر قلبه وصدقت وطنيته أن يهيىء لهذا البرلمان رجالا من ذوى الكفاءة والنزاهة . رجالا سمت مداركهم وابيضت صحائف ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة فى شدائدها المنتظرة وحتى يكونوا ذخرها وفخرها فى أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهدوا لها بدرايتهم وتجاربهم سبل الوصول الى الاستقلال الصحيح ، و يظهروا البلد فى مظهره اللائق به و يقيموا الحجة أمام العالم أجمع على أن الأمة المصرية أسمى مما يسمونه تجربة وأكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الأسمى اللائق بها كأمة شريفة ناضجة (تصفيق حاد)

كان الواجب علينا جميعا أن نولى ذوى الكفاية والفضل وأن تكلفهم بخدمة بلادهم قبل أن يسعوا اليها . وأن نعرف أن خذلان ذوى الرأى فى الأنتخاب هو خذلان لمصر نفسها .

كان واجبنا أن نبحث عنهم فى كل مكان وفى كل حزب فأن الأحزاب وأن افترقت فى سبل الأستقلال و وسائله فهى بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله .

لا أحزاب للتهافت على المساومة فى حق الوطن- حتى ولو كانت هذه المساومة مع «خصوم محترمين شرفاء يراد معافاتهم من السمسرة» (١) وانما تتعدد الأحزاب بحكم الفطرة تبعا لتنوع العقول و وحى الضمائر فى اختيار أنجح الوسائل وأصلحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن .

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وإن تعددت المسالك فالأمة لا تفهم إلا وحدة الغاية

لهذا قلت وأكرر قولى إن على الأمة واجبا فى الانتخاب هو إختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهارة ذيلهم من أى حزب كان وفى أية جماعة وجدوا وفى أية بيئه أقاموا وما المجلس النيابى الصحيح إلا لسان الأمة حقا و وكيلها حقا ورمز أمانيها حقا وعنوان استقلالها حقا .

كنا نود أن يفهم الكل أن خدمة الوطن فى ظروفنا الحاضرة فوق كل إعتبار حزبى وفوق كل شهوة شخصية ولكنا والأسى يملأ قلوبنا نرى أمام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر فى الأنتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد أستخدمت فيها أسلحة لايزاولها خصم شريف أمام خصم شريف .

---

(١) هذا ما كان يقوله سعد عن الأنجليز فى خطبه

نعم يملك الأسى قلوبنا لأنى أعلم وكلكم يعلم أن لا رجاء لبلد تقوم الزعامة فيه على إيذاء الناس فى أقدارهم وسمعتهم وعلى إفساد الضمائر بترغيب أو تهديد أو إحتيال

قام أتباع سعد باشا فى غيبته بحرب شعواء سموها معركة إنتخابية ضد من لايرى رأيهم ومن لايدين بمذهبهم أن كان لهم مذهب فى السياسة معروف وقد أسرفوا فى الطعن والسب والأفتراء والترغيب والأرهاب والأيذاء فصبرنا وقلنا علّ زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن مالبثنا أن رأينا هذا الزعيم يبرق إلى أحدهم بهذه الجملة الرشيقة «لافض فوك»

صبرنا أيضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب إلى الحق متى رجع الى وطنه وأعلن ألا رجاء لمصر بغير الجد فى العمل والترفع عن فتل القوى الحيوية فى البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة. وقلنا بوجوب الصبر احتراما للأدب والحياء وإنباتا لمن يقدر للأدب والحياء قيمتها أن فى مصر ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها. ففى صيانتها صيانة لسمع بلادهم. وكيف يسلكون فى الحياة العامة مسلك الشرف والصبر عى المكاره.

أيها السادهـ صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا بحضوره فحضر فماذا رأينا ؟

رأينا أيها السادة أن سعدا قد شاطر شيعته وزر آثامها. وأشعل نارا وقودها مواطنوه الذين لايرون فى السياسة رأيه ولايقدسون شخصه. وكان مع ذلك بردا

وسلاما على خصوم بلاده. رأيناه ينهش مواطنيه فى أعز مالديهم فى هذا الوجود وهو شرفهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى أمام المستعمرين و يغريهم على قبول اتفاق معه بلا سمسرة. رأيناه يسعى فى أن يكون البرلمان ممثلا لشخصه لاللأمته. وفى أن تكون الأسماء الموضوعة على مقاعد البرلمان منحصرة فى إسم سعد مكررا حتى يتمكن من تحقيق رغبته فى المفاوضة حرا طليقا لارقيب عليه ولاحسيب.

هكذا يريد سعد وهكذا يريد أنصار سعد ليتبوأوا مقاعدهم فى البرلمان يجلسون بأسم سعد لاباسم الوطن. و ينطقون بما ينطق به سعد لابما تملى به مصلحة الوطن. وهم يعلمون أن من يخرج منهم على إرادة سعد فقد خرج فى نظرهم على الوطنية والأخلاص. وهم راضون بعلمهم هذا فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنية الفذة من حفلات المحتفلين وتصفيقات المفتونين وأموال المتبرعين. ومستبشرين بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخبرات عميمة

أيها السادة الآن يئسنا من سعد ومن أنصار سعد وأيقنا ألا أمل لنا فى إصلاحهم وألا سبيل إلى توجيه قواهم لخدمة البلد. وأيقنا أن جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيهم وإيذائهم فى شرفهم وأنتم تعلمون ماهو الشرف.

الشرف هو آمال المرء فى الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع أنفته وإبائه هو التراث لأولاده وأحفاده.

قد يرجع للمرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيهات أن يعود للمظلوم شرفه إذا مسته يد السوء وآذته أسلحة الأفك والبهتان.

واذا أوذى شرفك فقد أوذى معه شرف أبنائك وذوى قرباك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطاه وأقل جرما ممن

يعتدى على شرفك و يلوث سمعتك. ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من يقدرون الشرف أعز من الحياة نفسها وأثمن من نعيمها ولذاتها (تصفيق وهتاف)

أيها الساده. طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل، وأولنا أكثر من ثلاث سنوات ندفع فيها بالتى هى أحسن وكان يمنعنا الأدب والحياء وحب الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف فى سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب استسلاما والحياء جبنا وحب الوطن تفريطا فى حق هذا الوطن.

أيها الساده. صار من واجبى بعد الذى علمتم وصار من حقكم على أن أدلكم على شيء من أسباب الخلاف بيننا و بين سعد. وإنى ليحزننى أن أتكلم فى هذا الموضوع وكان الأولى لنا أن نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة مباشرة لولا أن طفح الكيل ونفد الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة العقبات التى اقامها فريق منا فى طريق الخدمة الوطنية.

إنى ليحزننى أن أصارحكم بأننا إذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا الوطنية[1] فأننا قد فقدنا كثيرا من أخلاقنا القومية بعد أن صار السفهاء منا كراما بررة و بعد أن صار كرام القوم هدفا لاعتداء المعتدين وإجرام القتلة السفاكين، و بعد أن صارت الوطنية أداة لأفساد الأخلاق وإيذاء النفوس ووسيلة لأقصاء ذوى الرأى والكرامة عن خدمة بلادهم خدمة صامتة لا تدافع عن نفسها و بالجملة فقد صارت الوطنية الحديثة. مهنة للكسب والأثراء وصناعة أدواتها معاول الهدم والتخريب.

---

(١) اشارة الى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى كسبته مصر على يد رشدى وعدلى وثروت

بوادر الخلاف

أيها السادة- أن ما وقع بيننا و بين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة لحالة نفسية فيه لاسبيل الى إصلاحها . تلك الحالة النفسية الخفية هى التى ترون آثارها فى كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهى التى يرجع إليها كل سبب من أسباب الخلاف . وإنى لاأسميها وانما اكتفى بأن أدلكم عليها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا أمرها وتتدبروا فى نتائجها .

وإنى أصارحكم بأنى ماكنت يوما كبير الأمل فيما يدعون إليه من وفاق أو إتحاد ، لأنى عالم بأسبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين الخلقى .

تعلمون أننا كنا مع سعد باشا على أتم مانكون من صفاء وأننا فى الجميعة التشريعية قد ناوأنا رئيسنا الحالى عدلى باشا فى مسألة الوكيلين . ووأبلينا بلاء لم يغب بعد عن أذهانكم وذكرياتكم وقفنا وقفة تشرف بلادكم وطلبنا أن يكون لوكيل الجمعية المنتخب حق التقدم على الوكيل المعين من الحكومة

عملنا هذا لامرضاة لسعد بل إرضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو كان عدلى باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصداقته بنا أقل وزن .

نعم ناوأنا عدلى باشا ولكنا لم نجد منه فى ذلك الوقت أثرا لحفيظة أو إمتعاض لأنه كان يعلم لننا ندافع عن فكرة لاعن شخص و يعلم أننا لو سلكنا غير هذا الطريق لكنا من الضالين .

جاءت الحرب ثم أتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوربا متحابين متضامنين و بعد يومين إثنين من وصولنا باريس علمنا أن رئيس الولايات المتحدة قد أعترف بالحماية على مصر. فبدأ سعد يقول لنا و يكرر قوله أن الأمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى «تنظيم هزيمتنا» وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على «تنظيم الهزيمة» حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل.

وتلك أقواله التى كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينة الذى يطعن الآن غيره بأنهم دعاة الهزيمة والتردد.

و بعد أيام أتت الينا أخبار مصر تباعا بأن الأمة متحدة ملحة فى مطالبها ملتفة حول الوفد. ثم أتت الأخبار بأن منزلة الرئيس من قلوب الأمة صارت فوق كل منزلة. ففرحنا. و بأن صورته قد بيعت فى بلدة الرحمانية «أن صدقا وأن كذبا» بألف وخمسمائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر فى صحف أوربا ـ ولكننا لاحظنا أن هذه الأخبار قد أخذت من نفس سعد باشا مأخذ يدل على بعضه أنه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو علينا خطابات وصلت الى محمد خادمه من صديق له يذاجر فيها محررها الى هذا الخادمَ ماوصل إليه سعد فى مصر من المكانة فى النفوس وماوصلت إليه الأمة من الألتفاف حوله والنداء باسمه والهتاف له.

ثم حضر إلينا فى فصل الصيف بعض أقربائه وأصهاره فوجدنا أن الرجل قد تغيرت حالته ـ وأنه قد داخله شيىء لا أسميه أبعد قلوب زملائه عنه، وأسفوا على مظهره الجديد وتألموا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم الى مقاساة مرارته إلا واجب مقدس هو واجب الوطن.

أيها السادة - كنت في تلك الأيام السوداء مبقيا على صداقتي لسعد مجتهدا في التوفيق بينه و بين أصداقائه الأقدمين مع شيىء من الانحراف عنهم سببه مالاحظوه من ميلي إلى مؤازرته حتى لايندفع في حالة لايعلم الا الله مغبتها .

حصل كل هذا قبل مجيء عدلي باشا - ذلك الذي اتهموه ظلما وعدوانا بأنه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعة أعمال غيره .

بقينا على هذه الحال إلى أن ألح سعد باشا الألحاح كله على عدلي باشا بالحضور فحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع اللورد ملر وذهبنا إلى انجلترا - وكنت كبير الأمل في أن المفاوضات وشدتها تدفعنا جميعا الى الأتحاد والتآزر نستبقي بهما قوتنا وندفع بهما عن بلادنا غوائل المحن . و بقيت الى هذا الوقت أصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملنر وحتى بدأ العمل الجدي لرجال ير يدون أن يحققوا أستقلال بلادهم وحتى بدأت المسئولية أمام الله والوطن .

فماذا حصل أيها الساده ؟

(١)

حقيقة الخلاف

في شهر يوليو سنة ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات الى ضاحية من ضواحي لندرة إسمها «ميدن هد» و بعد الغذاء في مطعم هناك إعتزمنا الرجوع الى العاصمة «لندن» ووقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب أصابها فنزلنا منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهنـاك فى الـطـريـق صـارحنا سعد باشا «بعد أن عرف مكانته من الأمـة» بـفـكـرة هـائـلـة جـدا ووجـه الى كـلامـه أملا فى أن أبدأ تحبيذه باعتبارى صديقه ومناصره.

ذلـك أنـه عـرض على أن يـطـلـب بأسـم الوفد الى اللورد ملنر أن تخاصم حـكـومـة الأنجليز سـلـطـان الـبـلاد بحيـث إذا رفض الأنجليز سماه نقطع المـفـاوضـات ونـرجـع الى مصر مـعـلـنين لأمتنا أن الأنجليز سيئوا النية وأن لافـائـدة فى المـفـاوضـة مـعـهـم و بـذلـك تـنـتـهـى مأمور يتنا و ينتهى عمل الوفد([1])!

لاأخفى عـلـيـكـم أيها الساده أنى بعد أن وقفت على نية سعد باشا هذه أسـفـت وحـزنـت ـ حـزنـت لأنى كـنـت أرجـو أن المتاف بأسمه «يخجل تـواضـعـه» و يذكره بالمسئولية العظمى الملقاة على عاتقه ـ حزنت ولكنى كـظـمـت غيظى وخاطبت سعدا فى هدوء بكلام طو يل خلاصته أن هذه الـفـكـرة سـتـؤدى إلى حـالة خطيرة فى مصر. وأنها ستكون سببا فى تثبيت أقدام الأنجليز فى مصر. بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الأحـتلال الأنجـلـيـزى و بـأن وكالتنا عن الأمة منحصرة فى طلب أستقلال مصر عن انجلـتـرا. و بـأنـنـا إذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قبل السعى فى تحقيق أمانيها و بعد أن ضحت بما ضحت فأننا نكون قد تنازلنا عن الوكالة فى وقـت غير لائق و يكون مثلنا فى ذلك مثل جنود فار ين من المعركة ولن

---

(١) حذفت الجر يدة من الخطاب ماذكرته من أن سعدا طلب الينا بعد الغذاء موافقته على المطالبة بعزل السلطان فؤاد مقابل تـساهلنا مع الأنجليز فى بعض طلبات مصر وقد فصلنا ذلك فى موضع آخر.

يكون لنا وقتئذ عذر نبديه أمام أمتنا . لم يرق كلامى هذا السعد باشا بل كان بداية الشر الأكبر وفاتحة الخصام بينى و بينه .

رجعنا الى لندره ولم تهن عزيمة سعد باشا ، فلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد فى اليوم التالى وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهنا ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه أن له غرضا ذاتيا وكيف رفض الوفد رفضا باتا »

رفض الوفد طلب سعد . فماذا عمل سعد ؟ هل إحترم قرار الوفد وأبقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التى حلفها بمراعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأوحد - قد صار وكيلها لافيا وكلت به الأمة وفدها بل فى كل مايراه و يرد بخاطره . . . واعتزم أن ينظر إلى أعضاء الوفد إلى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه إلى أولئك الذين ناصروه بأموالهم وعقولهم وأرواحهم - اعتزم أن يعامل هؤلاء كما يعامل الآن أذنابه الذين تشرفوا بالألتصاق به فى السنوات الأخيرة .

قلت أن سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يصن هذا السر فماذا عمل ؟ ذهب خلسة الى اللورد ملنر وكاشفه بنيته وطلب إليه « باسم الأمة المصرية » تنفيذ ماأراد . . فكانت النتيجة طبعا خيبة المسعى .

أيها السادة - لوكنت من المستعمرين الأنجليز لصفقت لسعد باشا على هذه الخدمة التى أسداها إليهم . ولحمدت العناية التى سافت إلى بلادى وفدا مصريا قدم لنا رئيسه مالو طاوعه عليه الوفد لأجهز على آمال تلك

الأمة البريئة ولأضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنهض نهضتها إلا للأستقلال ولم تضح بما ضحت الا للاستقلال لالتأييد الأحتلال

الأتهام

أيها السادة ـ الآن وقد أحطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد سرا مكتوما بعد أن عرفها الأنجليز أنفسهم ـ الآن وقد أحطتم علما بها فأنى لاأتردد بعد ذلك فى أن أتهم سعدا ـ ذلك الذى يكيل لنا الشتائم كيلا و يتهمنا زورا وعدوانا .

(١) أتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ بلندره دس الدسائس لدى دولة أجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش مصر موهما أنه يتكلم بأسم الأمة المصرية وذلك لأغراض ذاتيه .

(٢) وأتهم سعد زغلول باشا علنا بأنه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت قدم الأنجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش ـ تلك الحجة التى اتخذها الأنجليز ذريعة لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢

(٣) وأتهم سعد زغلول علنا بأنه كان يغرينا على قطع المفاوضات وعلى ترك خدمة القضية المصرية إن لم تجبه الحكومة الأنجليزية الى مطلبه .

أتهم سعد زغلول باشا بهذا كله أى بخيانة مليكة و بخيانة بلاده و بخيانة موكلى الوفد ونصرائه . وأطالب سعدا بحق الصدق والرجولة

ويحق الشرف والبطولة الحقة أن يجيبني على هذا الأتهام وأن يعلن الناس تفصيل محادثتي له في ضاحية «ميدن هد» وأن يعلن للناس تقريرا صحيحا لجلسة الوفد يوم أن رفض طلبه وأن يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملنر في هذا الشأن (هتاف عال ليحيى الملك)

أطالب بهذا كله ولاأعتمد على السب والشتم وإنما أعتمد على وقائع خالية من كل لبس أوجهها إليه حتى يعرف الناس حقيقته أمره.

لسعد باشا أن ينكر معتمدا على الطعن في أقوالي وفي شهادة أصدقائي بأننا خصومه ومعتمدا طبعا على سكوت زملائنا الذين بقوا معه الى الآن ولكني مع ذلك أشك كثيرا في أن يجرؤ على إنكار هذه الواقعة بعد أن علم بها منه الأنجليز أنفسهم وهم كما يصفهم «قوم محترمون معقولون» أشك كثيرا في أن ينكر بعد أن علم الناس أيام عودته الأولى عدم إظهار ولائه للعرش. وبعد أن علم الناس بما كانت تحويه رسائله التي كان يرسلها لمليك البلاد من عدم إظهار الخضوع لجلالته والأحترام الواجب لمقامه. وبعد أن علم الناس بما قاساه كبراء الأمة ووجهاؤها وذووا الرأي فيها من إعتداءات أنصار سعد عليهم وإيذائهم بكل أنواع الأيذاء وقت أن كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهنئة والولاء لصاحبه في المواسم والأعياد. ومن هم أولئك الكبراء والوجهاء. هم الذين أقاموا الوفد بأموالهم فاستعملت هذه الأموال لأيذائهم والزراية بهم.

كيف يمكن سعد أن ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهي ظاهرة ملموسة ولكني مع ذلك أنتظر منه جواب الرجل الذي يقدر للصدق قيمته وجلاله.

أيها السادة.. أتدرون الى أى حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول إليه ... في شهوته في موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - إنه عرض علينا أن يقبل المشروع الأول للورد ملنر - وهو مشروع ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ - ... المشروع الذى كنا رفضناه بالأجماع - وهو المشروع الذى لايلغى الحماية عن مصر وإنما ينظمها تنظيما شرعياً - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع مافيه من بلاء لمصر إذا قبل الأنجليز دسيسته.

ايها السادة: إلى هنا يقف لسانى عن الأفاضة فى هذا الموضوع بل هذه المخازى التى ماكنت أريد أن نعرف لولا أن طفح الكيل ونفد الصبر ولولا أن التضليل قد وصل إلى منتهاه.

سعد باشا والأحتلال

أيها السادة. قلت لحضراتكم إن سعدا بعد أن عرف مبلغ النداء بأسمه والهتاف سعى فى إستثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفى استخدامها لهدم من يقف فى طريق شهواته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما ألقيته على مسامعكم.

ولكن أعضاء الوفد ماكانوا يرون فى سعد إلا أنه واحد منهم يجب أن يشاركوه فى العمل كما يشاطرونه فى المسئولية وماكان لرجل يحترم نفسه و يقدر حقه و واجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقيها تحت أقدام غيره يعبث بها كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين عظيما ولهذا كانت غلطات سعد قاتلة.

من ذلك ماسبق أن قلته فى محاضرة سابقة وأعيده اليوم لعل فيه تذكرة وعبرة

أرسل إلينا اللورد ملنر مشروعه الثانى فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فشرع الوفد فى فحصه ووضع المبادىء التى يجوز للأمة المصرية أن تقبل الأتفاق عليها وهى المبادىء التى صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد عرض المشروع عليها.

لكن سعدا كان غاضبا وماكان يريد أن يشترك معنا فى هذا العمل - كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملنر طلبه الشخصى وأوضاع عليه آماله.

ذهبت فى يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائى فوجدت محمد محمود باشا مضطربا والمكباتى بك هائجا وأخبرنا بأن جريمة وقعت فى غرفة الرئيس. فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها إلى اللورد ملنر وكانت خاصة بمشروع إتفاق على النقطة العسكرية وهو ينحصر فى أن يتنازل الأنجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة فى مشروعه وفى أن يختاروا بدلها أحد الأقتراحات الآتية

أولا - تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سينا.

ثانيا - تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس و يكون ضباط هذه القوة المصرية من الأنجليز

ثالثا - يكون لأنجلترا حق التدخل فى مصر بطلب من مصر عند حدوث ثورة فيها.

أيها الساده - هل أدركتم مرمى الأقتراح الثالث بنوع خاص ؟

وهل لاحظتم خطورته ؟ ليس فى الأمر سر نذيعه فقد عرفه الأنجليز قبلكم. كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا «لا زعيم ضرورة» أن يعلم أن إنجلترا أيام مفاوضات السير درومند وولف كانت قد رضيت فى سنة ١٨٨٧ بالجلاء عن الأراضى المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث ثورة فيها «أنظر الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٧» .

وكان يجب على سعد بصفته زعيما أن يعرف أن إتفاقية الآستانة الصادره فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ أعطت لتركيا ولانجلترا حق احتلال مصر معا عند قيام ثورة فيها - وقد رئى فى ذلك الوقت أن أسباب إحداث الثورة فى بلد ضعيف توصلا إلى إحتلاله إحتلالا شرعيا من الأمور الهينة لدى المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الإتفاقية. وكان يجب على سعد بصفته زعيما أن يفهم أن ماعرضه من حق انفراد انجلترا باحتلال مصر احتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يتنافى على الأقل مع الحيطة التى يجب على زعيم مثله أن يتخذها من قبل. وهى إشراك زملائه معه فى الرأى.

سألنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعها والشروع فى إرسالها دون مشاركتنا فلم يحر جوابا سوى أن أدعى أنه كان يريد أن يطلعنا عليها قبل إرسالها - واعترف بأنه كان قد أخبر بمضمونها مندوب اللورد ملنر و بأن اللورد قد طلبها منه كتابة بعد أن أحيط بها علمافعل وكان المندوب حاضرا لأستلامها. فماذا عملنا ؟

احتججنا على هذه التصرفات كما احتججنا كثيرا على غيرها وناقشناه حتى إنتهينا معه إلى محو الأقتراح الثالث محوا تاما. ولما الح

بضرورة حفظ كرامته بتنفيذ وعده مع الأنجليز أجبناه بأنه إذا أرسل الأقتراحين الأولين فانما يرسلهما تحت مسئوليته وعلى إعتبار أن الوفد لم يطلع عليهما ولم يعرفهما .

أيها السادة - يقول لكم الآن سعد فى خطبه الأخيره . بعد أن أفلتت المفاوضات من يده إنه كان يسعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان من ذلك ماجاء بالخطبة التى ألقاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بين مندوبى دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

« على أن شكركم لايكون بكلام ألقيه عليكم .... ولكن باستمرارى فى السعى للوصول الى غايتكم لتى هى مقصد الأمة الأسمى وهو الأستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف) »

ولكن أراد الله أن يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمله معنا أيام المفاوضات . فقد جاء فى خطبته التى ألقاها على موظفى الحكومة بفندق الكنتننتال يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١ والتى نشرتها جرائده أخيرا للطعن فينا - جاء فى هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد ملنر بشأن الأحتلال فقد قال سعد مايأتى بالحرف الواحد .

« فقلت (أى قال سعد) نضع عساكر من عندنا و يكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل (أى اللورد ملنر) »

« وقال (أى اللورد ملنر) تريد أن نكون ضيوفكم »

« فقلت (أى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا وهى مكان واسع جدا نعير ادارته لك للمدة التى تشاؤونها »

عدا إشراف سعد أيام ذاك المفاوضات فى يده بما كان يعرضه على الأنجليز فى هذا القدر ذاته.

(١)

بعد المفاوضات

أيها السادة قد استبان لكم أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن خصلة فيه خطيرة. وعرفنا أن فى نفسه دافعا يدفعه الى السعى فى بناء مجد له على حساب مصر وعلى أكتاف أبناء مصر. ولكنى ما كنت أتصور أن فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستخدمنا لها وهى خصلة لاأسميها وإنما أدل عليها بوقائعها

رأى سعد أن أمله فى النجاح فيما كان يرمى إليه لنفسه لن يحقق. ورأى أنه قد صار فى المفاوضات أمام مستقبل البلد وجها لوجه. وأيقن أنه لايمكنه قطعها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية. فماذا يعمل ؟

فى يوم الأحد أول أغسطس سنة ١٩٢٠ كنت مع سعد فى جهة «رتش موند» خارج لندره فصارحنى بأننا إذا وصلنا إلى مشروع يرضينا و يرضى الأنجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاءهم عنه ونقيدهم به. وأن لايعلنوا قبولنا إياه. ثم يرجع الوفد إلى مصر و يعرض المشروع على جمعية وطنية فإذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عنه حبذناه صراحة وأعلنا رضاءنا به وإذ أحسسنا بأنها غير راضية عن المشروع طعنا فيه. وطلبنا رفضه وبهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل تبعة.

وليذكر سعد باشا أنى أجبته فى ذلك الحين بأنى لا أرضى بهذه الطريقة وبأننا تقبلنا الوكالة عن أمتنا وصرنا زعماءها ومن كانت له الزعامة فعليه مسئولياتها ، وأولها مسئولية إبداء الرأى والنصح وقلت إنى أرى رفض أى مشروع تحقق ضرره وقبول أى مشروع تحقق المصلحة فيه بشرط تعليق قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية ـ فأذا وافقتنا كنا من السعداء وإذا خالفتنا فقد انتهت مأموريتنا و يكون مثلنا فى هذه الحالة الأخيرة مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهى تتنازل عن مركزها فداء لأستمساكها برأيها .

هكذا كان رأيى وأضفت إليه أن المفروض من زعامتنا أننا أكثر إطلاعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون أكثر مسئولية من غيرنا وقلت لسعد إنى أول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصحلة لبلادى على شرط اقرار الجمعية الوطنية وإنى أول من يحبذه و يؤيده أمام هذه الجمعية ولو عرضت فى سبيل ذلك سمعتى إلى الضياع فأجابنى سعد بأنه غير مستعد لتضحية سمعته لبلاده

هذه واقعة أرجو أن يجيبنى سعد عليها بحق الذمة والشرف . ومع ذلك كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من أعضاء الوفد ليسبر استعدادهم لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب اليه ذات يوم فريق من المصريين من طلبة الجامعات الأوربية وكانوا اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين طالبا طلبوا إليه أن يبدى رأيه فى مشروع اللورد ملنر فكان جوابه حفظه الله أنه فر من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فأجابه بعضهم بأنه يقبله أساسا

للمفاوضة وعندئذ قال «وأنا لم أرفضه» وقال بعضهم إنه يرفضه فقال سعد «وأنا لم أقبله» وبهذه الحيلة تخلص سعد من المسئولية دون أن يبدى رأيه كزعيم مسئول.

ولهذا أكرر لحضراتكم أن سعدا لن ينتهى على أمر فى المفاوضات يكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله فى المستقبل استبقاء زعامته السلبية واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها لمجده. وقد رأيتموه أخيرا بعد العدة لذلك حيث قال فى إحدى خطبه إنه ينتظر أن يعرض عليه الأنجليز المفاوضات لأنه عالم فى نفسه بأن الأنجليز فى غير حاجة إلى فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم أنه بمنجاة من مسئولية المفاوضات. وقد سخر الله له من مواطنيه من يطعنهم فى شرفهم و يسبهم فى وطنيتهم فيتوارى بهذا السب وذاك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا.

(٤)

سعد والمروءة

أيها السادة. لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه واصدقائه ومواطنيه جميعا وإنما أريد أن أذكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت اساليب محاربته إياهم بعد أن استغل صداقتهم و بعد أن رأى أن مصلحته الشخصيه توجب عليه نكران الجميل

مع عدلى باشا

تـرك اللـورد ملنر مع لجنته مصر فرأى سعد ورأينا ضرورة المفاوضة معه على طـر يقـة تحفـظ كـرامتنا وكرامة الأمة التى تمثلها ولم نجد بعد إعمال الفـكـر وسيلة سوى الألتجاء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بآرائه ونستعين بمهارته السياسية على ايجاد حل للحالة الدقيقة التى كنا فيها.

لهذا أرسل الوفد الى دولة عدلى باشا التلغراف الآتى:

بار يس فى ٦مارس سنة ١٩٢٠
عدلى يكن باشا بالقاهرة

نـكـون سـعـداء بـرؤ يـتـكـم فى بار يس. أما عن الاقتراح الثانى فأنا نـوافـقـكم عليه و يكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا إذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات

سعد زغلول

ثم أرد فناه بتلغراف آخر هذا نصه:

بار يس فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠
عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم فى عدم قبول الأسس كما عرضت (وهى إقتراحات

من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع

زغلول

فرد علينا عدلى بالتلغراف الآتى

القاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

سعد زغلول باشا . رقم ٣٠ شارع شانزيليزيه باريس قبل تحديد ميعاد للسفر أكون سعيدا بأستلام خطاب تفصيلى

عدلى يكن

فأجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠
عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلغرافكم متأخرا نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم

زغلول

لم يجد عدلى بعد هذا الالحاح بدا من السفر فسافر من الاسكندرية فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠ ووصل الينا بباريس

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف بالأباء والشمم لم يجد على نفسه غضاضة فى أن يكون مع أصدقائه منفذا لرغائبهم حتى ولو كان بعض آرائهم مخالفة لرأيه ونصائحه .

سعى عدلى باشا حتى أوجد الصلة بيننا و بين لجنة ملنر كما تعلمون أوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب إلينا المحادثة معها وحضر إلينا السير هرست مستشار وزارة الخارجية البريطانية وأحد أعضاء اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملنر أن نسافر الى لندره لتبادل المحادثات .

قام عدلى باشا بهذا العمل وقام بما هو أشق على النفس منه وإليكم البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الأنجليز خطر لسعد خاطر هو أنه خاف الذهاب الى لندره بعد أن وعدنا بالسفر إليها خاف الذهاب إلى لندره لا إحتياطا على القضية المصرية بل إحتياطا على نفسه. خيل إليه أنه إذا ذهب الى بلاد الأنجليز فأنهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى باشا أن يأخذ من اللورد ملنر ميثاقا بأن تكون له الحرية التامة فى الرجوع إلى فرنسا متى أراد .

رأينا كما رأى عدلى باشا أن هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له فى هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا إن من غير المعقول أن لجنة سياسية تطلب الى وفد سياسى أن يتحادث معها فى بلادها وأن يكون هذا الطلب أحبولة الفرض منها الوصول الى إعتقال رئيس الوفد عند ماتطأ قدمه بلادهم ومن غير المعقول أن يرضى الأنجليز لأنفسهم بهذه المسبة الكبرى والفضيحة العظمى أمام العالم بأستعمال هذا السلاح الدنىء ولو كانت نيتهم كما تفهم لأبقوك وزملاءك فى مالطة ولما أخرجوك منها . »

فأجابني سعد باشا : إني أخاف والسلام ، ولابد من أخذ تعهد بحريتي وإلا فمن المحال أن أسافر وأن أفاوض

فقلت : سافر ياباشا وإني أتمنى أن تعتقل هناك وأن نعتقل نحن معك جميعا فأن في ذلك فائدة لبلادنا وإعلانا لامتنا أمام العالم المتمدن بأن الأنجليز قوم ظالمون لا يرعون عهدا ولا يحترمون ذمة .

فأجابني سعد باشا : أنا أعتقل ! - لا - إني أخاف الرجوع إلى مالطة مرة ثانية وأن لم يحصل عدلي باشا على هذا التعهد فأني غير ذاهب .

أيها الساده - أتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وفقنا الى حيلة لطيفة ننفذ بها كلمتنا مع لجنة ملنر ونطمئن بها سعد باشا .

ذلك أننا أرسلنا إلى لندره بعضا من أعضاء الوفد أسميناه لجنة وكانت مكونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمي وعلي باشا ماهر سافرت هذه اللجنة الى لندره وسافر معها عدلي باشا - وكان الفرض الظاهري مانشره عليكم سعد في حينه من أن الوفد يريد الوقوف من اللورد ملنر على أساس المفاوضة وهل هي تؤدي الى الأستقلال أم لا . وكان الفرض الحقيقي أن يسعى عدلي باشا لدى اللورد ملنر في الحصول على مايطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملنر في موضوع الأستقلال وهذا أجاب طبعا بما يوجب بعض الأطمئنان . وتكلم عدلي باشا مع اللورد في التحفظ الحقيقي وهو حرية سعد . ولكن عدلي باشا يعلم كما نعلم أن

طلبا كهذا موجب للسخرية ومضر بكرامة الوفد ورجاله. ونعلم أنه لو إمتنع عن التكلم مع اللورد لأبى سعد باشا الذهاب إلى انجلترا وانقطعت المفاوضة. فماذا عمل؟

لم يرد عدلى باشا أن ينسب الفكرة لرئيس الوفد وطلب الى اللورد ملنر أن يطمئن أعضاء الوفد جميعا بأن تكون لهم الحرية التامة فى تركهم انجلترا متى شاؤا. وأفهم اللورد بأن هذه الفكرة من عندديات نفسه أراد الإدلاء بها إليه منعا لأى ظن ربما يتسرب إلى ذهن واحد من أعضاء الوفد بأن حريتهم ليست مصونة

فهم اللورد ملنر مايرمى إليه عدلى باشا فأجاب على الفور «أخبر سعد باشا بأننا لسنا من أهل القرون الوسطى وليطمئن سعد وإخوانه يحضرون و يرجعون متى شاؤا ولهم أن يرسلوا تلغرافات سرية (شفرة) إلى فرنسا أو مصر بحيث لا يعرفها سواها ولا رقيب عليهم فيها».

الحمد لله - لقد أطمأن سعد على نفسه وقرر السفر وشكرنا الله على عنايته ولكن أتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلى على هذا كله؟

صار لسعد حق إرسال برقيات سرية بمسعى عدلى فاستعجلها بأن أوحى الى مصطفى بك النحاس أن يرسل برقية سرية الى مصريتهم فيها عدلى باشا بأنه كان كارثة على الوفد. ثم كانت مروءة سعد بعد ذلك مع عدلى أن آذاه بكل أنواع الأيذاء - اتهمه فى وطنيته - عرقل المفاوضة الرسمية بطرائق عرف الأنجليز منها أن الأمة منقسمة فتشددوا فى طلباتهم حتى انقطعت المفاوضة - حرض أذنابه فاعتدوا على الوفد الرسمى يوم

حضوره بوسائل تسرنونها . ثم إستمر سعد يكيد لعدلى كيدا و يعتبره هو وأصدقاؤه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون أن سعد باشا كان يرى فى عدلى باشا صديقا حميا ووطنيا غيورا وقت الحاجة إليه . والا ظفر بحاجته ظهرت طبيعة نفسه وخاف أن يزاحمه فى مجده مزاحم . ثم جاءت مسألة الرياسة فانقلب الرجل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا . واستمر فى طعنه الى الآن منذ أن انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرياسة .

(١٠)

مع المرحوم على شعرواى باشا

كان المرحوم على شعرواى باشا وكيلا للوفد . رأس الوفد فى غياب سعد بما عهد فيه من الحزم والشجاعة والوطنية فى أشد الأوقات حرجا وأكثرها رعبا . وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الأجتماعية لايفكر طبعا فى أن يكون يوما من الأيام وزيرا أو زعيما برلمانيا ولايطمع فى أن تقام له التماثيل ولكن مع ذلك آذاه سعد وقاطعه سعد حتى ترك الوفد .

كان ذنب هذا الرجل الكبير أن له كرامة وضميرا يأبى معها أن يكون خاضعا لسعد متقلبا تقلبات سعد .

وإنى أقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة إنتقام سعد من المرحوم شعرواى .

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى أمينا لصندوق الوفد فأخذ معه ما إجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧٫٥ فرنكا (وهو السعر الرسمى للجنيه فى ذلك الوقت). ثم حول فى الوقت نفسه نقوده الخاصة التى أراد أن يأخذها معه إلى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك. وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات.

أقام المرحوم شعراوى معنا فى فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ماقاسى إلى أن رأى أن لاطاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر فى سكون وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حول به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر.

ولم يسعنا إلا أن نحمده على هذه الأريحية. ولكن سعدا أبى إلا أن يذم شعرواى حتى على مكرمته. وقال لنا إن شعراوى غير صادق فى أنه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وإنما الحقيقة فى نظره أنه تبرع بألفى جنيه فقط وأراد سعد أن يعلن ذلك فى مصر وحجته فى ذلك أن قيمة الفرنكات التى أعطاها إلينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو أنها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيه يوم سفرنا من مصر و يوم أن حولها المرحوم شعرواى إلى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه.

يريد سعد أن يطعن شعرواى باشا حتى فى تبرعه وهبته. و يريد أن

يوهم الناس بأن شعرواى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع إلا بألفى جنيه بعد أن وعد بثلاثة آلاف .

قد يجوز أن يكون لسعد الحق فى أن يحكم على وطنيه الناس واخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ماالذى تبرع به سعد للوفد ومالذى ضحى به من ماله للوفد ؟

إن سعدا أقرض الوفد أيام تكوينه مائة جنيه مصرى كما أقرضه كثير من أعضائه مثل هذا المبلغ . ولماذهبنا الى أوربا ورأينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد أن ترد إلى الدائنين نقودهم فكان سعد فى مقدمة من استلموا منى فى لندره ـ وأنا أمين صندوق الوفد ـ المائة جنيه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الأنجليزية بأيصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٣)

أيها السادة ـ إنى مضطر الى إظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا أن سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا أنه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيه أو بألفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل أن يزن وطنية شعراوى وإخلاصه بمقدار ماتبرع به .

(ج)
مع المرحوم إسماعيل زهدى

قتال المرحومان زهدي وحسن عبد الرازق على باب جريدة السياسة

بأيدى عصابة السفاكين وكنت وكان صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى معهما ولولا إرداة الله لقتلنا وتركنا من خلفنا مثلهما ذرية ضعافا .

قتل زهدى وقد رأيت بعينى دمه الطاهر يسيل من أحشائه فى حجرة رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والمولود الذى سيرزقه بعد قليل .

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم ذكرى قتلهما وإنما أقص عليكم شيئا عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجورى وكان من أمر تلك الصداقة أن كان الباجورى بك يدير أطيان سعد باشا ـ وكان سعد لايعرف عن أمر أطيانه شيئا سوى قبض ريعها كل سنة من يد مصطفى بك الباجورى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجورى بك يشترى لسعد باشا أطيانا بغير علمه و يدفع جزءا من ثمنها بغير علمه أقساطها من ريعها بغير علمه وبهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان إخلاص الباجورى بك لسعد باشا عظيما حتى قتله . فأنه رحمه الله بينما كان آتيا من جهة قرية من دمنهور بها أطيان لسعد باشا وقد أراد أن يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم فاضت روحه .

تـرك المرحـوم البـاجورى ذريه منها طفلة قاصرة تعين سعد باشا وصياً عليها وهي التي صارت زوجة للمرحوم زهدى.

أيهـا السـاده ـ قـتـل زهـدى. فـهل تكرم سعد بأرسال تعزية إلى تلك المسكينة التي كان هو وصيا عليها، والتي قتل أبوها لأجله. لم يرض سعد أن يشاطـر إبنـه صديقه حزنها وأن يخفف عنها آلامها وأن يجفف دموعها الـداميـة. والسيدة إذا لم تجد والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيها عنـه بـديـل فـهـل قـام سـعـد بهـذا الواجب الأنسانى البسيط؟ حاشا أيها الساده ـ لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رأيه فى السياسة.

هـنـا يـنـعـقـد لسـانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد. وعـزاؤك أيتهـا الـسـيـدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها بسبب سعـد والتى قـتـل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفليك. إن أجركم عند الله وحده وان دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية اليابسة وهـاهـى الآن قـد أورقـت وستعطى ثمراتها الطيبة ـ إنك ابنة شهيد المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن.

أيهـا الـسـاده ـ ضـن سعد بتعزية أرملة زهدى وابنة الباجورى و بعد أيام قـلـيلة قتل المستر رو بسون فأسرع وهو فى جبل طارق بمحادثة مكاتب روتر بالحديث الآتى:

جـبـل طـارق فى ٢٠ يـنـايـر سنة ١٩٢٣ ـ إستقبل زغلول باشا اليوم فى بـيـتـه هنا مكاتب روتر وأعرب له فى خلال محادثة ممتعة عن أسفه العميق للأعتداءات الأخيرة التي وقعت على الرعايا البريطانيين فى مصر قائلا إنه

يستنكرها و ينظر إليها بعين السخط ومن رأيه أن الذين ارتكبوها - اذا كانوا مصريين - لايحبون بلادهم. فأن هذه الأعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللبنى فى بلاغه - عار على مصر وانها تبعث على أعمال العداء ضد مصر نفسها. وقال أن حسن مستقبل مصر يتوقف على الأعتماد الدقيق على العدل الذى يجب أن يحترم وإن إنتهاك العدل ليس من شأنه أن يساعد القضية المصرية.

وأضاف زغلول باشا الى ذلك أنه يسره أن المصريين وعلى رأسهم أصدقاؤه أعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الأعتداءات وأعرب عن أمله أن يقدر الشعب البريطانى النبيل السخط الذى شعرت به الأمة المصرية جميعا وأظهرته حيال هذه الجرائم وأن يكون له به عزاء وأن تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم الى العدالة (أنظر جريدة الأخبار فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٣)

يبادر سعد باستنكار الأعتداء على البريطانيين وهو أمر واجب - ولكن ألم يكن من واجبه كذلك أن يستنكر الأعتداء على مواطنيه وأن يستنزل اللعنات على قاتليهم.

أظن أن سعدا لم يفكر فى زهدى وحسن لأنهما من مواطنيه المصريين الذين لايستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له اذن فائدة من إظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزى

(د)

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها السادة ـ قد رأيتم مما سمعتم أن سعدا يريد الرفعة لنفسه مهما كانت وسائلها . يريدها وقد كلف بها فهو يسعى إليها بكل ماأوتي من قوة وحيلة بشرط أن يبتعد عن المسئولية ـ يفر من المسئولية لأنها مدرجة الوطن لمن تملكته شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا ـ يحسد الأحياء منهم والأموات ـ ودليلنا ماوقع منه مع المرحوم محمد فريد ... بعد وفاته . مات صديقي وزميلي فريد . مات رئيس الحزب الوطني . وأنتم تعلمون من هو فريد ـ هو النفس الطاهرة الأبية . هو القوة المسخرة لأرضاء الله والوطن . هو الرجل الذى أفنى ثروته وقوته وحياته لمصر (ليحيا ذكرى فريد بك)

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر . فماذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عذره أن أموال الأمة قد سلمت إلى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتى ... ولم يصغ لقولنا أن فريدا قد مات فى سبيل مصر . وأن المتبرعين لايرون عملا أشرف وأكرم من إكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة . وليس اكرام فريد بأقل شأنا ولا بأضعف أثرا من عمل مأدبة أو إقامة حفلة أو نشر دعوة ـ وأن

الحكومات تنفق من مالها لتشييع جنازة كبرائها فجدير بالأمم أن تنفق على جنازة عظمائها :

أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بواجب هو اكرام فريد واعتراف بجميل فريد. واعترف بأن فريدا قد استحق تقدير الوطن . وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان. أما فريد فأنه لم يعمل سوى أن ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان.

أبى سعد أن يكون للموتى ذكرى تزاحم مجد الأحياء وهو لم يتردد بعد قليل من الزمن فى أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بأيصال تحت يدى) صرفها فى نقل جثة رجل من أقارب مصطفى فهمى باشا - والد السيد صفية زوجته - مات فى فرنسا وأرسله إلى مصر ولم يرد هذا المبلغ الى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التى إقترضها من الوفد الى أن فارقناه وإلى أن وضع يده على مابقى من مال الوفد والى أن صار هو الدائن وهو المدين.

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد بحجة المحافظة على أموال الأمة لتصرف فى سبيل الاستقلال. وهو هو بنفسه قد ذهب ذات يوم الى فتوغرافى فى باريس ووقف أمامه مدة أخذ فيها صورته الشريفة على أوضاع مختلفة - تارة يشير بيده كأنه الخطيب الذى لايبارى وطورا يضع إصبعه على رأسه كأن يفكر فى تصريف أمور البلاد على أحسن وجه. وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الأستقلال التام. ثم أرسل عددا من هذه إلى مصر. والذى يعنينا من هذا كله أنه أبى أن يدفع أجرة المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال الأمة

(والأيصال تحت يدى) لأنه رأى حفظه الله أن نشر صورته بين الناس مفاوضات لأستقلال البلد.

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن فى بعض حوانيت مصر وانما كانت من أقوال الأمة التى جمعت فى سبيل استقلالها.

أيها السادة - لم يقنع سعد بتلك الصور الصامته فتحركت شهواته إلى أن دعا فى الصيف الأخير مقاولا من مقاولى الصور المتحركة وقد بلغنا أنه دفع إليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع مختلفة وعرضه أخيرا أمام أعينكم فى القاهرة فى دور اللهو واللعب.

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة التى أقلته وأقلت حاشيته الى الصعيد لا لغرض سوى لفت أنظار العامة إليه وسب خصومه فى دورهم و بين عشائرهم.

يجب أن تعلموا أن سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال الأنجليز لا لغرض سوى التنكيل بحكومة لم ترض بر ياسته المفاوضات.

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتتبين للقضية و يضن علينا بقليل من المال لنقل جثة فر يد. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أموال الوفد

أيها السادة - سألنى كثير منكم عن أموال الوفد وعما حل بها بعد أن

فارقنا سعدا . فطالبني صديقي البكاتي بك في خطبته الماضية بتقديم حساب عنها لكم . وهاأنا مجيبة إلى طلبه .

وقت أن إعتزمنا السفر من باريس والرجوع إلى مصر في يناير سنة ١٩٢١ كان الباقي للوفد في بنك الكريدى ليونيه و بنك روما بباريس نحو ثلاثة وثمانين الفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات و بعضها بالجنيهات الأنجليزية .

وكان للوفد فوق ذلك في ذمة سعد باشا المبالغ الآتية دينا عليه بأمضائه :

(١) ٢٠٫٠٠٠ عشرون الف فرنك في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ بتحويل على مدينة فيشي (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)
(٢) ٦٤٫٥٠٠ أربعه وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل .
(٣) ٢٢٫٠٠٠ اثنان وعشرون الف فرنك على دفعات لغاية ٣٠ سبتمبر . (صفحة ٣٦ من الدفتر
(٤) ٧٠٫٠٠٠ سبعون الف فرنك في ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)
(٥) ٢٠٫٠٠٠ عشرون الف فرنك في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بتحويل على بنك روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)

١٣٢٫٠٦٤٫٥٠ المجموع مائة إثنان وثلاثون الفا وأربعة وستون فرنكا ونصف

واستدان فى لندره المبالغ الآتية :

جنيه انجليزى

(٦) ٥٠٠ خمسمائة جنيه فى ٧مايو سنة ١٩٢٠ أودعت باسمه فى بنك الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)

١٠٠٠ ألف جنيه فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ (صفحة ٤٢ من الدفتر)

٤٠٠ اربعمائة جنيه فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من الدفتر)

٥٠٠ خمسمائة جنيه فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع الفان واربعمائة جنيه انجليزى

أيها السادة- أقرضت سعدا هذه المبالغ على أن يردها الى ولكنه عوضا عن أن يفكر فى رد النقود دعانى يوم ٦ يناير سنة ١٩٢١ فى فندق الكنتننتال بباريس وطلب منى أن أتحفه بألف جنيه أخرى لا تكون دينا عليه كما هو الحال فى المبالغ السابقة وإنما طلبها منى على أنها ستصرف فى أعمال الوفد- عندئذ طالبته بأن يبين لى هذه الأعمال فلم يقبل وطالبته بأن يعرض الأمر على الوفد ليقرر قرارا بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على أسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت.

أيها السادة- إنى أعترف لكم بعد الذى قلته أن بعض إخوانى قد عاتبنى على صرف هذه المبالغ لسعد باشا وأظن أن من عاتبونى يتذكرون الآن أنى أجبتهم وقتئذ بأنى لا أريد مخاصمة سعد و بأن عنده من الثروة

مـاأطمئن معه على ماالستدانه و بأتى فوق ذلك أضمن للوفد تلك المبالغ التى صرفتها على غير علم منه ـ فلم يكن من إخوانى بعد ذلك إلا أن صادقوا على الحساب وأبرأوا ذمتى من هذه المبالغ وجعلوها فى ذمة سعد وحده.

أيها السـاده ـ حقا أنى كنت مخطئا ولا يبرر خطئى تصديق الوفد على الحســاب أن كنت مخطئا لما ظهر لى بعد ذلك من نية سعد باشا من الواقعة الآتية:

تـرون مـن ضـمـن المـبـالـغ التى أخـذهـا سعد مبلغ سبعين ألف فرنك ليشترى بها سيارة لشخصه.

انـتـظـرت بـعـد ذلـك رد هذا المبلغ بعد أن كان قد وعدنى بسرعة رده ولـكـنـه عـوضا عن أن يفى بتعهده رأيته ذات يوم فى محل الوفد مع كثير من زمـلائـنـا وقـد أطـنـب لهـم فى الـسـيـارة ثم قـال لهـم «أنا أر يد أن أسميها (أتـومـبـيـل الـوفـد)» عـنـدئـذ تغامز أصحابى ولم نجبه بشىء بعد أن فهمنا غرضه.

أيهـا الـسـادة ـ وأمـا عـن المـبـالـغ الباقية لذمة الوفد فى بنك الكر يدى لـيـونـيـه و بنك روما بيار يس فأن سعدا أصر قبل سفرنا على أن يقرر الوفد تـعـيين واصـف بـطـرس غـالى بك أمينا للصندوق بعد سفرى. فأجتمعت أكـثـر يـة الـوفـد صباح يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا بار يس وقـررت رفـض مـاعرضه سعد باشا لما نعمله من أمانة الصندوق لو أعطيت الى واصـف غـالى بـك وأراد سـعـد أن يتصرف فى النقود فأن الأمر فى هذه يكون أن (سعدا يفاوض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب الآتى:

باريس فى ١٩ يناير سنة ١٩٢١
حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

نظر الى أننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الأعضاء الموجودين فى مركز الوفد اليوم إعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسن الف فرنك للصرف منها على أعمال الوفد مع العلم بأنى لوتأخرت فى الرجوع وإحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا إخبارى فى وقت مناسب لأرسال مايكون ضرورياً

وتفضلوا بقبول فائق إحترام ،،،

محمد على

ثم غادرنا فى اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر.

أيها الساده ـ كيف تخالف رغبات سعد ـ عرض واصف الخطاب على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين ألف فرنك فما كان من سعد إلا أن أمر واصف بك بأن يرد الخطاب إلىّ فى مصر ترفعا منهما عن أن يقبلا منا مثل هذا الكتاب وفعلا رده واصف بك ولكن ترفعهما لم يكن كاملا فقد أرسل الخطاب وحده وحجز التحويل.

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية. ذلك أن سعادة ابراهيم سعيد باشا كان هو الذى يرسل النقود إلينا بصفته أمينا لصندوق لجنة الوفد المركزية فانفق سعد باشا وإبراهيم سعيد باشا وأرسل هذا الأخير كتابين لبنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس بأن النقود

التى أرسلها الى تصرف لسعد وتكون تحت أمرة سعد ضار با صفحا عن قرار أكثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ رأى المكتتبين .

بهذا أنتقلت نقود الوفد الى سعد باشا ولاأدرى أن كان سدد ديونه للوفد أو إعتبر ذمته بريئة بعد إتحاد الذمة فيه باعتباره دائنا ومدينا معا .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة فى باريس ثم أخذ بعد رجوعه ماكان باقيا للوفد بذمة ابراهيم سعيد باشا و بذمه غيره و يقدره العارفون بنحو عشرين ألف جنيه .

أيها السادة ـ الآن وقد وقفتم على شيىء من أسرار الوفد ومما كان بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل شعور بالمسئولية والكرامة .

أن لبلادنا علينا حقا يجب أن نصونه وأن لنفوسنا كرامة يجب أن نعتز بها . ومن يريد منا تصفيقا أو هتافا فليسمعها من بين جوانحه ومن اغتباط ضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخار .

أيها السادة ـ لقد قرب موعد انتخاب أعضاء البرلمان وليس لى إلا أن أنادى ذوى الضمائر الطاهرة أن يتدبروا فى موقفهم وأن يتقوا ماتدخره الأيام لهم من مخاوف قبل أن يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس أننا لانقبل أن نكون فى البرلمان الا رؤوسا لا أذنابا وإلا رجالا لا أطفالاً .

اذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون متى ضرب لهم بالدف سيدهم وعلى الوضع الذى يريده فليبحث الناخبون عن غيرنا فأنا لسنا من هؤلاء. نوابكم وكلاء أمتكم فاحذروا أن يكون عقد الوكالة معيبا بغش أو تدليس أو تهديد. ولافرق عندى بين من يسلب أموالكم بطرق إحتيالية و بين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق إحتيالية سوى أن الأول معتد شخصى والثانى معتد على أمة بأسرها.

إحذروا اللاعبين بعقول البسطاء. إحذروا من يتباكون و يستبكون. ولايغرنكم من الذئب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعذر وأكرر لحضراتكم مزيد الشكر،،

رد سعد على خطبة الأتهام

كان لهذه الخطبة أثرها البالغ فى نفوس من سمعوها أو قرأوها كان على سعد ان كان بريئا أن يبلغ النيابة عما اتهمته به علنا ، بل كان عليه فوق ذلك أن يتهمنى بالاستيلاء على ما كان بعهدتى من أموال الوفد وخيانة الأمانة..

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة. واكتفى بتحرير مقال نشرته جريدة من جرائده بأمضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فيه أن جميع ما قلته كذب وبهتان وأن الرئيس الجليل لم يفاتح الأنجليز فى موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التى ذكرتها فى الخطبة - ولعلمه بأنه وقع بأستلام هذه النقود ، إدعى أنه لو كانت له إمضاءات فأنى أكون قد أخذتها منه غشا وتزويرا وقت عرضى عليه أوراقا للتوقيع!! هكذا كان دفاعه عن نفسه فى المقال الذى أمضاه مصطفى النحاس.

أما على التهمة الأولى وهى رغبته فى عزل السلطان فقد أدلى بها أمام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملنر فى بعض الجلسات وأن اللورد أبرق بها وقتئذ الى المندوب السامى فى مصر وهذا بدوره أبلغها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة إلقاء الخطبة الى السلطان فؤاد وأكد له أنى غير صادق فى أتهامى اياه كما أكد إخلاصه للسلطان ، وهذا بدوره - كما سمعت - أخبره بلباقة أنه مطمئن إلى إخلاصه ، ثم قال لرجال حاشيته بعد

انصراف سعد أنه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلندره فى يوليو سنة ١٩٢٠ وأن المندوب السامى أخبره بها فى ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فأن دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على المبالغ التى أخذها سعد وهوليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه . وانى كنت أعرض هذا الدفتر على الوفد مجتمعا ثم يصادق سعد على الحساب بخطه وامضائه ، وفيما يلى صورة شمسية لمصادقته على آخر حساب قدمته للوفد .

صورة شمسية

٥٤

سعد زغلول

تلك أموال أخذها سعد من الوفد وأنكرها ولم يردها إلى أن توفي . . .
وكان مجموع ما بقي للوفد في باريس يوم غادرناها – كما ذكرنا . . . والى ٨٣ الفا من الجنيهات فوق ما كان لدى اللجنة المركزية في مصر و . . . نحو عشرين الفا من الجنيهات عدا ما جمع بعد ذلك . وكلها صارت في . . .
ولا أدرى ما حصل في أمر هذه الثروة وكيف وزعت ومن هم أولئك الذين ظفروا بها .

أخلاقي

على أن سعدا أراد أن يحول الأذهان عن موضوع التهم التي وجهتها إليه في خطبة ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لعجزه عن إثبات براءته ، فلجأ – في رده علىّ بأمضاء مصطفى النحاس – إلى ذكر أمر لا يمت بصلة الى موضوع خطبتي هو أنه اتهمني بضعف الوطنية مستشهدا على ذلك بنشر خطاب كنت أرسلته الى رجل من أصدق الناس به هو المرحوم الشيخ محمد عز العرب بك المحامي الشرعي . ويجدر بي أن اشرح أمر هذا الخطاب حتى يتبين الناس حقائق الأمور :

كنت أيام وجودنا في باريس – بعد أن دب الخلاف بيننا وبين سعد وخشينا أن تؤذي تصرفاته القضية المصرية ويئسنا من وصولنا الى كامل حقوقنا – أرسلت خطابا إلى رجل أحترمه هو الشيخ محمد عز العرب باك استفسر منه باعتباره من لجنة الوفد المركزية ومن المخلصين . . . عن الحالة في مصر وعما اذا كانت الأمة ترى قطع المفاوضات ورجوعنا وضياع

القضية المصرية أو تفضيل قبول ما ترتاح إليه ضمائرنا على ان يكون ما تقبله رهناً بأقرار الجمعية الوطنية ولا يحول دون التطور فى المستقبل لنيل باقى حقوقنا – و بعبارة أخرى طلبت رأيه ورأى إخوانه فى هل ما نتمكن من الحصول عليه أو نرفض الكل وهل يكون من مصلحة البلد رفض كل شيء أو قبول ما يرضى ضمائرنا وهاك نص الخطاب :–

صورة شمسية للخطاب والغلاف



محمد عز العرب بك
المحامى الشرعى
شارع المبتديان نمرة ٧ مصر
تليفون ٨٧–١٤

Mohammed Aly Bey
40 Rue Marbuef

France Paris

محمد عز العرب بك
المحامي الشرعي
شارع المبتديان نمرة ٧ مصر
تليفون ٨٧-١٤

تحريراً في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٠ سنة ١٣٣ الموافق سنة ١٩

حضرة صاحب العزة الفاضل محمد بك ثابت المحامي حفظه الله تعالى

تحية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما وبعد فقد تشرفت أمس بكتابكم وأخبركم بأن الأغلبية المطلقة تجعلنا مطمئنا على نتيجة مساعيكم إذ هي لا ترى الموافقة فقط بل تقضي بالرفض حتى بأحسن الجنون نعم إن هناك قوما معهم لم يشهد لهم التاريخ بعمل مجيد فهؤلاء الحركة يحبون وقد منهم الوعد إضافة ما لم يكن ليوجه إلى المشروع انتقاد على قواعد عامة بل يوجه إلى مشروع بنصوص الاتفاق وهو ما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية ولكن أقل بيان منهم يقصد منه المصلحة يجعله يسلم بالموضوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد وتجد قوما أيضا ينظرون إليه نظرة الحذر رغم الطمأنينة من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقدير الظروف التي حملت على شأنه من أن الحالة العامة هنا قد أشربت حب الحرية وأصبحت لا تبالي إن قاسى بالعنف وإن التشدد بعضنا تدرج إلى الانتحار ... والتساهل بعضنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم قطعة فقط إلى الحاكم وتحافظ على الاعتقاد بما هذا الحاكم بعد أن أمة الشعب مستعد للحكم نفسه تركه وشأنه إلى غير ذلك من الاعتبارات إنه وهو من طبعا لا يؤمنهم ولا الشخص الذكي ولكني أقول لك بوجه عام إن الحالة مرضية وإن كل ما تطلب العقلاء أن توضع النصوص بغاية التحفظ بإحكامه ومتى برهنا على قدرتنا ومهلنا يعملنا إلى حد ما ينبغي وفككنا كل قيد علينا لحلول الثقة بيننا محل الحذر منا ولا يفوتني أن أقدم لعزتكم ولكل عامل معكم عني وعن أولادي وإخواني وأحبائي خالص الشكر وعظيم الاحترام هذا وإن ولدي عبد العزيز سيكون في رسالة المهندس سيد الميقاتي الذين سيطلبون إلى فرنسا أواخر هذا الشهر فعسى أن يكون له شرف المثول بين أيديكم حبيبا عند عودتكم إليها والله يحفظكم

المخلص
المحمدي

اعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصى الى سعد فنشره ضمن رده على خطبة الأتهام ليصرف أذهان الناس عما اتهمته به. فرددت عليه بمقال ذكرت فيه أنى أفاخر بما كتبته فى خطابى هذا الدّال على وطنية صحيحة لا على تهريج بأسم الوطنية.

وتشاء المصادفات أن أعثر على الرد الذى أرسله لى محمد عز العرب بك فى حينه أثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف.

تحريرا فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد عز العرب بك
المحامى الشرعى
شارع المبتديان /٧
ت ١٤٠٨٧

حضرة صاحب العزة المفضال محمد على بك المحامى حفظه الله

تحية وسلاما وشوقا وإحتراما وإجلالا وتعظيما و بعد فقد تشرفت أمس بمكتوبكم وأخبركم بأن الأغلبية المطلقة تجعلك مطمئنا على نتيجة مسعاك إذ هى لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض ضربا من الجنون. نعم ان هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ بعمل فى هذه الحركة يبدون من الأعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع إتفاق على قواعد عامة بل يوجه إلى مشروع بنصوص الأتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية. ولكن أقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع. وهناك قوم

لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالأستقلال التام بلا شرط ولا قيد . ونجد قوما أيضا ينظرون إليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حملت على تسامحه من أن الحالة العامة هنا قد أشربت حب الحرية وأصبحت لا يمكن أن تساس بالعنف وأن التشدد معنا قد يجر الى انفجار بركان الشرق والمتساهل معنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن الى الحاكم وتحملها على الاعتقاد بأن هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعد الحكم نفسه وتركه وشأنه الى غير ذلك من الأعتبارات . وهؤلاء طبعا لا يؤمنهم ولا النص الصريح . ولكني أقول لك بوجه عام ان الحالة مرضية وأن كل ما يطلبه العقلاء أن توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومتى برهننا على قدرتنا وصلنا بعملنا الى كل ما نبغي وفككتا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل الحذر منا . ولا يفوتني أن أقدم لعزتكم ولكل عامل معكم عني وعن أولادي وإخواني وأحبائي فائق الشكر وعظيم الأحترام . هذا وان ولدي عبد العزيز سيكون في أرسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون لبندره أواخر هذا الشهر ولسي أن يكون له شرف المثول بين أيديكم جميعا عند عودتكم إليها . والله يحفظكم ،

المخلص

محمد عز العرب

والعنوان ان – كما هو ظاهر في الصورة الشمسية للغلاف – باللغة الفرنسية وترجمته :

محمد علي بك   ٤٠ شارع ماريون   باريس فرنسا

كتب المرحوم الأستاذ محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة العربية، وكتب عنوانه بالفرنسية أحد أبنائه، ويغلب على الظن أن يكون الأستاذ أمين عز العرب بك المحامي والذي أصبح بعد سكرتيرا عاما لمجلس الشيوخ، وسمي شارع المبتديان فيما بعد باسم ابيه صاحب الخطاب.

ومن المؤلم حقا أن تدري هذين الفاضلين أو الأب على الأقل يسلم خطابي المسجل ثانيا وبه أني فقدت جوابه إلي فهنيئا للأخلاق.

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا إجراء أى تعديل فى مشروع الدستور، و بعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا فى تغيير بعض نصوص المشروع إستجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد. فتجددت الأضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣، وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف أن وزارته ستتم ما بدأه نسيم باشا من التعديلات، فقام حزب الأحرار الدستوريين بحملة شديدة فى جريدة «السياسة» ونشر أحدنا خطابين مفتوحين إلى ابراهيم باشا احدهما فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ وثانيهما فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٣ يناشده فيهما بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة.

ورغم الأحتجاجات الكثيرة من رجال الأمة، والحملة الشديدة التى قامت بها جريدة السياسة صدر امر ملكى بأعلان الدستور معدلا فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣.

بعد صدور الدستور

أعلن الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الأنتخاب فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣. وغير خاف أن سعدا إعتبر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ نكبة وطنية، كما أنه سمى لجنة مشروع الدستور «لجنة الاشقياء» ثم أن وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور. فهل يدخل سعد فى الأنتخابات

نصيرا لهذا الدستور بعد ذلك كله؟ أو يقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من قبل وطعن في وشيعته في كل من اشترك فيها!

الانتخابات الأولى

لكن سعدا قرر الدخول فى الانتخابات، وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستهينا بالنفعيين وذوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والبسطاء، وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان أن مخالفيه هم برادع الأنجليز. ومما يؤسف له أن بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لاينتخب سعدا وأنصار سعد فأمرأته طالق، كذلك كان يقول بعضهم «لو رشح سعد حجرا وجب انتخابه»، وجرى على السنة العامة «أن أسم سعد مكتوب على ورق الفول».

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم والحقائق مستورة، حتى أن بعض الفاهمين كانوا يقولون: ان حزب الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة.

وأمام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد فى الانتخابات بأغلبية ساحقة تقرب من التسعين فى المائة.

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد، فلم يرشح نفسه للانتخابات، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن. من أجل ذلك

أظهر رغبته فى الاستقالة من حزب الأحرار لكن سه أبى عليه أن يعلن تنحية عن الحزب إبان المعركة الانتخابية خيفة أن يؤثر تنحية تأثيرا سيئا فى نتيجتها . فانتظر حتى ظهرت النتيجة ثم أرسل الى الحزب الخطاب الآتى :-

أصدقائى الأحرار الدستوريين

كنت قد رأيت أن أعتزل العمل فى السياسة من قبل الأنتخابات ولكن تأخر تنفيذ هذ التصميم لاعتبارات وقتية . أما الآن وقد زالت هذه الأعتبارات فأتشرف بالاعلان عن اعتزالى العمل فى الحزب مع الأسف الشديد . وأرجو الله أن يوفقكم و يسدد خطاكم فى خدمة البلاد .

١٧ يناير سنة ١٩٢٤ وتفضلوا بقبول خالص تحياتى ،

عدلى يكن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقبل إجراء انتخابات الشيوخ .

وزارة سعد

استقال يحيى أبراهيم باشا بعد ظهور الأنتخابات لمجلس النواب و بعد أن سقط هو نفسه فيها ، كانت انتخابات حرة لا ضغط فيها من جانب الحكومة . فكلف الملك فؤاد سعد بتشكيل الوزارة . فألفها فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ثم أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة فى ترشيح الشيوخ المعينين إعتمادا على

..... فى الدستور الذى ... له الطعن فيه . وقام خلاف بين ملك وسعد فى هذا الأمر أفضى الى تحكيم النائب العام للمحاكم المختلطة ، وقد أيد هذا الحكم البلجيكى الجنسية رأى سعد ، وكان قراره سليما منطبقا على مبادىء الدستور التى وضعتها اللجنة .

انعقاد البرلمان الأول

... يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ موعدا لافتتاح البرلمان . ولا يخفى أن ... قد ضعفت نوعا ما بسبب خذلان طائفة من الرجال الممتازين فى ... ودخول عناصر لم يكن لها أى أثر فى خدمة ... . ولكن ... قبول سعد تأليف الوزارة وإعلانه تناسى خصومته لمن أعتبرهم خصومه كما تأمل أن يكون البرلمان وقد إنحصرت فيه سلطة ... حجر الزاوية فى رقابة مصالحها والسير بها قدما فى سبيل الأصلاح والرقى .

والقى سعد فى قاعة البرلمان خطاب العرش باعتباره رئيس حكومته . فماذا قال ؟

« حضرات الشيوخ حضرات النواب

أهديكم أطيب سلامى ، وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم ، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادىء العصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى ، وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة .

اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور، ولا ريب فى أنها تبشر بأقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة. الى أن قال:

«لهذا يحق لى أن اصرح علنا بأسمى و بأسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطان الدولة وعلى مبدأ المسئولية الوزارية... الخ».

هنا يتساءل المرء: لم قال سعد أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وصل إليه عدلى وثروت ورشدى ورفاقهم كان نكبة وطنية! ولم قاطع سعد وأنصاره الأشتراك فى وضع الدستور؟ ولم سمى سعد لجنة الدستور بلجنة الاشقياء؟ ولم هاجم سعد أصدقاءه الأولين مؤسسى الوفد ومعهم عدلى ورشدى وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الأعتراف بتحفظات مبدئيا قبل المفاوضات، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الثقة بعدلى حين كنا فى باريس والتوسل إليه أن يحضر الينا وأن يؤلف وزارة من غير أعضاء الوفد تجري مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد أو شرط.

ولم سعى سعد بعد ذلك فى الغاء قرار الوفد الذى حرم على أعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية؟

ولم عارض سعد كل مفاوضة وعمل على إحباطها ثم إبتكر عرض مشروع ملنر على الشعب بدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير، وقرر أن الشعب لو قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه، ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس فى مصر عند عرض مشروع ملنر على الشعب يخبره فيه بأنه غير راغب فى هذا المشروع وأنه عرض على الشعب بتأثير من إخوانه حتى يتنصل من كل مسئولية و يلقيها على الشعب الذى يصعب عليه إدراك دقائق الأمور.

ولم استمر فى مطاعنه ضد إخوانه الذين رفضوا الدخول فى الوزارات وعارضوه فى القرار الذى اتخذه مع من إتضموا اليه بالغاء القرار الأول الخاص بتحريم دخول الوزارة على أعضاء الوفد الذين اعتبروا أنفسهم مجاهدين لا شأن لهم بالحكم إلا أن يكونوا أعضاء فى الجمعية الوطنية، أولئك الذين قال لهم يوم ألغى القرار الأول «كيف تطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها».

لم كان كل هذا، وسعد فى خطاب العرش يكيل الآن المدح للدستور الذى وضعته «لجنة الأشقياء» بعد أن عبثت ببعض مواده وزارتا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لأغراض الأنجليز والملك فؤاد.

كل ذلك وغيره ينبىء بأن سعدا كان متقلبا فى مبادئه، ملتويا فى تصرفاته، ظالما فى مطاعنه التى كالها لمن أشركوه معهم فى تأليف الوفد، مسرفا فى تجريح من خالفوه حتى سماهم برادع الأنجليز.

انى اترك كل هذا لفطنة القارىء

لقد وصل الأمر بسعد فى لينه أمام الأنجليز أنه فى إحدى جلسات مجلس النواب عندما وجه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ سؤالا الى وزير الأشغال بطلب وقف المشروعات التى يقيمها الأنجليز فى الجزيرة بالسودان أن أجابه سعد بقوله « هل عندكم تجريده؟ » فانظر لقرب هذا الزعيم الكبير وكيف كان يتصرف أمام الأنجليز؟ .

وفوق ذلك فقد استمرت وزارة سعد التى سمت نفسها وزارة الشعب فى برلمان الشعب لمقاومات صاخبة ضد الأحزاب والصحف المعارضة ومنها جريدة الأخبار للمرحوم أمين بك الرافعى . ولما كان الناس يحادثونه عن هذا الظلم وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله « أتريدون منى أن أحمى خصومى؟ » متنكرا بذلك لواجبه الأول كرئيس حكومة يتحتم عليه ان يحمى المصريين جميعا متناسيا ما كان يعلنه من أنه زعيم الأمة المهيمن على مصالحها وحرياتها .

فهل أدى سعد واجبه أو انحرف عنه كما انحرف فى كثير من الأوقات عن قرارات يشترك فيها ثم يعدل عنها ويرسل الخطابات والبيانات فى زجر اخوانه المتضامنين معه .

أسلوب سعد فى الحكم

كنا نظن ونرجو أن سعدا وقد نال أغلبية كبيرة فى البرلمان عجلسه

أصبح رئيس حكومة وزراؤها من أنصاره وأتباعه وبق أنه كما يقول وكيل الأمة وانتحدث عنها كنا نظن وقد أصبحت السلطات كلها فى يده ولاراد لما يقرره أن يؤدى واجب الزعامة كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصة بعد أن أعلن أنه تناسى خصومة معارضيه فاستبشرت الأمة خيرا لكننا ما لبثنا أن رأيناه يطارد معارضيه فى البرلمان وخارج البرلمان بل إنه جنح الى اضطهاد من لم يعاونه فى المعركة الأنتخابية بين رجال الادارة والأهلين فظهرت بدعة وقف عمد البلاد أو فصلهم ونزل مديرى الأقاليم وغيرهم من الموظفين كما قامت بدعة التشتيت والنقل الى البلاد النائية ورفع المحظوظين الى مراكز غالية. وهو أول رئيس وزارة جعل الأستثناءات قاعدة إلتزمها ليجعل الأدارة كلها «زغلولية لحما ودما» حتى يدوم له الحكم.

وهو لم يكن يخفى هذا و يضمره بل كان يصرح به و يباهى بمثله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تطبع فى القاهرة وتناصره، هى جريدة «الليبرتية» حين سألته عن المحاباة والترقيات والتعيينات التى يجريها فأجاب بأنه يريد حكومة زغلولية لحما ودما. كما أعلن أيضا أنه يعتزم عند تساوى الكفايات أن يؤثر أقرباءه لأن ثقته بهم فى تنفيذ مآربه تكون أكبر.

هكذا كان يقول سعد، وبهذا فشت المحسوبية وأصبحت قاعدة إلتزمها خلفاؤه من بعده وبهذا أوجد مدرسة جرت على مصر البلاء الأكبر، ولست بحاجة الى ذكر أعمال حزب سعد من بعده، فلست مؤرخا وانما أنا أروى ذكريات ومشاهدات اشتركت فيها. فضلا عن أن أعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لى بها اتصال مباشر.

مفاوضات سعد مكدونالد

قال سعد فى خطبة العرش بعد أن أشاد بالدستور الذى وضعته «لجنة الاشقياء» كما سماها ، قال «ان حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان» .

ولا يخفى أن هذا القول يدل على أن سعدا قبل التفاوض مع الأنجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهما بما سماه تحقيق الآمال القومية ، وقد كان ينعى على وزارة عدلى قبول الدخول فى المفاوضات دون أن تصرح أنجلترا مبدئيا بقبول تحفظات الأمة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة أن عدلى كان رئيس وزارة وأنه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى فى تجريح عدلى قائلا إنه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الأنجليزية وأن مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

فاذا كان الأمر كذلك أفلم يصبح سعد بعد أن ولى الوزارة وأقسم يمين الولاء للسلطان أو للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول وقبل الدخول فى المفاوضات بلا قيد أو شرط أفلم يصبح سعد بذلك موظفا أنجليزيا يفاوض انجلترا كما يفاوض جورج الخامس جورج الخامس حسب رأيه ؟ إلا يستند على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعتبره «نكبة وطنية» .

من هذا كله يظهر مدى تجني سعد على الأبرياء وإسرافه فى تجريحهم حتى أن حسين رشدى - وهو الذى أوصى بتأليف الوفد وسانده وعاونه وقت ان كان رئيسا للحكومة سنة ١٩١٨ ورضى ان يكون مرؤوسا لعدلى فى مفاوضاته مع كيرزون ليخدم أمته هذا الرجل نال من مطاعن سعد ما أثر فى صحته ، وكان يقول وهو على فراش مرضه : يتهمنى سعد بالخيانة ويقولون عنى إنى أخذت من الأنجليز مليونا أو مليونين من الجنيهات رشوة لأعطل مطالب بلادى ، فهل أنا ياسعد ياصديقى القديم ممن يرمى بمثل هذه التهم وأنا فقير ربما لا يجد أهلى نفقات جنازتى؟

سافر سعد لمفاوضة رمزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ووصل لندن فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩٢٤ وكان معه من أنصاره مصطفى النحاس باشا وغيره من الوزراء. وقد كانت الآمال معلقة عليه كرئيس للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب العمال ، وكان الناس فى مصر يقولون أن رمزى مكدونالد زار سعدا فى بيته وأفهمه أنه أذا ولى الحكم أمكنه أن يحل قضية مصر فى جلسة لأحتساء فنجان من الشاى.

ورغم هذه الآمال العريضة فأن المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث جلسات أنعقدت بعدها فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو ورفاقه ، فاستقبلوا إستقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات.

كان جديرا بسعد بعد فشله فى المفاوضات أن يستقيل كما فعل عدلى ليعطى الفرصة لحكومة أخرى -ولو من حزبه- تحاول الأتفاق مع

الانجليز ، لكن سعدا بقى فى الحكم . ولما أحس بضعف مركزه ، وقامت مظاهرات ضده فى الأزهر وغيره أراد أن يشغل الرأى العام على ما يظهر فوجه قواه ضد السراى وقدم استقالة بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلا للديوان ، وانتهى الأمر بالصلح و وقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ، ثم أعلن فى مجلس البرلمان « أنه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينقض يومان على صلح سعد مع السراى وعدوله عن الاستقالة وإعلانه ذلك فى البرلمان حتى اغتيل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ وهو فى سيارته عائدا من وزارة الحربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التى اقترفها فريق من أنصار سعد والتى لم يكن له طبعا يد فيها تدل دلالة قاطعة على أن الزمام قد أفلت من يده نتيجة التهيجات والمطاعن التى كان يوجهها الى كل من يعارضه ، فتسممت أفكار الشباب وضلت أحلامهم فتصرفوا تصرفا كانت نتيجته الأضرار بمركز سعد والأضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريبا بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد اصابت مصر وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار فى صباح يوم ٢٢ نوفبر سنة ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبى بعد الظهر الى مقر

[illegible] الوزراء بمظاهرة عسكرية قوامها خمسمائة جندى بريطانى وقدم الى [illegible] انذارين باللغة الأنجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة [illegible] وقد جاء في أحد الأنذارين : (ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان ايضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل بصورة فظيعة بالقاهرة وان حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لأزدراء الأمم المتمدينة نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى والرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكران الجميل نكرانا متروكا لجهود الأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تكن تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة وخاصة فى شأن السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الأهتمام بهذه الحماية .

فبناء عليه تطلب حكومة صاحبة الجلالة من الحكومة المصرية

١ - أن تقدم اعتذار كافيا وافيا عن الجناية .

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط ودون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم اشد العقاب .

٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى.

٥ - أن تصدر فى مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستحدد فيما بعد.

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضية الحاجة.

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر.

وأضاف الأنذار أنه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب فى الحال فأن حكومة صاحبة الجلالة تتخذ فورا التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان.

وكان ملخص الأنذار الثانى ما ياتى:

١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الصميمة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للحاكم العام وتصدر البراءات بأسمه.

٢ - يجب أن يعاد النظر فى رغبات حكومة صاحب الجلالة فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا فى خدمة

الحكومة المصرية و بتأديبهم وإعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية بماشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها .

٣- ومن الآن الى ان يتم إتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتها وامتيازاتها كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنظر بعين الأعتبار الكامل الى ما قد يبديه مديره العام من المشوره فيما يتعلق بالشؤون الداخلة فى اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفى يوم ٢٣ نوفمبر أى فى اليوم التالى من الأنذارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى وقدم رد الحكومة المصرية بأنكار مسئوليتها عن حادث الأغتيال و بقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة فى الأنذار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة.

وأصدر المندوب السامى أوامره رأسا الى حكومة السودان بأخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع إجراء التغييرات التى تترتب على ذلك ، وبحرية السودان فى زيادة مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود .

أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فقد

كان رد المندوب السامي عليه أن سيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه.

وأضاف المندوب السامي في رده أنه ينتظر دفع نصف المليون جنيه إليه قبل ظهر الغد أي قبل ظهر ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقبل الميعاد أبرق إلى وزير المالية المصرية تحويلا بالمبلغ على البنك الأهلي وأرفقه سعد بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما إتخذته الحكومة البريطانية من قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها.

وبعد أن إستلم اللورد اللنبي التحويل، أصدر أوامره باحتلال جمارك الإسكندرية باعتبارهذا العمل أول إجراء يتخذه.

أمام هذه التطورات، ورغم أن سعدا والوزراء ساروا في جنازة السردار لي ستاك ورغم استنكاره للجريمة فإنه قدم استقالته وهذا نصها:

خطاب استقالة سعد زغلول

مولاي

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أني لم أقبل مسند الوزارة إلا خدمة للبلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية، ولكن الظروف الحالية جعلتني عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، وهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول إستعفائي مع زملائي من الوزارة، وإني وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل اكبار وإجلال،

شاكر نعمتكم

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سعد زغلول

انظر كيف تغير حال سعد، فبعد أن كان متهجما على الملك ومعتبرا اياه ورؤساء وزاراته موظفين إنجليز وبعد أن سعى في عزله لدى الأنجليز أيام مفاوضات ملنر، وبعد أن كانت تعبيراته تشعر بالشر والعظمة تغيرت حالته وأرسل هذه الاستقالة الى الملك وكلها ولاء وخضوع واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بأن يديم الله نعمة رعايته الجليلة وأن يديمه مؤيدا بالعز والأقبال وموضع كل اكبار واجلال. فسبحان مغير الأحوال.

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالي اى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وهو اليوم الذى أرسل سعد فيه مبلغ التعويض الى المندوب السامي وترك بذلك سعد رئاسة اول حكومة برلمانية كان يصفها بأنها حكومة زغلولية لحما ودما، تسعى الى «الاستقلال التام أو الموت الزؤام». وتعمل لتخليص مصر من كل قيد وشرط. وأعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤ نوفمبر أنه انما إستقال خدمة للمصلحة العامة وأنه مستعد مع أصدقائه من أعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد...

وبهذا انتهت رياسة سعد بما جرته حكومته على البلاد من ويلات كان آخرها كارثة الأنذارين البريطانيين وما تبعهما من نتائج خطيره

وانى وان لم أتهم سعدا بالأشتراك في الاعتداء على السردار أو تدبيره، أسائل نفسي لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانجليز دون أن يجيب أى طلب من طلباتهم. وكيف يستقيل بعد أن نفذ مطالب أربعة من سبعة، و يعلن استعداده لتأييد أية وزارة تأتي بعده لخدمة البلاد كما يقول. إنى أترك ذلك للقارىء يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما أدته زعامة الأمة للأمة من خدمات.

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها أحمد زيور باشا – وكان [illegible] لمجلس ال[illegible]
يوم استقال سعد . واستصدرت غداة يوم [illegible] أن أجل إنعقاد
البرلمان شهرا ، وقبل إنتهائه استصدرت [illegible] النواب .

ومن الغريب أن يعلن زيور باشا [illegible] أن [illegible] أن يوفق إلى
إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، ثم نفذت وزارته [illegible] المطالب الانجليزية الواردة [illegible]
انذارى المندوب السامى .

وربما يظن البعض أن هذه الكوارث سواء من حكومة سعد أو حكومة
زيور ليست غريبة ولا تثير الدهشة ، وأن سعد قد افلت الزمام من يده
نتيجة لأخطائه العديدة ، وان زيور رجل هين لين لا تثير تصرفاته الدهشة .

أنما الدهشة حقا أن سعدا هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون ادخل
فى وزارة زيور رجلين من أخص أنصاره وتابعيه هما عثمان محرم بك وأحمد
محمد خشبة بك ، وكيل مجلس النواب الوفدى الأول لوزارة الأشغال
والثانى لوزارة المعارف والحقانية مؤقتا . هذا مدهش حقا ومؤلم حقا .

ومما يلاحظ أنه بعد قبول وزارة زيور باشا – وفيها عضوان بارزان من
حزب سعد – بقية المطالب الأنجليزية ، وأعتقلت السلطة البريطانية
فريقا من أنصار سعد ، وقبضت على من إتهمتهم فى قتل السردار ومنهم
نواب فى البرلمان المصرى ، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصرى عن
السودان .

ولم يستطع الوزيران الوفديان البقاء فى الحكم أمام السخط العام، واضطر عثمان محرم وأحمد محمد خشبة إلى الأستقالة. و يلاحظ أن هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل فى وزارة سعد، و بدخولهما وزارة زيور أياما أصبح لهما الحق فى أخذ معاش كامل لوزير، فبعد أن كان معاشهما محدودا كموظفين عاديين، قفز الى ١٥٠٠ فى السنة أى ١٢٥ جنيها شهريا. وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقى فى الوزارة يوما وحدا. وقد فطنت الحكومة الى هذا الخطأ فى التشريع وصدر قانون بأن لايكون لأى وزير حق فى معاش كامل الا إذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته فى الحكومة عشرين سنة على الأقل. وبهذا انقطع التلاعب فى أمر معاشات الوزراء.

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقى بك - كما أنشئت قوة عسكرية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له. وتمت بذلك مأساة انسحاب الجيش المصرى وانهيار الحياة البرلمانية. ولتقوية الوزاره إستعين بأسماعيل صدقى باشا كوزير للداخلية، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة فى أمور هذه الوزارة وكان وكيلا لها من قبل ثم وزيرا، كذلك كان موتورا من سعد منذ أخرجه من الوفد حينما كنا فى باريس.

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول، عمدت وزارة زيور باشا -ولم يكن ينتمى لحزب- الى إجراء إنتخابات أخرى. وكان إسماعيل صدقى وزير الداخلية والعدو اللدود لسعد يعمل ضد إنتخاب

أنصار سعد . ورغم ذلك أسفرت عملية الانتخاب عن فوز سعد بالأغلبية ، ولم يفطن الناخبون الى الكوارث التي حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته .

دخول الاحرار الدستوريين فى الوزارة

بعد ظهور نتيجة الأنتخابات رفع زيور باشا استقالته فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد إليه تأليف وزارة جديدة فألفها فى نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الأحرار الدستوريين كنت أنا واحدا منهم .

ولابد لى هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا الى قبول الأشتراك لاول مرة فى وزارة يرأسها رجل مستقل مثل زيور.

ففى يناير سنة ١٩٢٥ تألف حزب بأسم «حزب الأتحاد» برنامجه الأساسى الولاء للعرش أى للملك ، برئاسة يحيى ابراهيم باشا الذى كان يرأس اكبر هيئة قضائية فى البلاد وهي محكمة الأستئناف ثم كان رئيس الحكومة التى أجرت الأنتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو فى دائرته الأنتخابية . كما أنضم الى حزب الأتحاد وصار وكيلا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفى الحكومة أيام الثورة وهو علي ماهر باشا . كذلك انضم الى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمي عيسى باشا وكان مستشارا لمحكمة الأستئناف .

عرض زيور باشا علي الاحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانيه مع رجال حزب الأتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم إسماعيل سرى باشا والرئيس نفسه مستقل ، فتداولنا فى الأمر، ومعروف أن رجال

الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى فى تأليف الوفد ، وهم الذين قرروا فى باريس عدم الأشتراك فى أية وزارة وآثروا أن يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر، وهم الذين عارضوا سعد عندما أراد الغاء هذا القرار والدخول فى الوزارات .

ورأى الأحرار الدستوريون تقلبات سعد فى ارائه ، ومحاربته بغير حق لعدلي ورشدى وثروت أولئك الأكفياء الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم بأقذع المطاعن مع أنهم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد وإستقالوا وقاطعوا الدخول فى الوزارات مادام الوفد لم يصرح له بالسفر.

ثم رأى الأحرار ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذاريين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولى سعد ادارة البلاد . كذلك رأوا أن سعدا أدخل من فريقه اثنين فى وزارة زيور الأولى التى نفذت باقى المطالب الانجليزية هما عثمان محرم واحمد محمد خشبة .

كما رأى الأحرار أن تقلب سعد قد أضاع على الوفد الحقيقى آماله ، وأن مصر رغم الثورة والتضحيات لم تجن من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٥ سوى الضربات المتتالية ، أما تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ – وهو الكسب الوحيد لمصر فى كل هذه الفترة– فقد حصل عليه ثروت ورفاقه ولم يكن لسعد أى دخل فيه .

أضف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق وقد شاهدت اغتيالهما ولو تقدمت دقيقتين لأصابنى ما أصابهما .

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الأشتراك فى الوزارات من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبى وساد التشدق بالوطنية الكاذبة والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكذب والتجريح. فكان علينا بعد أن عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين، إما أن يكون فى ولاء مع مليك البلاد وهو عدو سعد وانصاره أو نكون فى ولاء مع سعد وقد أدت إدارته الى أفحش الأضرار بالبلاد. فوق أننا خشينا إن تباعدنا عن الملك أن يرتمى فى أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم.

لهذا قرر حزب الأحرار الاشتراك فى الوزارة أملا فى اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله. رغم علمنا بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية. فأنه وهو فرد واحد لا يصل الى الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته.

ويجب أن نذكر هنا أن مؤسسى الوفد مع إصرارهم على عدم دخول الوزارات، واضطروا فى هذه المرحلة الى الدخول بها للأسباب السالفة الذكر استمروا بعيدين الى الآن عن الدخول فى إدارات المصارف والشركات وعقد صفقات التصدير والاستيراد والأحتكارات وغيرها مما يدر المنافع الكثيرة رغم العروض التى عرضت على بعضهم وكنت من بينهم، بل نشرت للملأ حديثا فى الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على اعضاء البرلمان ورد على فى حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ بأن الدستور لا يمنع أعضاء البرلمان من عضوية

المصارف والشركات، وإنني وان لم يكن فى الدستور والقوانين تحريم وأود لو ملأ المصريون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فأن من رأيى أن يبتعد النواب عن مواطن التهم والريب. وكان المؤسسون للوفد من رأيى وهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى.

ولا يخفى أن الثلاثة الذين اختيروا للدخول فى الوزارة من الاحرار كانوا من المحامين الذين انعم الله عليهم برزق واسع من مهمتهم لا يلتمسون النفع بدخول الوزارة.

إختير عبد العزيز فهمى وهو رئيس حزب الاحرار وزيرا للحقانية، وأخترت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزير للزراعة. وكان يحيى ابراهيم رئيس حزب الأتحاد نائبا لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا للمعارف وإسماعيل صدقى للداخلية.

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ و بعد أن تلى زيور خطبة العرش وأنفض المؤتمر وإجتمع مجلس النواب لأختيار رئيسه نال سعد ١٢٣ صوتا ونال منافسة ثروت ٨٥ صوتا (عدا الدوائر التى أعيد الأنتخاب فيها). و بعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسوما بحله.

والحق الذى لا فرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفا لأحكام الدستور، إلا أن توقع تأليف سعد لوزارة تعبث بكل مقومات الدولة كما

حدث من قبل وتشيع الفوضى والمحسوبية والمحاباةوتحرص على اقصاء كل من يظن فيه عدم الأخلاص لها من موظفين وعمد ومشايخ وغيرهم وتطارد الأخبار ورجال الأعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الأداة الحكومية -وفيها الجيش والشرطة- زغلولية لحما ودما. كان توقع هذا هو السبب الرئيسى فى سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الأجراء ثورة ضد الفساد.

وكان فريق من ذوى الرأى يرجح عدم حل المجلس عملا بقواعد الدستور من جهة وانتظارا لما تتمخض عنه المعارضة وكانت تضم فريقا كبيرا من رجال أكفياء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى والطغيان. إلا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا إلى هذه الفكرة خصوصا وأن فريقا من أنصار ثروت أنقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب سعد رغبة أو رهبة.

فى وزارة الاوقاف

دخلت وزارة الاوقاف فى مارس سنة ١٩٢٥ كما أسلفنا ولم أكن موظفا من قبل و بالتالى لن يكون لى معاش، وأغلقت مكتبى وتركت مهنة المحاماة.

كان من واجبى أن أدير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالى من شوائب استغلال النفوذ وشوائب المحسوبية والمحاباة. وأصرح بأنى كنت حرا طليقا فى وزارتى ولم أر اى تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها فى سبتمبر سنة ١٩٢٥.

ومما لاحظته فى الوزارة ما كان في بعض حجج الأوقاف من حرمان

الأهل والأقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم أرضاء لشهوات جامحة ونزوات ممقوته . كما لاحظت ما كانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو ما يسمونه الوقف على الذرية - من اهمال شنيع ، حتى كانت الأطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها أوقاف . فبحثت حتى اطمئن ربي الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين في شيىء وأنها ضارة ضررا اجتماعيا يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجي من الوزارة وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هي أسباب الأستقالة ؟ سافر زيور باشا في فصل الصيف الى أوروبا كما سافر إسماعيل صدقي واسماعيل سري . وشغل الرياسة بالنيابة يحيى ابراهيم باشا ، وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمي - وهو رئيس حزب الاحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض أشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضي الشرعي - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع أفرادها من الاحرار الدستوريين - عقب إصداره كتابا بعنوان « الأسلام وأصول الحكم » تناول فيه مسألة الخلافة وذكر أنها ليست من الأصول في الأسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيعه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن ألغتها تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء فحكمت بأخراجه من زمرة العلماء وتجريدة من شهادته ، وكان ذلك في شهر اغسطس سنة ١٩٢٥ .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية بصحة هذا الحكم، وأحال الأمر الى لجنة القضايا بوزارته.

لكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضمر له السوء، و يظهر أنه كان على إتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فأتى في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة تحت رياسته ببولكلي وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب إليه تنفيذه فورا، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة أقسام القضايا. وهنا انفجر يحيى أبراهيم وقال لعبد العزيز أنه لا يطيق العمل معه وطلب إليه أن يستقيل، فرفض عبد العزيز متمسكا بأن لا غبار على عمله. وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز أنه إن لم يستقل فسيقال من منصبه. فتكلمت مع يحيى ابراهيم وأفهمته أن هذا عمل خطير ويجب أن يعدل عما صمم عليه. فأجابني بتلك الكلمة المعسولة «انك لو طلبت مني حياة إبني لكان ذلك أهون عليّ من بقائي مع عبد العزيز» وقام من فوره الى السراى ليمضي مرسوما بعزل عبد العزيز.

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت جالسا بجوارى فأفهمته أن هذا التصرف خطير وأن ستكون له نتائج خطيرة ففهم على ماهر من قولي أني أهدد بالأستقالة وأن الأتفاق بين الاحرار الدستوريين والأتحاديين سينهار نتيجة لذلك، وقد ظهر على على ماهر التأثر فطلبت إليه أن يبادر بأخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى السراى بأن يعدل عما صمم عليه وألا يقابل الملك. فقام عليّ ماهر من فوره وتكلم بالتليفون ثم رجع

بادى الأسف يخبرنا بأن يحيى ابراهيم فى حضرة الملك، وأن ليس بالأمكان مخاطبته، وفهم الوزراء أن الأمر سينتهى باستقالة الوزراء الأحرار، وكان إسماعيل صدقى أخبرنا قبل سفره الى أوروبا أنه متضامن معنا يستقيل إذا استقلنا، فأرسلنا إليه برقية أجاب عليها بالتضامن معنا.

ثم قرر حزب الأحرار أن يجتمع بكامل هيئته بالقاهرة وفى هذا الأجتماع قرر استقالة وزرائه، فذهبت من فورى الى وزارة الأوقاف وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى:

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

أتشرف بتقديم أستقالتى من الوزارة.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،

محمد على

كان ذلك فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ ولما علم اسماعيل صدقى بذلك أرسل برقية باستقالته. ومما يلاحظ أن توفيق دوس انتظر قليلا ثم أرسل كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به و يؤكد فيه إخلاصه للملك.

ويجب على اظهارا للحقيقة ورعاية للتاريخ وإثباتا للوقائع الصادقة أن أذكر أنى بعد استقالتى وترك الوزارة قابلنى فى فندق سان استيفانو محمد حلمى عيسى باشا أحد الوزراء الأتحاديين وطلب الى أن أرجع الى الوزارة

وأسحب إستقالتي وذكر ان توفيق دوس مستعد للرجوع إذا أنا قبلت، وأن كلامه معي بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكي. فقلت له اذا أراد حسن نشأت بك أن يتكلم فلا يصح له أن يكلفك أنت بل يجب عليه أن يكلمني هو مباشرة.

وثاني يوم سعى حسن نشأت بك في مقابلتي بفندق سان استيفانو ثم قابلني مرة ثانية وفيها أدلى الىّ بأن الملك يثق بي و يود أن أن اسحب استقالتي وأن توفيق دوس مستعد لسحب إستقالته إذا أنا فعلت فصممت على موقفي وذكرت له أن سحب الأستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع كرامتي، وأن إقالة رئيس حزب الأحرار الدستور يين إهانة تمس الحزب كله وتمس الوزراء جميعا. فأجابني بأن من الممكن إختيار عضو من حزب الأحرار يحل محل عبد العزيز فهمي فرفضت ما عرضه وقلت له: ان مركز الوزير أصبح أضعف من مركز موظف عادى. ثم عاتبني بقوله هلا تعلم أن الملك كان يتدخل في شؤون بعض الوزارات وأنه تركك حرا في وزارتك تفعل ما تشاء ثقة منه فيك مع أنه ناظر الأوقاف، الا يجب أن تقابل هذه الثقة بأن تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة. فأجبته: إني رجل إذا قلت استقلت فمعناه أني استقلت وليس معناه أني استقيل من الأستقالة، واذا كان جلالة الملك قد تركني حرا ثقة منه بي فلم يكن ذلك لشخصي وانما كان لأعتقاد جلالته أني رجل شريف بعيد عن الأغراض الذاتية.

وهنا قال محدثي: وما العمل أمام هذه الأزمة؟ فأجبته: لقد صدر قرار من حزب الأحرار الدستور يين وجب تنفيذه، ولولم يصدر هذا القرار

لكان واجبى أن أستقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . وإعتقادى أنه يجب أولا وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال يحيى ابراهيم باشا وهو رئيس حزب الأتحاد . وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين . فأظهر دهشته من هذا الجواب لأعتقاده استحالة تنفيذه . وافترقنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزاره وأصبحت كلها اتحادية تابعة للسراى وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وانفسح المجال للوزارة فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وفى غيبة البرلمان طبعا مرسوما بقانون إسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه اخطار الادارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وضرورة اخطار جهات الأدارة بكل تغيير يحصل فى البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجميعات أو الهيئات التى يصادق على قانونها النظامى مرسوم ملكى .

وقد إحتجت جميع الأحزاب عدا حزب الأتحاد طبعا على هذا الأجراء الشاذ .

نتائج انفراد حزب الأتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الأتحاد وبعض المستقلين أملا فى منع طغيان سعد ذلك الطغيان الذى أثر فى اداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطنى من عمل فى

سبيل الوطن وتضحية لايضن بها مجاهد الى مهاترات واعتداءات تخدم أغراضا ذاتيه وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار وموهت الحقائق تمويها جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل.

اتفقنا مع الأتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزين له السير فى الطريق السوى.

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث فى الحكم بضعة أشهر حتى تكشفت لنا حقيقة مرة هى أن الملك فؤاد يريد ان يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة و يدعم سلطته الفردية، مستعينا فى ذلك برجال الاتحاد وبحزبه الذى أنشأه، وتلك حالة تؤدى طبعا الى شل الحياة النيابية السليمة.

وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكيه فى شئون الحكم وفى تنمية ثروة الملك بطرق لا نرضاها الضمائر الحية.

فمن ذلك تدخله فى اعمال بعض الوزراء واصدار الأوامر اليهم. ومن ذلك حادث استبدال سراى الزعفران التى أعطاها الى الحكومة مقابل تفتيش كبير يضم آلاف الأفدنه قيمته أعلى بكثير من قيمة سراى الزعفران.

ومن ذلك إرغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع أطيانهم إليه بأثمان بخسة.

ومن ذلك أن ناظر خاصته كان يمنع صغار الفلاحين بوابور حكدارية الأسكندرية من دخول المدينة فى الصباح لبيع خضرواتهم وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها بأثمان مرتفعة.

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق من زملائه لزيارة تفتيش «ادفينا» وقص على ما رآه من حسن تنظيم فى الزراعة وفائق عناية بتربية الحيوان وذكر أنه وزملاءه طافوا صدر النهار بمزارع التفتيش ثم تناولوا غذاء فاخرا و بعد الأستراحة وتناول الشاى القاهم أيضا مروا بجزء آخر وهم فى طريق العودة.

وأشد ما كانت دهشتهم عندما رأوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة من الأرض تبلغ نحو مائتى فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت مهجور فدهشوا لهذا وسألوا ناظر الخاصة عن السبب فأجابهم بكبرياء وأنفة بأن القطعة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراى ، فكانت نتيجة عناده أن منعت عنه مياه الرى وأصبح لا يستطيع إستثمار أراضيه.

وقال محدثى ان الأثر الطيب الذى كان فى نفوسهم جميعا قد أنقلب الى سخط ومقت وازدراء.

تلك أمثلة من تصرفات الملك فؤاد. وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار من الوزارة. وأمام هذا التصرف اعتزلنا مناصبنا و وقفنا نطالب بأعادة الحياة الدستورية السليمة ، و بقيام البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والمتلفين حوله.

وتفاقمت الحال بعد أستقالتنا وتعددت الشكاوى وقامت المظاهرات وكثرت محاكمات العمد وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الذى خلف اللنبى ونصح بأقالة حسن نشأت من منصبه بالسراى بحجة أن إسمه قد ورد فى التحقيقات الخاصة بقتل السردار ، فلم

يكن من الملك الا أن صدع لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينة وزيرا مفوضيا كي يبعده عن مصر مع إظهار الرضى عنه بتعيينه فى منصب كبير خارج البلاد.

ائتلاف الأحزاب

قويت فكرة إئتلاف الأحزاب، وكان الساعون فيها كثيرين وفى مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الأتفاق بعد مساع متواصله الى عقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود دعى إليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى إليه أعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون.

وكان مؤتمرا ضخما ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة فى المؤتمر ثلاثة، حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى وكنت من الحاضرين. وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الأحتجاج على التصرفات التى صدرت مخالفة للدستور، ودعوة الأمة إلى المطالبة بالأنتخابات المباشرة لا الأنتخابات الثلاثينية، ووجوب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة ... الخ

وأذكر بهذه المناسبة ما روى عن سعد من أنه قد أبدى أسفه لما حدث من فرقة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعا مؤسسو الوفد وعدلى ورشدى وثروت وغيرهم، وذكر أنه أحس بوحشة بعد إفتراقه عنهم، وأنه

كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم و يفهمونه.

ونجم عن هذا الائتلاف إتفاق الأحزاب الثلاثة، فاضطرت وزارة زيور الى اجراء انتخابات لم ينل فيها حزب الأتحاد سوى خمس دوائر من ٢١٤ دائرة. ومما أوجب الغبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة اتفقت على تقسيم الدوائر فيما بينها وتعهدت بألا ينافس حزب حزبا آخر أثناء الانتخابات، وخص الوفديين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥ والحزب الوطنى ٩ دوائر.

وقد حدث أمر يوجب الأسف، هو أن سعدا وقد اتفق مع الأحرار على عدد الدوائر التي اختصوا بها عارض فى ترشيح عبد العزيز فهمى نظرا لاستمرار العداء والنفور بينهما، ولأن عبد العزيز فهمى أعلن أنه لايثق بسعد ولن يضع يده فى يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة ذلك وإصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد أن إستقال من رئاسة حزب الأحرار فاختير محمد محمود رئيسا للحزب.

تشكيل الوزارة الائتلافية

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم زيور باشا استقالة وزارته فى ٧ يونية سنة ١٩٢٦. وكان المفروض أن يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة بأعتبار أن حزبه صاحب الأغلبية. إنما الذى حصل أن سعدا قد عرف أنه غير مرغوب فيه وأنه إذا تمسك بتأليف الوزارة فلربما تدخل اللورد جورج لويد وعرقل الحياة النيابية، والأسباب معروف بعضها للناس وللسراى منها أنه

قد أقيمت دعاوى جنائية ضد أشخاص من أقرب المقربين الى سعد اتهموا فى قتل السردار وبعض الأنجليز منهم أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وقد حكم ببراءتهما لكن الأنجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الأنجليزى كرشو رئيس هيئة المحكمة واستقالته احتجاجا على تبرئتهما.

ولهذه الأسباب وغيرها آثر سعد أن يكون صديقه القديم عدلى يكن باشا رئيسا لوزارة إئتلافية شكلت فعلا من مستقلين ووفديين وأحرار دستوريين وهم -عدلى للرياسة والداخلية- وعبد الخالق ثروت للخارجية- ومحمد محمود للمواصلات- وأحمد محمد خشبة للحربية والبحرية- واحمد زكى أبو السعود للحقانية- ومرقص حنا للمالية- وفتح الله بركات للزراعة- وعلى الشمسى للمعارف- وعثمان محرم للاشغال- ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف.

تألفت هذه الوزارة فى اليوم الذى استقال فيه زيور باشا وبعد أن أعلن سعد تنحية بحجة أنه لا يحتمل متاعب المناصب.

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب. كما اختير حسين رشدى رئيسا لمجلس الشيوخ.

ومما يستحق الذكر أنى علمت وأنا عضو فى مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد أن حاز سعد أغلبية فى البرلمان أراد أن يغيظ إسماعيل صدقى بسبب تضامنه مع الأحرار فى الاستقالة من وزارة زيور وعدم خضوعه لمشيئته، فاوعز الى سعد أن يختار من فاز فى الدائرة التى سقط فيها

إسماعيل صدقي ليكون وزيرا و بذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب الغرابلي المحامي بطنطا وزيرا نكاية في إسماعيل صدقي. كما سقط عبد العزيز فهمي في الانتخابات. وهكذا تحققت رغبتا الملك وسعد في سقوط صدقي وعبد العزيز فهمي رغم الائتلاف وتناسى الماضي.

استقالة عدلي يكن

لمح عدلي باشا أيام هذا الائتلاف أن بعض الأعضاء الوفديين في مجلس النواب قدم إقتراحا برفض إقتراح بشكر الوزارة لأهتمامها بمساعدة بنك مصر، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم في عدم تكرار الشكر في مناسبات كثيرة وفهم عدلي بعد الذى رآه من تصرفات بعض الأعضاء أن كرامته تأبى عليه أن تكون وزارته عرضة لنقاش من هذا القبيل وصمم على الأستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلي و يتمسك بها بعد أن كال له التهم فيما سبق، ورغم الرجاء المتكرر أبى عدلي إلا أن يستقيل و يترك للبرلمان حريته في اختيار من يخلفه وقدم استقالته في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ وأصر عليها فقبلت. وسعى سعد في أن تؤلف وزارة جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان أيضا هدفا لمطاعن سعد وكان ينعته بعدم الوطنية و بالخيانة في خطبه ونشراته.

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سعد الذى اقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد أن كان يطعن في كل شخص وكل

هيئة تحول بينه و بين الأنفراد بالحكم . و بعد أن رأى ما حاق بالبلاد من نكبات بسبب الأنقسامات التى سببها شوه و بعد أن أيقن أن مصلحة البلاد تتحقق بتأليف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الاكفياء لخدمة الدولة وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان صلبا فى الحق شجاعا فى مواجهة الأمور حريصا على مصلحة البلاد ولو تعارضت مع مصلحة الملك الذى لم ينس له تمسكه بأعلان الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك .

وفاة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور فى نصابها واتسعت آفاق الآمال فى خدمة البلاد أقول من نكد الطالع أن ثقل المرض على سعد وتوفى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق فى القلوب لفقدان رجل سعى مع الساعين فى توحيد الصفوف وانتهاج خطة سليمة تنقذ الوطن من التباغض والتهريج .

وقرر مجلس الوزراء تخليد ذكراه بأقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون من المنافع العامة وأن يترك لحرمة سكناه مدى حياتها وغير ذلك من صنوف التكريم (١)

وقد رثاه ممن رثوه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها ورأيت

---

(١) نقل جثمانه فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٦ الى ضريح خاص بجوار منزله انشىء على نفقة الحكومة .

ثروت بنفسي يبكي وهو يخطب مما أشعر الناس أن من المصلحة تناسي الماضي ووجوب البقاء متضامنين حتى تواجه العقبات التي كانت قائمة قبل تكوين الوفد والتي زادها النزاع الحزبي وتفرق الكلمة.

بعد وفاة سعد

وما دمت اسجل ذكرياتي فأني لا اتعرض لما قامت به الحكومات بعد وفاة سعد الا ما كان لي دخل فيه. بيد أني هنا أذكر بطريقة عابرة أمرين:

أولهما: أن المدرسة التي كونها الخصام بين سعد ورفاقه بعثت من مرقدها إثر موته، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة القائمة على التضامن والائتلاف.

وثانيهما: أن المؤيدين للائتلاف وفي مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهدين لتخليص الوطن من ربقة الأحتلال ومنهم عدلي ورشدي وثروت حتى يكون قبرهم مزارا لأبناء الوطن ومرقدا للعظماء الخالدين كما فعل غيرنا في إقامة مثل هذا المرقد، كفرنسا التي خصصت «البانتيون» مرقدا لعظمائها، وانجلترا التي خصصت «وستمنستر» لهذا الغرض. لكن خلفاء سعد مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفي مقدمتهم المرحومة السيدة صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا أن يدفن مع زوجها أحد سواها. وتم لها ما أرادت وأصبح هذا المدفن خاصا بها.

اهم الأعمال القومية فى عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة فى سنة ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه، واستمر الجهاد طويلا الى أن رجع الوفد من أوروبا . ثم ظهر الشقاق بين اعضائه وأستفحل أمره . وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما هو مسطور فى هذا الكتاب ، وله أن يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه و يستنتجه من الحقائق التى بسطناها .

واذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق . إلا أنه رغم ما حاق بالبلاد من تنابذ وتراشق وانحراف عن الأهداف ، رغم هذا كله ، فأن ثورة الأمة قد أثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها .

منها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى لا يمكن إنكار فائدته فى إلغاء الحماية وقيام دستور على أحدث النظم يجعل الوزارة مسئولة أمام البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريته إذا أحسن النواب القيام بواجباتهم . و به برزت الأمة فى المحيط الدولى بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها . وهذا الكسب وان كان لا يرضى أطماعنا ، لكنه حجر الأساس فى تقدم الأمة ورقيها واستقلالها الكامل . ولم ترتبط مصر فى هذا التصريح بأى رباط أو اتفاق أو معاهد تحد من تطورها وتقدمها .

ومنها ما قام به طلعت حرب بأنشاء بنك مصر وفروعه إعتمادا على يقظة الأمة ووعيها . ولم يكن لأحد من رجال السياسة دخل فى هذا النجاح الأقتصادى الذى أثمر وأينعت ثماره . واصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا العمل الباهر الذى لم يكن للسياسة أى دخل فيه .

ومنها ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين عندما كان رئيس وزارة . فقد نال بجهوده إتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، وخفف بذلك من ويلات الأنذار البريطاني الصادر في سنة ١٩٢٤ ذلك الأنذار الذي ألغى ما كان لمصر من حقوق في مياه النيل . وتمكن محمد محمود من إرجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسعد أو خلفائه خط فيه .

تلك هي الأعمال التي يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها حق تقديرها . وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطالبوا أن يقام لهم المظاهرات أو التماثيل .

عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف سنة ١٩٢٥ كما أسلفنا وذكرت طرفا من عملي فيها . وأريد هنا ذكر بعض مالا يصح إغفاله .

معهد اسيوط

بدا لى أن ازور معهد اسيوط الديني وهناك [illegible]

فالطلبة – وهم صبية – مشتتين في المساجد والزوايا يجلسون على الحصير . وقد انتشر فيما بينهم أمراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح الهزال باديا على أجسامهم من سوء التغذية وفساد الجو . فلم أطق صبرا على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرحوم الشيخ الأحمدى الظواهرى ، ورجعت الى القاهرة فاتخذنا قرارا وزاريا بالتساهل مع خريجي

بمعاهد الأزهر وألححت عليه فى المطالبة بضرورة إنشاء معهد فى أسيوط يليق بمركزها كعاصمة للصعيد وأن يكون موقع هذا الموقع على شاطىء النيل وأن يبنى فوق قطعة أرض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا لمصلحة خفر السواحل. واقتنع الملك فؤاد وأمر بتحقيق هذه الرغبة وشرع فى إنشاء المعهد بالفعل. وكنت فى غنى عن ذكر هذه المسألة فأنها عمل إدارى بسيط يقوم به أى وزير. إنما الذى حفزنى الى ذكرها أن كان افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاءت الحزبية أن يغفل ذكر اسمى فى حفلة افتتاحه، وفى هذا دليل على أن خلفاء سعد أحيوا الطريقة القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم.

محاربة نظام الوقف

أطلاعنى على نظام الوقف وما فيه من مآسى أظهرتها حجج الوقف الشرعية بعد بحث وتنقيب أن نظام الوقف على الذرية وهو ما يسمونه بالوقف الأهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الأسلامية وأنه إنما إبتدع لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون، و يتنافى مع شريعتنا الأسلامية التى تقضى بتحديد الميراث وبحق الوارث فيما يملكه مورثه إلا إذا كان قد أوصى لغيره بوصية لا يصح أن تتجاوز ثلث التركة. وقد رأيت فى حجج الوقف ما هو أدهى إذ يحبس الواقف كل أمواله على غير أبنائه وأحفاده و ورثته ولو كان ذلك لخليلة له أجنبية عنه.

ثارت نفسى أمام هذا العمل البغيض وقمت بالقاء محاضرات منها محاضرة أمام محكمة الأستئناف فى أواخر سنة ١٩٢٦ واعقبتها بأخرى فى

قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وأنتهيت بوضع بحث عن هذا الموضوع فى كتاب لى طبعة سنة ١٩٤٢ وفيه تفصيل ماارتأيت .

لكن الواشين وأصحاب المنافع فى الوقف هبوا يعارضوننى ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتى بل أفهموا الملك «فؤاد» أنى أقصد الطعن فى اوقافه الخصوصية . ثم أوعزإلى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بألقاء محاضرة إختاروا لها قاعة جمعية الأقتصاد والتشريع . وقد أكتظت بالأزهريين ورجال حزب الأتحاد اى حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى ابراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود ابو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك فى أوائل سنة ١٩٢٧ .

كان المحاضر من كبار علماء الأزهر وكان مفتيا للدولة فرغبت فى سماع محاضرته كما حضرها معى عبد العزيز فهمى أملا فى أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكنى والأسف يملأ فؤادى لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالألحاد مع تصفيق المصفقين . وكان الدليل الوحيد الذى قدمه لمشروعية الوقف الأهلى قوله ان الوقف على الذرية وارد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية فى أن الوقف صدقة وأن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وأن رغبة الواقف كنص الشارع . وانتهى بأن قال لا ضرر على البلاد إذا كانت كل أملاكها وقفا من أطيان وعقار. قال هذا فى الوقت الذى كنا فيه نرى . بأعيننا الخرائب الموقوفه المنتشرة فى القاهرة والأسكندرية وغيرهما ، ونعلم بالمآسى التى حاقت بالورثة بل

وبالمستحقين وبالقضايا التى يقيمها المستحقون على النظار ونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت، وقد وصل الأمر فى بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها بتوالى الزمن يزيدون على ٤٥٠ مستحقا فى وقف واحد. وكان نصيب بعض المستحقين فى السنة ثمانية مليمات أى أقل من ثمن ورقة بريد أو أجرة ترام. وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير أقارب الواقف.

ولما أراد عبد العزيز فهمى باشا الرد على المحاضر، هب الأزهريون يصيحون «أسكت. فليسقط الألحاد» فلم يتكلم. ثم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولولا وجود إخوتى وبعض أقاربى لساءت النتيجة.

وبعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءنى سكرتير الجمعية واعتذر بأسم الجمعية عما قام به فضيلة الشيخ بخيت من ألفاظ نابية، وأضاف أن الجمعية أباحت له إلقاء محاضرة أرسلها إليها مكتوبة، لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقائها. ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفى لا ينتمى للاسلام، خشيت أن يسىء الظن بكل علماء الأزهر فهونت عليه وقلت له ان فى علماء المسلمين كثيرين من ذوى العلم والأتزان وأن الشيخ بخيت إنما هو استثناء من العلماء.

ولم يكتف المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضرته فى رسالة بأسم (المرهفات اليمانية فى عنق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلتقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة. رحمه الله وغفر له.

ويحسن أن أضيف هنا أن الشيخ محمد بخيت تطوع لألقاء محاضرته بناء على طلب من حزب الأتحاد وموافقة السراى، وشاع أن السراى وعدته لقاء ذلك بمشيخة الأزهر ولكن هذا لم يتحقق.

كافحت عشرين عاما فى سبيل الغاء الوقف الأهلى، ثم ظهرت شبيبة أزهرية ناصرتنى، وانتهى الأمر سنة ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما إقترحت ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف.

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه و بينى شيء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد.

الوزارات بعد وفاة سعد

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة سعد وقد قام بمفاوضات فى انجلترا مع تشمبرلن انتهت بمشروع عارضة مصطفى النحاس فاستقال ثروت. وألف بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية، وهى لم تكن ائتلافية فى الواقع بعد أن أصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها. ثم توالت الوزارات ولم اشترك فى واحدة منها. فلم اشترك مع محمد محمود فى الوزارات التى اشترك فيها أو التى ألفها مع استمرارى سكرتيرا عاما لحزب الأحرار ثم وكيلا لهذا الحزب، وعكفت على الأشتغال بقضية فلسطين و بالقضايا العربية والاسلامية. ولطالما ذهبت الى فلسطين فى مؤتمرات أو للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته فى كتاب آخر[١]. وتعددت أسفارى الى بلاد العرب والهند.

---

(١) أنظر كتابى «فلسطين وجاراتها»

ومما قمت به لمصلحة العرب أني ذهبت الى الحجاز سنة ١٩٣٤ مع السيد هاشم الأتاسي الذى أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا والمرحوم الأمير شكيب أرسلان والحاج محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين الأكبر. ذهبنا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد ندبنا أنفسنا كممثلين لبلادنا للسعى لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود فى وقف الحرب التى قامت بينه وبين اليمن. ومكثنا هناك أياما عديدة نسعى فى حقن دماء المسلمين، وكللت مساعينا بالنجاح وعدنا إلى بلادنا بعد أن تم الصلح بين العاهلين الكبيرين المرحومان الملك عبد العزيز آل سعود والأمام يحيى بن حميد الدين.

قلت إنى لم أشترك فى وزارة ولو كان فيها الأحرار الدستوريين وكنت أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينى. لكن الأمر الغريب أنه طالما أوصى بدخولى فى الوزارة، وطالما اعتذرت. وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل صدقى بتأليف وزارته سنة ١٩٣٠ وعرض على إسماعيل صدقى أن اكون معه، وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت فى منزله بحضور المرشحين معه والمرحوم زكى الأبراشى ناظر الخاصة الملكية وشوقى باشا السكرتير الخاص للملك. وألحوا على أن أقبل دخول الوزارة كما كلمنى فى ذلك بعض الموجودين من المرشحين. فسألت اسماعيل صدقى عن رأيه فى الدستور القائم دستور سنة ١٩٢٣ الذى اشتركت فى وضعه، فكانت اجابته مبهمة اذ قال لى «إننا نبحث معا أمر الدستور ونقرر ما نراه لمصلحة البلاد» ففهمت من ذلك وجود رغبة فى تغيير الدستور، فاعتذرت نهائيا.

الخلاف بين الملك وبيني

كنت ألقى محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسط ومصور، يبدأ بأوائل الكلمات، و يكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسي لصغار التلاميذ والثاني وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التي يقرها علماء اللغة وتدخل بذلك في صلب العربية.

وصلت جهودى الى مسامع المغفور له فيصل الأول ملك العراق، ثم علمت أن حكومة العراق أرسلت الى مصر أن جلالة ملك العراق سمع بمشروعي وأن حكومته على استعداد للمساهمة فيه بمالها وعلمائها وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رياستي فاغتبطت لهذا النبأ. وذهبت الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد وإقناعه بضرورة تنفيذ المشروع.

عرضت الأمر على المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء فسر به وقال ان الملك سيؤيدني طبعا ودوّن من فوره طلب المقابلة. وكان المألوف تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف أن الملك لا يرفض مقابلة وإنما يكون مرور ثلاثة أسابيع دون إذن بها علامة على الرفض. إنتظرت الى تمام الأسابيع الثلاثة ولم يرد لي طلب بالمقابلة، ففهمت أن في الأمر شيئا حال دونها رغم أهميه الموضوع الى أن علمت ان السبب في ذلك هو أني نشرت أحاديث بأن طلب الخلافة الأسلامية يؤدى الى تنازع ملوك المسلمين عليها، و بالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الأسلامية، وهذا ليس لصالح المسلمين.

والمعروف أن الملك فؤاد كان يرغب فى الخلافة بعد إلغائها فى تركيا. أضف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلى وما شاع من أنى قصدت بحملتى الأوقاف الملكية. فكانت النتيجة أنه لم يأذن بمقابلتى وبهذا تعطل مشروع المعجم. كان هذا التصرف من الملك صدمة لى. فماذ أعمل؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والى مصر، وكان من أقرب المقربين الى الملك فؤاد. وسألته عن السبب فى رفض الملك مقابلتى، فأنكر علمه بأى شيىء. و بعد مناقشة بيننا انتهى حديثى معه بما يأتى «ياسمو الأمير إن لى كرامة وإنى وان كنت أعتبر سراى عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذى مركز مليك البلاد لا لغرض خاص وإنما لمصلحة عامة كأمر المعجم الذى تحتاج إليه العرب كافة. وبما أن الملك رفض مقابلتى فأرجوك أن تبلغه احترامى لعرشه لأنه كملك البلاد له مكانته ورفعة شأنه. لكنى كأنسان أى كفرد وهو فرد أعتبر نفسى مثله لا فرق بينه و بينى. فاضطرب الرجل وحار فى أمره. ومن ذاك الوقت قاطعت السراى نهائيا ولم أقيد إسمى فى دفتر التشر يفات، كما لم أحضر حفلات أعياد أو مقابلات رسميه.

و بعد تأليف وزارة إسماعيل صدقي قابلنى صديقى نخلة المطيعى باشا أحد الوزراء وأخبرنى بأن الملك وقت أن حلفوا اليمين أمامه و بعد أن علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للوزراء إنه يأسف لعدم دخولى فيها، وامتدحنى وأثنى على كفايتى، ثم أسف لأنى عنيد. فقلت لنخلة المطيعى انى لا أعرف العناد، فانا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى

بسواها فأن كرامتى تأبى على التقلب. واذا اقتنعت بما يخالف رأيى كنت مستعدا للعدول عنه. فليس الأمر عنادا وانما هو اقتناع وكرامة. وله أن يخبر الملك بذلك اذا سمحت الظروف.

استمرار القطيعة مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى سنة ١٩٣٠، وكان من أسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد و بيني وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان ينوى تغيير الدستور و بعد المناقشة معه فهمت أنه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتي للأشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك أن سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور.

وقد استمررت على عدم دخول الوزارات لما رأيته من تدخل السراى وتدخل الأنجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض أعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استغلال النفوذ كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تفشي الضغينة والحقد بين الأحزاب. وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية، وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك، وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان «المؤتمر العالمى العربى الاسلامى» وفى كتب ظهرت فيا بعد منها كتاب «مبادىء فى السياسة المصرية» وكتاب «فلسطين وجاراتها»

وبانهماكى فى هذه الأعمال أصبح وجوذى فى حزب الأحرار وجودا

غير حزبي لأني بطبعي مصري عربي محايد أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار.

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيهامنهمكا فى إتجاهى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى، خاطبنى السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك سنة ١٩٣٦ وأخبرنى بأن الملك عهد إليه تأليف وزارة وطلب الىّ ان أكون فيها . فكان جوابى ان هذا أمر لا يمكن ألبت فيه بالتليفون فشدد كما هى عادته فى ضرورة القبول بسرعة، ولم أجبه، وذهبت لمقابلته فى السراى . قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسألته على انفراد عن سبب ترشيحى . فكان جوابه ان الملك يشدد قبولى الوزارة وأن تكون وزارة المعارف بالذات وأبان لى أن وزارة توفيق نسيم باشا قد سقطت لثورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات . وألا سبيل لتهدئة الحال الا أن تكون وزيرا للمعارف حتى تخمد الفتنة .

أجبته إني أقبل وزارة المعارف رغم ما هى عليه من إرتباك بشرط أن يكون عملنا اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ذلك الدستور الذى استبدل به صدقى دستورا آخر، وأن نستقيل بعد إعادة الدستور القديم . وحسبنا المدة للأنتخابات واعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب أقبل . فوافقنى على ما ارتأيته ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرفت .

وعند انصرافى لاحظت أن شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الأتفاق عليه ولما لاحظ أن مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى ان الملك أرسله خصيصا ليعرف رأيى النهائى، وبعد أن أخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وأنا أريد أن أبشر الملك. وتم تأليف الوزارة فى ٣٠ يناير سنة سنة ١٩٣٦.

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات فى الوزارة أياما، مظاهرات فى الصباح وبعد الظهر، وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس أو الجامعة أو الأزهر، وكلها تشعر بالغبطة والسرور. ولا أريد أن أتكلم هنا عن الأعمال العادية فى الوزارة انما الذى يجب أن أذكره أنى اكثرت من الأتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر فى قبولها ومنها المشاريع الأتيه:

اولا:

طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت أنادى به من قبل. وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى. وبعد خروجى من الوزارة الحقت اللجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية. ويظهر أن المجمع إتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل فى المعجم الكبير.

ثانيا: عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه

شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى المراغي كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين وهو لا يريد أثارة النفوس.

لكنى أجبته بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن إلى لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم لا يوثق بها بل يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسيء الى الاسلام، وأن امبراطورية اليابان مفتحة الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات، والذى أعلمه أن ليس فى اليابان عدد كبير من المسلمين، وان كان فيها مجلة إسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير السن إذا مات وتعطلت تعطلت بذلك الدعوة الى الأسلام هناك ثم أن ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا أن تكون مثلهم وأول واجب علينا أن نترجم القرآن الى اللغة الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك، وأن يكون لكل آية تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن، وأن تكون الترجمة مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا او غير مسلمين. ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية والاسبانية.

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراغي أراد أن أذهب إليه وأخبره أن

الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن إذا أعاد عليه عرضه حتى لا يجرح إحساسه. فذهبت من فورى الى مشيخة الأزهر فى شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراغى وذكرت له ما دار بينى وبين الملك. فذهب اليه وتم الاتفاق. على ترجمة معانى القرآن. ويا حبذا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قرآننا. ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه الترجمة

ثالثا: عرضت على الملك فؤاد أن العاصمة والمدن فى مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمبانى على طراز عربى شرقى مبسط على ان يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المبانى كذلك فى كل شارع. وقلت له ان العمارات الحديثة مقتبسة من طرز أجنبية، ومن مصلحة مصر ان تنفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها إلا الطراز الشرقى حتى إذا أتى السياح الى بلادنا أحسوا أنهم انتقلوا إلى عالم جديد ورأوا أشياء جديدة ليست فى بلادهم. عوضا عن أن يروا خليطا من المبانى من طرز مختلفة تتنافى مع الفن وتؤذى الدوق والبصر.

لكنه والحق يقال كان فى جوابه لى رجلا مطلعا حقا. فقد أجابنى بسؤال منه هو: هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتخذون طرازا خاصا إلا إذا وافق طبايعهم وأذواقهم. والأذواق لا تكون بالاكراه.

فقلت له من فورى: ان الذوق حقا لا يكون بالأكراه وانما أنا معتزم أن أقيم معرضا بعد سنة للمسابقة فى وضع طرز عربية ترضى الغنى ومتوسط الحال وتوافق أذواقهم، على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وان تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالميين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطة وان أجعل المسابقة عالمية واعلنها بجميع اللغات الأجنبية. ففهم ما قصدت اليه ووافقنى عليه وشجعنى فيما ذهبت اليه.

كان من أثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وايطالية والمانية وتركيه وفارسية واسبانية فوق اللغة العربية. وحددت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من اطرزة عربية فى العمارة وأثاث البيوت، وحددت على ما اذكر هذا الميعاد فى ١١ ابريل سنة ١٩٣٧. وقد أهتمت معاهد الفنون فى مصر وفى الخارج من أساتذة وطلبة. واتصل بى بعضهم مبديا اعجابه بالفكرة واعدا بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن، فقد جاءت وزارة أخرى عقب وفاة الملك فؤاد فألغته وحذفت الأعتماد المخصص له.

ومما يجب ذكره أيضا أن الملك فؤاد لم يتدخل فى أى عمل من أعمالى فى وزارة المعارف سواء ما يختص باعمال الوزارة او اداريات الموظفين.

وبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن أنعم على بوشاح النيل ثم أرسل الىّ المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وانا فى الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لأنقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة ويرجو أن يطيل الله فى عمره عشرين سنة نتعاون فيها على خدمة البلاد.

وقد اثلج صدرى هذا الأعتراف الجميل وقوى عزيمتى ، ولكن الله اختاره لجواره بعد بضعة أشهر.

و بعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الأنتخابات تركنا الوزارة كما اتفقنا من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ.

فى نقابة المحامين

رشحت نفسى لأكون نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٣٨ ، وقبل اجراء الأنتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقاى لطفى السيد وعبد العزيز فهمى . ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ، فحضرت لمنزله وكان أحمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجا بأنى رشحت نفسى لنقابة المحامين وأن باب الترشيخ قد أقفل وليس لى منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود ان الوزارة أولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة بمضمون . فأجبته بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد أسقط فى الأنتخاب لكنى أكون قد أرضيت نفسى بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشحونى ولا يصح أن أخذ لهم بالانسحاب من الترشيخ فيصبح كامل صدقى نقيبا بالتزكية . وهنا قال لطفى السيد: ان علوبة محق فيما ذهب إليه . ولا يصح بعد الذى قاله أن نلح عليه فى قبول الوزارة» .

ثم انصرفت . ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية وأصبحت نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٣٨ .

فى مجلس الشيوخ

معاهدة الشرف والأستقلال

فاوضت وزارة مصطفى النحاس باشا الوزارة البريطانية . وكان واجبا أن يقر البرلمان الأتفاق الذى يتم بين الحكومتين . وقد انتهى النحاس من مفاوضاته الى مشروع معاهدة . ولم يعرقل مسعاهم أى حزب من الأحزاب كما حدث من قبل فى مفاوضات عدلى وثروت ، وكما حدث من بعد ضد النقراشى حين ذهب الى مجلس الأمن غير مفاوض وانما ليهاجم الأستعمار و يطالب الأنجليز بالجلاء .

وكان من الواجب أن تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة ليناقشة الناس وأعضاء البرلمان و يبدون آراءهم فيه .

ولما كنت عضوا بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورأيت أنه جدير بالرفض . وحرصت على كتابة بحث مستفيض فى هذه المعاهدة قبل أن نعرض على البرلمان ألقيه فى مدينة الأسكندرية . وارتأى أصدقائى أن يستأجروا لذلك داراللسينما هناك . وتحدد لألقاء هذه المحاضرة يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ . فذهبت الى هناك معتمدا على نصوص الدستور فى حرية إبداء الرأى وخاصة لمن هوعضو فى البرلمان .

لكن الواقع كان على غير هذا ، فأن حكومة مصطفى النحاس أمرت محافظ الأسكندرية بمنعى من إلقاء المحاضرة و بأغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقائى محاضرتى . ورفض

الرجل - وكان يونانيا - بحجة أنه وقع عقد تأجير للحفلة . وإزاء هذا أرسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت أمام دار السينما وأغلقتها . ولما ذهبت فى الموعد المحدد لألقاء المحاضرة رأيت الجنود وجمعا من أصدقائى . وما لبثنا أن رأينا مظاهرة من أنصار الحكومة يقودها رجل جهورى الصوت محمول على محفة ينادى بحياة المعاهدة الأنجليزية المصرية . وخشيت أن يقع تصادم بين فريق أعزل وآخر يعتز بقوة الحكومة فآثرت العدول عن القاء المحاضرة والأنصراف .

ومن الصدف الطريفة أنى كنت قد أعطيت نسخة من المحاضرة الى جريدة الأهرام قبل سفرى . فنشرتها الجريدة برمتها صباح اليوم التالى أى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٦ . وأخبرنى المرحوم أنطون الجميل باشا رئيس تحرير الأهرام وقتئذ أن النحاس باشا أظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة . وهاك نص خاتمتها :

«أيها الأخوان : ان أردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق فى أعمالكم ولا تلينوا لباطل وتنزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيىء ما استطعتم . واعلموا أن المجاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر فى الدنيا ولا فى الآخرة .

واذا قيل لكن شيىء احسن من لا شيىء فأجيبوا بأن المعاهدة بوصفها الحاضر أسوأ من «لا شيىء» ، وبما أجاب به نابليون بعض أصدقائه فى منفاه بسانت هيلين بعد أن ضاع أمله فى تاج فرنسا ، فقد عرضوا عليه أن يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فأبى ، ولما حاجوه بأن حريته أجدى

له من الذل الذى هو فيه قال لهم: زنوا كلامكم، فأنى لست هنا فى الذل وإنما أنا فى الأسر.

حقا ليس الاسير بالذليل، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة واذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين وأن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية، فما على الذين يطيقون هذا الرأى إلا أن يغتبطوا وأن يقيموا أقواس النصر واعلام الفرح، وأن يظهروا أنواع السرور وأفانين المرح، وأن يرقصوا رقصة الطير المذبوح، ورحم الله الشهداء»

لم اكتف بذلك بل طبعت المحاضرة فى كراسة شرعت فى توزيعها. وأخذ طالب بكلية الحقوق هو الآن الدكتور مصطفى الحفناوى المحامى - نسخا كثيرة سافر بها الى الاسكندرية، لكن البوليس قبض عليه فى محطة دمنهور وسجنه وصادر نسخ المحاضرة فى عهد الحرية الدستورية البرلمانية.

ثم نوقشت المعاهدة فى مجلس الشيوخ وعندما أعطيت لى الكلمة كان كلامى هينا لينا، خاطبت به ضمائر الأعضاء ومما قلت لهم: إننا على حافة حفرة إذا نجونا منها نجونا جميعا وإذا سقطنا فيها سقطنا جميعا لا فرق بين أى واحد والآخر فى الوطنية.

وعندما ذكرت لهم أن شبة جزيرة سينا ستضيع منا بوضع يد الأنجليز عليها وأجراء المناورات العسكرية فيها فى كل وقت، نهض أحد الوفديين محتجا - وهو محمد المغازى باشا تاجر الأقطان وصاحب المزارع

الواسعة - وقال «ما هى سينا . مش شوية رمل» ثم شرع فى الانسحاب من الجلسة غاضبا فقلت له وأنا على منبر الخطابة «نعم ياباشا ليس فيها زراعة قطن ولكنها أرض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه» ولما أخذت الأصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل أذكر منهم المرحوم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وأنا.

واعتقادى أننا لو برئت نفوسنا من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا من التطاحن الحزبى لكنا حصلنا فى سنة ١٩٢١ على ما هو أفضل مما كان فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولوفرنا على انفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا ومتاعب جمة مست مستقبل الأمة فى الصميم، ولكننا وصلنا فى سنة ١٩٣٦ الى الحرية والأستقلال كاملين. لكن الرغبة فى الأنفراد بالسيطرة والسعى الى المجد الزائف والتطاحن الحزبى والتراشق المسف واتهام العاملين وتجريح الأبرياء وانعدام الثقة كل أولئك عرقل سير القضية المصرية وأضر بحاضرنا ومستقبلنا واسلمتنا الى التفكك الذى لاحظه ملنر قديما فتشدد بعد لين وأعقبه كيرزون فازداد تشددا مع عدلى وهكذا دواليك. فالسنوات التى مرت بنا من بداية المفاوضة الى كارثة فلسطين كانت سنوات عجافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل أضعنا فيها أخلاقنا السياسية.

تعدد الزوجات

عارضت معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مجلس الشيوخ كما ذكرنا. ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها آثر عميق فى البيئة المصرية ولم يبت فى أمرها الى الآن، وأرجو الله مخلصا أن تنال عناية ولاة الأمور. ومن هذه

المشروعات مسألة تعدد الزوجات. فالتعدد بالصورة التى نراها أمر لا يتفق وروح الأسلام الذى أجازه لفرض اجتماعى تام. فأن ديننا الحنيف لا يتيح للرجل أن يستسلم لنزاوته وشهواته فيتزوج بأكثر من واحدة بلا قيد أو شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء فى الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك قوله تعالى «فأن خفتم الا تعدلوا فواحدة» وقوله تعالى « ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم». وكتب الفقه مليئة بشروحات تغنينا عن الخوض فى هذا الموضوع. والذى تقدمت به لمجلس الشيوخ وأريد اليوم ذكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الأجتماعية المتعاقبة.

ان الاحصاءات العالمية تدل على أن نسبة النسل فى مصر تكاد تكون اكبر نسبة فى العالم وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة. و بلادنا وان اتسعت مساحتها فأن اراضيها المنزرعة ضيقة وهى تكاد تكون واحة تحيط بها الصحراء المترامية. فساحتها بالصحارى مليون كيلو متر مربع أى ستة ملايين فدان اذا وزعت على الأهلين لا ينال الفرد اكثر من ربع فدان. وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل. والزيادة فى السكان لا تقف والخطر يتجسم، ولهذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر.

وعلى ذلك فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق أنه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة، فأنه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الأخوة و يساعد رب العائلة على تربية أبنائه كما

يساعد على حفظ ميزانية الأسرة. وكما رأينا من خصومات وقضايا امام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضغائن بين الزوجات و بين الأخوة غير الأشقاء مما يؤدى كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر فى الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ أن الرجل اذا أراد التزوج بثانية وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص ببحث الضرورة التى تقضى بالسماح بعقد زواج بثانية، كأن تكون الأولى عقيما أو مريضة. وأن يكون الزوج كفء للأنفاق على إثنتين وعلى نسلهما. فأذا ارتأى القاضى أن طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه. وانى أعتقد أن تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامى الحنيف.

تقييد حق الطلاق

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعا بتقييد حق الطلاق تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الأسلامية. فأن الناس قد عبثوا بقدسية الزواج وصار بعضنا يعتقد أن الزواج سلعة أو متعة حتى أصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتى. ولا يخفى أن «أبغض الحلال عند الله الطلاق» فهو حلال بغيض يجيز للمشرع تقييده بقيود تدفع الضرعن المجتمع الأسلامى.

فما الذى يجب عمله؟ نحن نعرف أن ديننا أوجد منذ أربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات. أوجد الدين هذا حيث يقول القرآن

الكريم «فأرسلوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما» . وعليه فأني أطالب بأن لا يسمح لرجل بطلاق زوجته إلا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة على أن تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية . وعلى القاضى أن يبحث الأمر فأن أمكن الصلح عادت أمور العائلة الى الهدوء والأستمرار، وان إستحال كان له أن يصدر أمرا بتحرير وثيقة الطلاق .

واذا كانت الحكومة منعا للفوضى وتنفيذا لقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» قد حتمت إثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت بغيرها ، فلم لا نفكر فى أن لا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وأن يعاقب المأذون إذا أثبت الطلاق بدون أذن من القاضى ، وكذا المطلق .

هذه فكرة أعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاة أمورنا ، لعلهم يجدون بها حلا يقينا شر الأسراف فى الطلاق .

حق المطلقة فى التعويض

لاحظت فى المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأى تعويض للمطلقة إعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه . ورأيى أنه لا يصح الأكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضى المصالحات إذا أجاز إثبات الطلاق أن يثبت فى قراره أن الزوجة هى المتعنته أو أن الزوج هو المخطىء أو أن الأثنين مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدنى على قراره ، فيجيز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهرى يلزم به الزوج الى أن تتزوج أو تموت .

التعويض فى الخلع

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون بائنا ، وقد يتفق الزوجان فى هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقته . وقد إختلف الفقهاء والمفسرون فى أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعى عندنا وتبعه القضاء المدنى على أن الأتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى أن زوجا إعتمد فى قضية له على هذا وطالب بعشرات الألوف مع الفوائد ، وهذا فى نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأى . ولا يتسع المقام للشرح ، انما الذى يعنينى هو أن الدين الاسلامى يقرر مسألة إساءة استعمال الحق وأن الأسراف فى استعمال الحق غير جائز ، كما ان الأضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الأسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله أن ينقصه أو يرفضه بما يراه حقا وعدلا ومتفقا مع الشريعة ولا يخفى ان الخلاف بين الفقهاء يجعل للشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقا مع الحالة الأجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قدمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون واحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك . وقرر مجلس الشيوخ فى غيابى سنة ١٩٤٩ أن هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة -

الاسلامية. وقد طويت هذه المشروعات الى الآن. وانا لنرجو ان تنظر الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشريعة الاسلامية، وتقى الأمة كثيرا من الفوضى والشرور.

بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم زاول سلطته بنفسه فيما بعد، ولست أضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها مآسى سياسية وخلقية قريبة العهد بالناس أترك الكلام فيها للمؤرخين.

انما الذى أريد إثباته هنا خاصا بشخصى هو أنى دخلت الوزارة مرة واحدة أيام حكمة كوزير دولة سنة ١٩٣٦. ولم أبق فيها طويلا و بعدها قامت الحرب العالمية الثانية.

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة الصحف بأنى عينت وزيرا وظهرت صورتى مع الوزراء، ثم فوجئت بوصول سيارة حكومية فيها جند. للمحافظة على منزلى وعلى شخصى، فطلبت الى سائق السيارة والجند أن ينصرفوا. و بعد هنيهة اتصل بى تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهنئا. فعجبت للأمر وقلت له كيف أكون وزيرا دون أخذ رأيى. ثم ارتأيت الذهاب اليه فى دار الرئاسة وعاتبته على ما عمل. فأجابنى بأنه يعلم أنى غير راغب فى الوزارة، ولهذا السبب لم يضع إسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا

هو الذى شطب إسم المرشح لوزارة الأوقاف و وضع إسمى بدله بيده.
فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رأيى، وهل هوجمت البلاد هجوما خاطفا اضطركم الى الأسراع فى اصدار المرسوم؟
فأجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وأنهم لم يريدوا إقلاقى وقت نومى معتمدين على أنى سأقبل الوزارة مقابل هذه اللفتة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه.

وأمام هذه الحالة لم أجد بدا من الذهاب إلى السراى لمقابلة رئيس الديوان الملكى بالنيابة والتحدث إليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت هناك السيد حسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان منصب رئيس الديوان شاغرا - وكان معه المرحوم أنطوان الجميل (باشا) رئيس تحرير جريدة الأهرام. ولا أدرى ان كان حضوره مصادفة أو كان لمساعدته فى إقناعى بقبول الوزارة، وقد لاحظت فعلا أنهما كانا متضامنين فى الفكرة. وأخذ يشرح لى ما سبق أن أخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى وأن ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة أجادله وكانت خلاصة قولى أنى لست من أولئك الذين يوضعون فى الوزارة و يعينون دون أخذ رأيهم و بعد أن سمع منى إصرارى على الرفض، طلب أكراما لرغبة الملك أن أحلف اليمين مع الوزراء ثم أستقيل ولو بعد أسبوع بأية حجة إختارها، فأبيت أن أحلف اليمين وذهب الوزراء فى عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ورعاية لرغبته قدمت استقالتى كما طلبوا محتجا بأن صحتى لا تساعد على الدخول فى الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك. وكان ذلك يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة فى اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر.

سفير مصر الأول فى الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت أن فاورقا غضب لرفضى الوزارة وشاءت الظروف أن أتكلم مع حسن يوسف فى شأن من شئون «الباكستان» الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى إن كنت وقد رفضت الوزارة أقبل انشاء السفارة المصرية فى «الباكستان». فطلبت إليه أن يمهلنى أسبوعا، وقبل نهايته أخطرته بقبول مركز السفارة لأداء رسالة أراها واجبة على. فسر الرجل وربما كان على اتفاق فى ذلك مع الملك فاروق، وعينت فعلا أول سفير لمصر فى الباكستان فى أواخر سنة ١٩٤٨ وسافرت إليها. وكانت سفارة لها مركز ملحوظ فى الباكستان، وتقدير كامل عند الباكستانيين، وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان، وأصبح إسم مصر هناك مرموقا.

وتحدثت مع السيد لياقت على خان فى الأمر الذى دفعنى إلى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية فى الباكستان، وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المألوف فكنت أقدم صورة منها الى السراى حتى أضمن وصول تقاريرى الى الملك. وكانت فكرتى تنحصر فى البدء بأفتتاح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمون باللغة العربية ويقدرون على تدريسها، وأن تكون هذه المدارس فى «كراشى» «ولاهور» «ودكا» عاصمة باكستان الشرقية. ومتى تم

إنشاء هذه المدارس وكملت سنواتها الدراسية أمكن انشاء مدرسة ثانوية ، ثم يكون لهذه المجموعة مجلس إدارة يشرف عليها .

أبنت فى تقاريرى أن انشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ، ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطمعون فى مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيئومها كثير من التلاميذ بعد أن يوضع نظام يقضى بأن لا يقبل فى مدارس مصر ولا فى كلياتها ولا فى معاهد الأزهر الا خريجو هذه المدارس ، و بذلك نتخلص من نظام الطلبة الغرباء فى مصر ، ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين الراغبين فى التعليم فى مصر .

ومما شجعنى على الألحاح فيما طلبت ما رأيته من لهفة الباكستانيين على انشاء هذه المدارس ، وشدة رغبتهم فى دراسة اللغة العربية ليتمكنوا من التعمق فى علومهم الدينية من مصادرها الأصلية فى العربية ، واستعداد حكومة باكستان فى أن تهبنا الأراضى اللازمة لأنشاء المدارس .

ولما لم تجبنى وزارة الخارجية قال لى المرحوم «لياقت على خان» إن بلاده مستعدة للمساهمة بنصف نفقات انشاء هذه المدارس ونفقات التعليم فيها . ولا أنكر أنى لم أسترح لهذا الرأى ، لأنى كنت أريد أن تنفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير هذه الفكرة وبأنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها حولتها إلى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر أجابت بأنها مستعدة

لأرسال مدرسين أزهريين بعد الأتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا إليها بدل الأغتراب .

ومن هذا يتضح أن فكرتي لم تفهم على حقيقتها فى الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادتا التخلص من الأتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصارح رئيس وزارة باكستان بما وصل إليه أمر هذا المشروع .

ولقد آلمني أن يضيع أملي طبعا فى نشر اللغة العربية فى بلاد الشرق الاسلامي . كما أدهشني أن تفتتح حكومة مصر فى ذلك الوقت معاهد فى أثينا ومدريد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفي لانشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة .

وعدت الى مصر وقدمت استقالتي . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقا فأثنى على تقاريري وقال أن هذا المشروع عمل عظيم ومنحني وشاح اسماعيل . وأشهد الله أني لم اغتبط بهذا الأنعام بعد خيبة الأمل فى مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ أى من أوائل سنة ١٩٥٠ انقطعت صلتي بأى عمل حكومي ، كما انقطعت صلتي من قبل بأى حزب من الأحزاب .

من عظات الذكريات

عندما الفنا الوفد وذهبنا الى باريس سنة ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، كنا نرى فى الأعياد العامة وأخصها عيد ١٤ يوليو فى فرنسا حفلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت

معاهدة الصلح قد أبرمت فى «قصر ڤرساى» وكان الوفد الأمريكى يتزعمه ، وجعلت رياسة مؤتمر الصلح لمسيو «كليمنصو» رئيس الوزارة الفرنسية فكان بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسن» كما يرأس «لويد جورج» رئيس وزارة انجلترا وكانت شهرة كليمنصو قد طبقت الخافقين وكان يشاد باسمه وباسم المارشال فوش قائد جيوش الحلفاء وقتئذ وبأسم القائد جوفر الفرنسى بطل واقعة «المارن» .

ولقد أدهشني ما لاحظته من أن كليمنصو هذا وهو العالم المؤلف والسياسى الخطير عندما رشح نفسه لرياسة جمهورية فرنسا فيما بعد لم ينلها ، ذلك بأن الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزارة ، رأوا أن هذا الشيخ القوى الأرداة العميق التفكير الغيور على وطنه الذى أجهد نفسه أيام الحرب ونال النصر لبلاده ، رأوا أن هذا الرجل مع الأعتراف بفضله لا يصلح لرياسة الجمهورية لأنه كان فى رئاسته للوزارة يجنح الى الديكتاتورية ، فخشوا أن يستأثر بالسلطة ولا يكون ديمقراطيا بالمعنى الصحيح . والفرنسيون وان أحبوه ورفعوه الى السماكين فأنهم أثبتوا بما عملوا أنهم اكثر حبا للحرية وحرصا على الديموقراطية .

كنت وأنا فى باريس أيام الوفد أختلف الى مطعم قريب من مسكنى لم يكن من مطاعم الدرجة الأولى . وذات يوم وأنا أتناول الغذاء فيه دخل رجل عسكرى مع زوجته . وعلى صدره نجوم كثيرة تدل على رفعة رتبته العسكرية . جلس قريبا منى فتفرست فيه ورجحت أنه المارشال «بيتان» البطل المشهور والذى أنقذ فرنسا . بأنتصاره على الألمان فى موقعة فردون الشهيرة ، والذى تكثر الصحف من نشر صوره . فسألت عنه خادم

المطعم فأجابني بانه المار يشال بيتان. وعرتني دهشة فلم أر أناسا يصفقون له، ولم أر رجالا أو صبية يحتشدون امام المطعم يهتفون و يصفقون، ولم أجد من رواد المطعم أى حركة غير عادية. ولاحظ الخادم إعجابى بالمار يشال فقال لى «هذا جندى عظيم أدى الواجب نحو الوطن» ولم يزد على ذلك شيئا، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى، ثم إنه كان يخدمنى كما يخدم المار يشال دون اى تمييز. ولم الحظ من الحاضرين جميعا فى المطعم سوى بعض نظرات إعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له أثر كبير فى انقاذ فرنسا.

وفى المساء أتى المار يشال وزوجته لتناول العشاء. فسألت الخادم عن أسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى بار يس وفى غير حاجة إلى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء الممطر. فأجابنى الخادم بقوله «يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى، فأضطر الى تناول الطعام هنا»

كذلك رأيت القائد الأعلى المار يشال «فوش» قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شارع الشانز يليز يه. وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والأحترام، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد، بل كان يسير بحر ية كاملة كأنه فرد عادى، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها.

ورأيت مستر لو يد جورج رئيس الوزارة البر يطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بر يطانيا العظمى فى مؤتمر فرساى، رأيته ليلة عيد الميلاد فى

حفلة ساهرة بفندف « كلاردج » يضحك ويمزح . وكان الناس يتراشقون الكرات القطنية وشرائط الورق الملون ، وكان كغيره هدفا لهذا التراشق المزوج بالحب والتقدير، وهو كما نعلم فى الخالدين من رجال الأنجليز.

ومن هنا نرى ان الأمم الراقيه التى انتشر فيها العلم والفن وسادتها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماجوجية وهى انسياق الجماهير المفتونة لزعيم دَعِيّ ، لأن الطبقات فيها قد تقاربت والرأى العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من الشوائب الجهل والهوى . ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفء إقناعها بالحقائق فأنها تأبى بطبيعتها أن تكون مطية لتهريج أو ضحية لخداع .

وأذا فرض وكان للخداع أثر ما ، فانه سرعان ما ينكشف و يكون و بالاعلى الخادعين . و يوم يكون هذا شأن أفراد الشعب فأنهم لا شك يحسنون إختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة أعمال الحكومات فأذا ظهر من القادة انحراف عن المبادىء التى بو يعوا عليها انصرف عنهم أفراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم . فعملية الأنتخاب عندهم مثلها كمثل المد والجزر ولكنها تتأثر بالأعمال لا بالأشخاص . ولا يجرؤ حزبى هناك مهما يكن نفوذه أن ينصح الناخبين بأن «فلانا لو رشح حجرا وجب عليهم إنتخابه» أو «أن الحماية علي يد فلان خير من الأستقلال على يد فلان» فهذه تعتبر هناك سبة تمس كرامة الناخب وتسقط من يروج لها ، وقد تسقط حزبه نفسه . فالعبرة هناك للمبادىء لا للأشخاص .

من هذا نفهم أن أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة كاملة والتزام لمناهج واضحة وكفاية ونشاط وأن يبذل المسئول وقته وجهوده وتفكيره فى سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر فى جاه أو مجد ذاتى فأنما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاه كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وإنما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم من أعمال .

هكذا الشأن فى الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء والخالدين الذى ساروا على هذا النهج ، وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يفنى فيه جهوده وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل وشنطن فى أمريكا وما تزيني وكافور فى ايطاليا وغيرهم .

واذا كان هذا واجب القادة والزعماء فى البلاد التى لا يثمر فيها التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعامة الأمم الأقل شأنا والتى يكون فيها للتهريج والخداع أثرهما لأنها أمم تتأثر بما يثير العواطف و يصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .

وتحضرنى فى هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو« المهاتما غاندى» نصب نفسه للدفاع عن مواطنية كما دافع عن الملونين فى جنوب افريقيا . وهجر المحاماة مع ما كانت تدر عليه من مال وفير . بل هجر الدنيا وهو العالم المفكر والفليسوف الكبير . و وجه أمته الى خير ما توجه إليه أمة مغلوبة على أمرها . و وضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا

عنف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيم يسير نصف عار لا يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص و يتغذى بلبن المعز . وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع فى صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتقشف وتفكير . وكان فريدا فى تضحياته ومثلا أعلى فى وطنيته ، فتعلقت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، وألقوا بزمامهم إليه ، فأحسن قيادتهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل فى سبيل وطنه كل ضيم وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه سواء له أو من يدين هندوسا كانوا أو مسلمين .

فلما انتجت جهوده وأثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية و بعد أن أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتركوا فى الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد أنجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى فى بعض الهندوس تعصبا أدى بالمسلمين الى المطالبه ببقاع يختصون بها و يعيشون فيها بحرية وأطمئنان ، إقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى أنه الحق ، فرضى بتقسيم الهند ، ولم يبال بتعصب المتعصبين من أبناء دينه وأصبحت بذلك شبه القارة قسمين ، أحدهما الهند وثانيهما الباكستان . وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سببا فى قتله . لكن إسمه سطر فى سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكما للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضى بعد إستقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى

اول حاكم عام لبلاده. كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة. وقد التزم نهرو نهج أستاذه ومسلكه، يدل على ذلك أنه لم يستغل نفوذه، ولم يغره الحكم فيجنح إلى الديكتاتورية، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا. وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعيه الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف، لو أنهى بحكمته أسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة. لو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة -تلك القرارات التى وافق عليها- الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير، لعاشت الهند والباكستان فى أمن وسلام، وتعاوننا فى رفع شأنها السياسى والاجتماعى والأقتصادى، ولأصبح لشبه لقارة الهندية شأن عالمى ملحوظ.

واذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا ألا ننسى القائد الأعظم محمد على جناح، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم إلى أن تكون لهم دولة هى الباكستان. كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة تنازل عن أغلبها لوطنه. وجاهد حتى أفنى صحته فى سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده.

وكما ترك غاندى تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد على جناح تلميذه المرحوم «لياقت على خان» على رأس بلاده الباكستان.

ترك لياقت على خان مسقط رأسه فى الهند، وهجر ثروته وأعماله. وشاءت الظروف أن أكون سفير لبلادى فى الباكستان وتوثقت بينه

وبينى أواصر الصداقة ، وقد تعجلنى كثيرا لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده واعتبرنى كواحد منهم اذا دعى أجنبيا إختصنى بالدعوة معه . الى أن صممت على الأستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاءت السياسة أن اقول له عندما كنت أودعه فى منزله أنى راجع بعد شهرين فاستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة فى أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا فى مقر السفارة ترد الزيادة لحرمى وكنت حاضرا مجلسها . ولن أنسى حديثها معنا إذ ذاك فقد قالت فيما قالت إنها حضرت إلينا فى سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وأن زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجدون مسكنا ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العاثر أن أسمع هنا فى مصر بعد استقالتى مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب الجماهير . وقد أقامت الحكومة وصيا على ولديه وجردت تركته فأذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيها هى ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أدت حكومة الباكستان واجبها نحو الرجل بتربية ولديه على نفقتها ، كما ارتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فأختارتها سفيرة لبلادها فى هولندا .

ومما يجدر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيها وليس له عقار أو أطيان ، كما أن زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستغل نفوذ زوجها وصدقت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك

ضيعة أو قصرا أو منزلا متواضعا ، وأصبحت لا تملك فى الدنيا سوى سمعة زوجها ولقد اكرمها الله واكرمها الوطن .

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين لخير أوطانهم .

وأننا اذ نذكر بعض زعماء الوطنية وجب علينا ألا ننسى زعيمين كان لهما أثر ملحوظ فى مصر وهما مصطفى كامل ومحمد فريد .

فمصطفى كامل كان شعلة وطنية لا يجهل تاريخه أحد . قام بجهوده كثيرة سواء فى مصر أو الخارج بل وفى انجلترا نفسها . وألف الحزب الوطنى . كما انشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والأنجليزية . وظل يدافع و يكافح عن بلاده و يطالب بجلاء الأنجليز . و وصل بجهوده الى اقصاء اللورد كرومر عن مصر بسبب حادثة إنتهزها وهى حادثة دنشواى ، وهز الرأى العام العالمى والبريطانى . وظل هذا الشاب المتقد حماسة ووطنية — وكان كاتبا وخطيبا مفوها — ظل يكافح مضحيا بصحته فى سبيل وطنه الى أن اضناه المرض ومات شهيدا فى سبيل مصر . وكان يوصى وهو فى سرير موته بالكفاح . وقد مات فقيرا معدما لم يقتن من متاع الدنيا شيئا سوى إعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده .

لم أكن فى حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطنى بصفة رسمية وان كان المصريون جميعا يلهجون بذكر اسمه و يعتنقون مبدأه مثقفين او غير مثقفين . كان جريئا فى الحق لا يقبل التهاون فى حقوق بلاده وكرامة مواطنيه . وكان همه الوحيد جلاء المحتلين . وكان شابا تعتز

به مصر وتشق به الشقة الكاملة. ولم يكن يفكر فى أن يكون من رجال الحكم، بل ان بعضهم يقول إنه رفض ان يكون وزيرا معتبرا خدمة بلاده أجدى من اى مركز، فكان بذلك نموذجا طاهرا وزعيما حقا يطمئن إليه كل رجل فى مصر وخارج مصر.

وقد أراد بعضهم أن ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد أن ظهرت الاحزاب بتطاحنها وأريد المساس بخطته السياسية وأهدافه الوطنية، فلم يروا لهم تكأة سوى القول بأن مصطفى كامل الذى كان يطالب بالاستقلال و يسعى اليه كان يريد استقلال مصر تحت سيادة الباب العالى أى تركيا. وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اختطها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع. ذلك بأن الرأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدس الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة المسلمين. فكان مصطفى كامل مضطرا فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه انه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسالة الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت إسميه فقط وأن مصر قبيل الأحتلال الأنجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملا من جميع الوجوه. ولم يكن بينها و بين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنويا الى تركيا.

وسبب آخر هو أنه لو طلب نبذ السيادة التركية إتخذتها انجلترا ذريعة للأيقاع بين مصر وتركيا وأعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضمت بذلك تركيا الى جانبها، فيضعف مركز مصر و يصبح أمامها عدوان عوضا

عن عدو واحد، وقد لا تعطف أوروبا على مصر اذا هى اتخذت هذه الخطة، وفى ذلك كله تعطيل لجهاد مصر فى سبيل الوصول الى الجلاء.

والذين ينقدون سياسة مصطفى كامل انما فعلوا ذلك بعد الغاء الخلافة فى تركيا، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها الى مصر، وبعد الغاء الحماية فى مصر.

مات مصطفى كامل وخلفه صديقة وزميله فى الجهاد المرحوم محمد فريد. واذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا فقد مات محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا، وإنه وان لم يكن خطيبا ببلاغة مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم، ترك الوظيفة لسبب وطنى وأفنى ثروته لسبب وطنى. وأصبح رئيسا للحزب الوطنى فجاهد وكافح. وقد اتصلت به، وأصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب الوطنى مساهما فى جرائده، وأصبحت صديقا له وثيق الأتصال به، وسافرت معه الى الآستانة سنة ١٩٠٩ مع وفد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذى صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد الخامس.

كان هذا الرجل فوق توقد الوطنيه فى قلبه متواضعا جذابا لا يحس بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متعففا عن الحكم.

وكيف لا يتضامن المصرى مع مصطفى أو مع محمد فريد ومبدؤهما صريح شريف، وغايتهما صريحة شريفة، وهما لا يتقلبان فى المبادىء ولا يجرحان من يصادقهما أو يتصل بهما و يتفق معهما فى المبدأ المقدس وهو

جلاء المحتل عن البلاد. ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل فى سبيل الجلاء، بل اتجها الى الأسس التى من شأنها تكون الحرية و يكون الجلاء، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور. ولقد قلت وأكرر أن استقلالا بلا تعليم هو استقلال غير مستقر، و بلاد بلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص فى أسس الحكم قد يعرض البلاد لطغيان الفرد وفساد حاشيته.

لهذا فطن مصطفى ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى، كما فطنا الى ضرورة إقامة الدستور، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات. وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفى بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفى المحامى الذى كان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى.

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذى انتهى امره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقى ربه فقيرا مريضا غريبا فى أوروبا. وقد طلب بعض اعضاء الوفد ونحن فى باريس نقل جثمانة الطاهر الى مصر على نفقة الوفد، فعارض سعد فى ذلك بشدة وأيده فريق من اللاصقين به. وحرم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانة تقديرا لجهاده واعترافا بفضله. وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين

وهو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بالزقازيق على نفقته الخاصة .

مات مصطفى كامل ومحمد فريد . فلم يملأ مكانهما في الحزب الوطني بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صحفه ثم انقسم أعضاؤه على انفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان يروج لمبادئه سوى جريدة الأخبار وصاحبها الرجل الوطني المرحوم أمين بك الرافعي . وقد اختفت الجريدة اثر موته .

لا أنكر اجماع المصريين على المطالبة بالجلاء والاستقلال فذلك أمر لا يحتاج الى دليل .

انما الذى أريد أن أذكره هنا هو ما أعلنه الحزب الوطني فيما بعد من التنكر لمبدأ المفاوضة ومن إعلانه بأن لا مفاوضة الا بعد الجلاء – واستبيح لنفسي أن أقول أن هذا المبدأ لم أعرفه عن مصطفى كامل ولا عن فريد من بعده وقد كنت عضوا عاملا معه في الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى أن اجلاء الغاصب عن أرض الوطن يكون بأحدى وسيلتين إما الثورة عليه ومحاربته . وإما مفاوضته . والمفاوضة في أمة عزلاء لم تستكمل امكانياتها من قوة وعلم أمام عدو قوي قادر ظفر في الحرب العالمية ويتضامن الأقوياء معه وهو مدجج بأنواع الأسلحة . ان المفاوضة مع خصم كهذا عند وجود امل إنما هي نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير ذلك فأنما يتخذ موقفا سلبيا لايليق بمن يريد الخلاص من الغاصبين ، وبغير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بأن نقبع في دورنا قانعين بالقاء خطبة أو نشر كلمة في الصحف بين حين وآخر ثم

[illegible] على ما نحن فيه والناصب يتصرف فى أمورنا كما يشاء. ولا يخفى أن بقاء الناصب فى [illegible] البلاد يعطيه فرصة ابتزاز خيرات الشعب. وأضعاف معنوياته وتربيته على [illegible] معانى الذل والنفاق والمهانة.

وانى لا أفهم معنى للمفاوضة قبل الجلاء. ففيم تكون المفاوضة ولم يجلو الناصب وهو القوى القادر.

ان سنة الطبيعة تتنافى مع فكرة المفاوضة قبل الجلاء، والتاريخ أكبر شاهد على ذلك. فها هى «ارلندة» قد فاوضت مرارا ولم تصل للآن الى تحقيق كل آمالها، وقد كنا مع مندوبيها فى باريس ولم تجد شكواهم هناك شيئا. الى ان كانت المفاوضة بينها وبين انجلترا رأسا. واضطر الزعيم ديفاليرا للرضوخ امام القوة الغاشمة ومازال الارلنديون الى الآن يجاهدون و يكافحون أملا فى ضم شمال ايرلندا اليهم، وهو جزء من وطنهم.

وهناك الهند والباكستان وقد عاد اليهما بعد الحرب العالمية الثانية مليونان من الجند ورغم هذا فاوضتا الأنجليز و وراءهما تلك القوة الحربية الهائلة والأمكانيات المتعددة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان فى الكومنولث وعين بريطانى حاكما أول للهند.

وها هى أمم عريقة أمامنا كألمانيا واليابان وغيرهما، حين سلبت حريتها، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهى تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت ألمانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى أصبحت من أقوى أمم الأرض، ثم انهزمت فى الحرب الثانية، وها هى تفاوض مقتنعة أنها [illegible] حقوقها كاملة ولولم يرضها الاتفاق الأخير

ارضاء تاما. فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال ولبد جهاد مستمر، اما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد.

والأمثلة على إلتجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء فى أوروبا أو أمريكا وغيرهما وهاهى المفاوضات تجرى الآن بين الدول المحتلة وغاصبيها، بل بين الدول المستقلة وبعضها. فتحريم المفاوضة إذن تقصير وتهاون وإضاعة فرص قد لا تعود. ولا ضير على المجاهدين إذا انتهت مفاوضاتهم بالفشل. فهم أدوا واجبهم وأذكوا بذلك روح الوطنية بين مواطنيهم.

اما اذا كان من ينادون بتحريم المفاوضات يرون أن مواطنيهم جميعا جهلاء أو خونة لا يؤتمنون على اجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم فهذا هو البلاء بعينه.

وللأسباب التى ذكرناها الفنا الوفد المصرى سنة ١٩١٨ للمطالبة بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب تقصير فاحش فى حق الوطن وخاصة بعدان أعلن الدكتور ولسن على العالم حق الأمم فى تقرير مصيرها، وبعد أن قبلت الدول هذا المبدأ وفى مقدمتها إنجلترا. وكان هذا المبدأمن أهم‌الاسباب التى أنهت الحرب العالمة الأولى، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم ان يطالبوا انجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت أمم أخرى مثل ايرلندا وغيرها.

لهذا سعينا فى تكوين وفد مصر. ومما يدل على سداد هذا الرأى وضرورة الأخذ به أنه نال تأييد الأمة وتأييد الاحزاب وقد ظهرت التوكيلات من طبقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا الوفد مستقلون وحزبيون شيبا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينة. فأن الشعب كان يحس بضرورة توحيد جبهته فى معركة الاستقلال.

ومما يدل -فوق ما سبق- على ما ذكرنا أن سعد زغلول أخبرنى فى الأيام الأولى من تكوين الوفد أن المرحوم على فهمى كامل شقيق المرحوم مصطفى كامل- وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطنى-حضر إليه فى منزله وبارك تكوين الوفد وأظهر استعداده لمساهمة الحزب الوطنى فى مساعدة الوفد ماديا، وأخبرنى سعد أنه شكر على فهمى كامل وأظهر له عدم الحاجة الى عون مادى.

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى اوروبا أننا صودمنا بأعلان الدكتور ولسن قبول حماية انجلترا على مصر، فلم تكن تلك الصدمة لتصرفنا عما نتويناه من كفاح فى سبيل بلادنا. وهو كفاح أمضينا فى سبيله نحو السنتين بعيدين عن بلادنا تاركين أبناءنا وأهلينا وأعمالنا التى نعيش منها. ولا أخفى أن بعضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته فى المال رقيقه وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون واملاكه مهددة بالضياع.

وأكثر من ذلك أن من ألفوا الوفد كانوا يتوقعون ألوانا من العسف والبطش من الأنجليز تصيبهم فى أموالهم وأنفسهم يدل على ذلك ما قام على شعراوى من وقف أملاكه حتى لا تتعرض -فى نظره- للمصادرة.

وقد حدث شيىء مما كنا نتوقعه ، فأن قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وأنذرنا بالكف عما نقوم به وإلا عوقبنا أشد العقاب. ورغم هذا فأننا لم نكف عن العمل.



مدرسة الحقوق الخديويه

دفعة القسم الفرنسي سنة ١٨٩٩

من اليمين : الجالسون : محمد جعفر۔ عمر لطفي وكيل المدرسة۔ المبيوتستو مدير المدرسة

الأستاذ الشيخ محمد زيد۔ محمد علي علوبه أول الدفعه

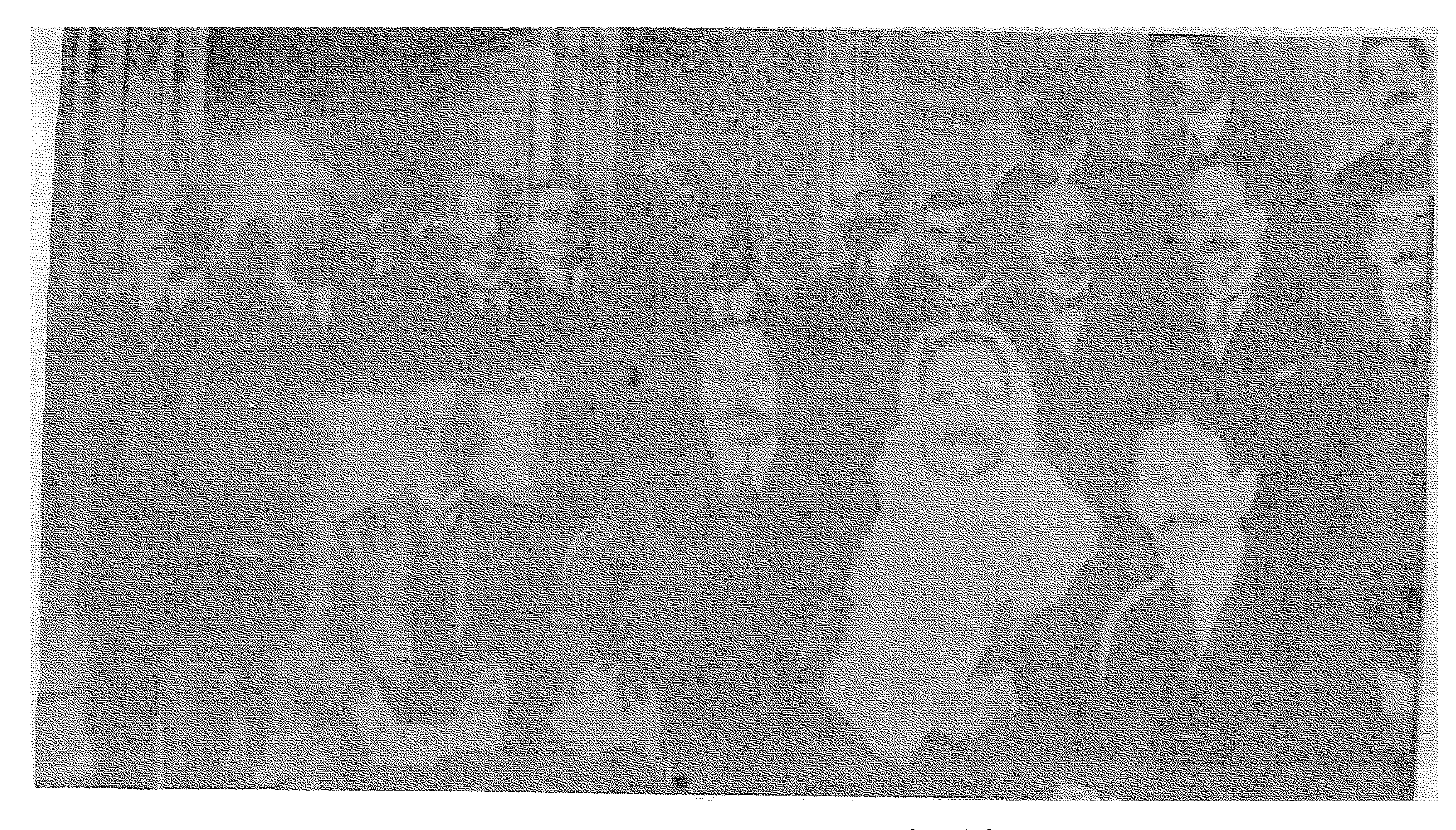
الواقفون : حسين ماهر۔ محمود زكي۔ محمود علي سرور۔ راغب ابراهيم۔ كامل شلبي۔ سليمان عزت۔ أحمد كمال۔

محمد فهمي اسماعيل۔ حسن صبري محمد علي سرور۔ حبيب فهمي۔ برسوم عبد الملك ۔ محمد فهمي حسين .



وفد الحزب الوطني الى الاستانة العليه فى يوليو سنة ١٩٠٩

من الشمال : جلوس :- الرئيس محمد فريد- وقوف : ابراهيم الوردانى- عبدالسلام دهني محمد على علوبه-



الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩٢٠

من الشمال الى اليمين : جلوس : سعد زغلول ـ محمد علي علوبه ـ حمد الباسل ـ سينوت حنا

وقوف : علي شعراوى ـ جورج خياط ـ أحمد لطفى لسيد ـ عبد الطيف المكباتى ـ محمد محمود ـ ؟ ـ حافظ عفيفى ـ اسماعيل صدقى ـ مصطفى النحاس ـ عزيز منسى ـ ويصا واصف ـ واصف غالى ـ ؟ ـ



لجنة وضع الدستور سنة ١٩٢٣

من اليمين: جلوس: ـ ؟ ـ الشيخ البكرى ـ محمد توفيق رفعت ـ ؟ ـ الرئيس حسين ـ رشدى ـ أحمد حشمت ـ أحمد طلعت ـ الشيخ محمد بخيت ـ وقوف ـ صف أول: لملوم ـ محمد على علوبه ـ إصلان قطاوى ـ توفيق دوس ـ عبد اللطيف المكباتى ـ حسن عبد الرازق ـ على ماهر ـ الياس عوض ـ محمد حسين هيكل ـ ابراهيم الهلباوى ـ قلينى فهمى صف ثانى: ـ ؟ ـ ؟ ـ أحمد أمين ـ الشيخ ؟ ـ الشيخ ؟ ـ الشيخ عبد العزيز الشرى ـ زكريا نامق ـ رياض الجمل ـ محمود أبو النصر ـ الشيخ خيرت راضى ـ عبد الحميد بدوى ـ على.

مؤلفات لصاحب « الذكريات »

(١) فى الوقف الأهلى

مجلة الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع مجلد سنة ١٩٢٧

(٢) بحث فى المعاهدة

دار البحث والنشر والثقافة ـ مطبعة جريدة المنبر سنة ١٩٣٦

(٣) مبادىء فى السياسة المصرية

مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٢

(٤) فلسطين والضمير العالمى

مطبعة دار الهلال ـ كتاب الهلال عدد ١٥٦ مارس سنة ١٩٦٤

(٥) الديموقراطية فى الاسلام

دار التقريب بين المذاهب الاسلامية

ومطبعة مجلة روزا اليوسف

الفهـــــرس

صفحة

رقم الإيداع : ٥٣٣٧ / ١٩٨١

الترقيم الدولى : ٦-٣٨-٧٣٣٢-٩٧٧



المركز العربى للبحث والنشر

د . السيد محمود الشنيطى وشركاه

٢٦ شارع محمد غنيم - الحى الرابع - مصر الجديدة - القاهرة . ج . م . ع . تليفون ٦٦٩٩٤٢